



This is a digital copy of a book that was preserved for generations on library shelves before it was carefully scanned by Google as part of a project to make the world's books discoverable online.

It has survived long enough for the copyright to expire and the book to enter the public domain. A public domain book is one that was never subject to copyright or whose legal copyright term has expired. Whether a book is in the public domain may vary country to country. Public domain books are our gateways to the past, representing a wealth of history, culture and knowledge that's often difficult to discover.

Marks, notations and other marginalia present in the original volume will appear in this file - a reminder of this book's long journey from the publisher to a library and finally to you.

Usage guidelines

Google is proud to partner with libraries to digitize public domain materials and make them widely accessible. Public domain books belong to the public and we are merely their custodians. Nevertheless, this work is expensive, so in order to keep providing this resource, we have taken steps to prevent abuse by commercial parties, including placing technical restrictions on automated querying.

We also ask that you:

- + *Make non-commercial use of the files* We designed Google Book Search for use by individuals, and we request that you use these files for personal, non-commercial purposes.
- + *Refrain from automated querying* Do not send automated queries of any sort to Google's system: If you are conducting research on machine translation, optical character recognition or other areas where access to a large amount of text is helpful, please contact us. We encourage the use of public domain materials for these purposes and may be able to help.
- + *Maintain attribution* The Google "watermark" you see on each file is essential for informing people about this project and helping them find additional materials through Google Book Search. Please do not remove it.
- + *Keep it legal* Whatever your use, remember that you are responsible for ensuring that what you are doing is legal. Do not assume that just because we believe a book is in the public domain for users in the United States, that the work is also in the public domain for users in other countries. Whether a book is still in copyright varies from country to country, and we can't offer guidance on whether any specific use of any specific book is allowed. Please do not assume that a book's appearance in Google Book Search means it can be used in any manner anywhere in the world. Copyright infringement liability can be quite severe.

About Google Book Search

Google's mission is to organize the world's information and to make it universally accessible and useful. Google Book Search helps readers discover the world's books while helping authors and publishers reach new audiences. You can search through the full text of this book on the web at <http://books.google.com/>

JUL 25 19

893.74

Y 21

Yaziji

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0039172716

DATE DUE

OCT 31 2002

OCT 25 2002

OCT 24 2002

15

Faṣl al-Khiṭāb...

Yāziǝjī, Naṣif al.

كتاب

فصل الخطاب

في اصول لغة الأعراب

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني

عفي عنه

وقد أُضيفت إليه شروحٌ وزاداتٌ

لأجل اتمام

القائمة

٢

بسم الله الفتاح

الحمد لله الذي علمه يستغرق الاسماء والافعال . ويذكر
التصريف والسلامة والصحة والاعلال . حمداً يزلنا اليه
يوم تُبلى السرائر . ونظهر الضمائر . اما بعدُ فهذا مختصر
جعلته كالكتاب . في قواعد التصريف والاعراب . نستعين
به الطلبة الاصاغر . على الدخول الى مجلس الاكابر . وقد
سميته فصل الخطاب . في اصول لغة الأعراب . وقسمته الى
كتابين يشتملان على ابواب وفصول . تتضمن ما يحتمل مثله
من هذه الاصول . واستمد الله سبحانه الميسرة .
والتمس من اهل النظر المعذرة .

والله حسبي ونعم

الوكيل

٢ ٥١٣٠٧٤
٧٧١

فهرس كتاب التصريف وكتاب النحو

كتاب التصريف
في ابنية الكلم واحكامها ويشتمل على مقدمة وعشرة ابواب

وجه

- ١ المقدمة. في بيان التصريف والمتصرفات واجزائها
- ١ الفصل الاول. في حقيقة الصرف وموضوعه
- ٢ الفصل الثاني. في اجزاء الكلم واحكامها
- الفصل الثالث. في ما يلحق الحروف من الحركات والضوابط
- ٤ الباب الاول. في ابنية الافعال واحكامها
- ٦ الفصل الاول. في حقيقة الفعل وانواعه
- ٧ الفصل الثاني. في ابنية الفعل واحكامه
- ٨ الفصل الثالث. في ميزان الافعال
- ٩ الفصل الرابع. في اوزان الافعال المجردة
- ١٠ الفصل الخامس. في مزيدات الافعال
- ١٢ الفصل السادس. في غير السالم من الافعال
- ١٤ الفصل السابع. في صيغة الماضي

JUL 25 19

893.74

X 21

Yaziji

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0039172716

DATE DUE

OCT 31 2002

OCT 25 2002

OCT 24 2002

117

Fasl al-Khitāb...

Yūzījī, Nasif al.

كتاب

فصل الخطاب

في اصول لغة الأعراب

تأليف الشيخ ناصيف اليازجي اللبناني

عفي عنه

وقد أُضِيفَت إليه شروحٌ وزياداتٌ

لأجل اتمام

الفائدة

بسم الله الفتاح

الحمد لله الذي علمه يستغرق الاسماء والافعال . ويذكر
التصريف والسلامة والصحة والاعلال . حمداً يُزلفنا اليه
يوم تُبلى السرائر . ونظهر الضمائر . اما بعدُ فهذا مختصر
جعلته كاللباب . في قواعد التصريف والاعراب . نستعين
به الطلبة الاصاغر . على الدخول الى مجلس الاكابر . وقد
سميته فصل الخطاب . في اصول لغة الأعراب . وقسمته الى
كتابين يشغلان على ابواب وفصول . تتضمن ما يحتمل مثله
من هذه الاصول . واستمد الله سبحانه الميسرة .
والتمس من اهل النظر المعذرة .

والله حسبي ونعم

الوكيل

٨١٣٠٧٤
٧٧١

فهرس كتاب التصريف وكتاب النحو

كتاب التصريف في ابنية الكلم واحكامها ويشتمل على مقدمة وعشر ابواب

وجه

- ١ المقدمة. في بيان التصريف والمتصرفات واجزائها
- ١ الفصل الاول. في حقيقة الصرف وموضوعه
- ٢ الفصل الثاني. في اجزاء الكلم واحكامها
- الفصل الثالث. في ما يلحق الحروف من الحركات والضوابط (نظايرها)
- ٤ الباب الاول. في ابنية الافعال واحكامها
- ٦ الفصل الاول. في حقيقة الفعل وانواعه
- ٧ الفصل الثاني. في ابنية الفعل واحكامه
- ٨ الفصل الثالث. في ميزان الافعال
- ٩ الفصل الرابع. في اوزان الافعال المجردة
- ١٠ الفصل الخامس. في مزيدات الافعال
- ١٢ الفصل السادس. في غير السالم من الافعال
- ١٤ الفصل السابع. في صيغة الماضي

JUL 25 19

893.74

X 21

Yaziji

COLUMBIA UNIVERSITY LIBRARIES



0039172716

DATE DUE

OCT 31 2002

OCT 25 2002

OCT 24 2002

110

Faṣl al-Khiṭāb...

Yāzījī, Naṣif al.

كتاب

فصل الخطاب

في اصول لغة الأعراب

تأليف الشيخ ناصر اليازجي اللبناني

عفي عنه

وقد أُضِيفَت إليه شروحٌ وزياداتٌ

لأجل انمام

الفائدة

٢

بسم الله الفتاح

الحمد لله الذي علمه يستغرق الاسماء والافعال . ويبدع
التصريف والسلامة والصحة والاعلال . حمداً يُزلفنا اليه
يوم تُبلى السرائر . ونظهر الضمائر . اما بعدُ فهذا مختصر
جعلته كالباب . في قواعد التصريف والإعراب . تستعين
به الطلبة الاصاغر . على الدخول الى مجلس الاكابر . وقد
سميته فصل الخطاب . في اصول لغة الأعراب . وقسمته الى
كتابين يشغلان على ابواب وفصول . تتضمن ما يجتمل مثله
من هذه الاصول . واستمد الله سبحانه الميسرة .
والتمس من اهل النظر المعذرة .

والله حسبي ونعم

الوكيل

٢
٥١٣٠٧٤
٧٢١

فهرس كتاب التصريف وكتاب النحو

كتاب التصريف
في ابنية الكلم واحكامها ويشتمل على مقدمة وعشر ابواب

وجه

- ١ المقدمة. في بيان التصريف والمتصرفات واجزائها
- ١ الفصل الاول. في حقيقة الصرف وموضوعه
- ٢ الفصل الثاني. في اجزاء الكلم واحكامها
- الفصل الثالث. في ما يلحق الحروف من الحركات والضوابط (نظايرها)
- ٤ الباب الاول. في ابنية الافعال واحكامها
- ٦ الفصل الاول. في حقيقة الفعل وانواعه
- ٧ الفصل الثاني. في ابنية الفعل واحكامه
- ٨ الفصل الثالث. في ميزان الافعال
- ٩ الفصل الرابع. في اوزان الافعال المجردة
- ١٠ الفصل الخامس. في مزيدات الافعال
- ١٢ الفصل السادس. في غير السالم من الافعال
- ١٤ الفصل السابع. في صيغة الماضي

تصريف

وجه

- ١٥ . . . الفصل الثامن. في صيغة المضارع
- ١٧ . . . الفصل التاسع. في صيغة الامر
- الباب الثاني. في ما يشارك الفعل في الاشتقاق
- ٢٢ . . . الفصل الاول. في المصدر واحكامه
- ٢٧ . . . الفصل الثاني. في اسم الفاعل وما يتعلق به
- ٣٠ . . . الفصل الثالث. في اسم المفعول
- ٣١ . . . الفصل الرابع. في اسم المكان والزمان
- ٣٢ . . . الفصل الخامس. في اسم الآلة
- الباب الثالث. في الادغام والاعلال
- ٣٥ . . . الفصل الاول. في حقيقة الادغام واحكامه
- ٣٩ . . . الفصل الثاني. في حقيقة الاعلال ومواقع
- ٤٠ . . . الفصل الثالث. في اعلال الهمزة
- ٤٧ . . . الفصل الرابع. في اعلال حروف العلة
- الباب الرابع. في تصريف الافعال مع الضماير واعلاها وتاكيدها
- ٥٩ . . . الفصل الاول. في الضماير المتصلة بالفعل
- الفصل الثاني. في تصريف السالم والصحيح والمثال
- ٦٢ . . . مع الضماير
- ٦٦ . . . الفصل الثالث. في تصريف الاجوف

تصريف

وج

- الفصل الرابع . في تصريف الناقص . ٧٠
 الفصل الخامس . في تصريف المجهول . ٧٥
 الفصل السادس . في احكام الفعل مع نون التوكيد ٨١
 الباب الخامس . في تصريف الاسماء المشاركة للفعل
 واعلاها ٨٢
 الفصل الاول . في احكام هذه الاسماء في التصريف ٨٨
 الفصل الثاني . في اعلال المصدر . ٩٠
 الفصل الثالث . في اعلال بنية التصريف . ٩٢
 الباب السادس . في الاسم واحكامه ٩٦
 الفصل الاول . في حقيقة الاسم وبيان ما يتصرف
 منه . ٩٦
 الفصل الثاني . في حكم ابنية الاسماء . ٩٧
 الفصل الثالث . في اوزان الاسماء المجردة . ٩٨
 الفصل الرابع . في تذكير الاسماء وتانيثها . ٩٩
 الباب السابع . في التثنية والجمع واحكامها ١٠١
 الفصل الاول . في حقيقة التثنية واحكامها . ١٠١
 الفصل الثاني . في حقيقة الجمع واحكامه . ١٠٢
 الفصل الثالث . في احكام المجموع . ١٠٥
 الباب الثامن . في التصغير

- وجه
- الباب الثامن في التصغير ١١٠
- ٨ الفصل الاول . في حقيقة التصغير واحكامه ١١٠
- ١١٢ الفصل الثاني . في احكام الاسماء المصغرة . ١١٢
- ١١٤ الفصل الثالث . في تصغير المقلوب والمحدوف . ١١٤
- الباب التاسع . في النسبة .
- ١١٦ الفصل الاول . في حقيقة النسبة واحكامها . ١١٦
- ١١٧ الفصل الثاني . في احكام المنسوب . ١١٧
- الباب العاشر . في احكام آخر للكلم واجزائها .
- ١٢١ الفصل الاول . في المقصور والمدود . ١٢١
- ١٢٢ الفصل الثاني . في احكام حروف العلة . ١٢٢
- ١٢٤ الفصل الثالث . في احكام المحركة والسكون . ١٢٤
- ١٢٨ الفصل الرابع . في ما يتفق لفظاً وبخلاف خطأ . ١٢٨
- الفصل الخامس . في ما يكتب ولا يُقرأ وما يُقرأ ولا يكتب . ١٣٠

كتاب النحو واحكامه وفيه عشرة ابواب وخاتمة
في اعراب الكلام واحكامه . وفيه عشرة ابواب وخاتمة

الباب الاول . في حقيقة النحو واجزاء الكلام .

الفصل الاول . في حقيقة النحو وموضوعه وما
يتركب منه . ١٣٢

وجه

محو

الفصل الثاني . في احكام التركيب . ۱۳۴

الباب الثاني في الاعراب والبناء وما يتعلق بهما

الفصل الاول . في حقيقة الاعراب والبناء واحكامها ۱۳۶

الفصل الثاني . في اوجه الاعراب والبناء ومتعلقاتها ۱۳۷

الفصل الثالث . في احكام الاسم في الاعراب والبناء ۱۴۰

الفصل الرابع . في احكام الفعل في البناء والاعراب ۱۴۱

الفصل الخامس . في التنوين واحكامه ۱۴۳

الفصل السادس . في احوال الاسم من جهة

الاعراب والبناء ۱۴۵

الباب الثالث . في الاسم الذي لا ينصرف

الفصل الاول . في موانع الصرف ۱۴۷

الفصل الثاني . في ما يصحب الوصفية والعلية من

الموانع ۱۴۸

الفصل الثالث . في ما يختص بمصاحبة العلمية ۱۵۱

الفصل الرابع . في ما يمنع بنفسه ۱۵۳

الباب الرابع . في احكام الاعراب والمعربات

الفصل الاول . في احكام الاعراب ۱۵۴

الفصل الثاني . في مواطن الاعراب بالحركات ۱۵۵

الفصل الثالث . في مواطن الاعراب بالحروف ۱۵۶

وجه

نحو

- ١٥٨ . . الفصل الرابع . في تقدير الاعراب
- الباب الخامس . في تنكير الاسم وتعريفه
- ١٦٠ . . الفصل الاول . في حقيقة التنكة والمعرفة
- ١٦١ . . الفصل الثاني . في الضمير واحكامه
- ١٦٥ الفصل الثالث . في العلم
- ١٦٦ الفصل الرابع . في اسم الاشارة
- ١٦٨ الفصل الخامس . في الاسم الموصول عائد
- ١٧١ الفصل السادس . في المعرف بأن
- الباب السادس . في مرفوعات الاسماء ومتعلقاتها
- ١٧٤ الفصل الاول . في الفاعل
- ١٧٧ الفصل الثاني . في نائب الفاعل
- ١٧٩ الفصل الثالث . في المبتدا والخبر
- ١٨٤ الفصل الرابع . في كان واخوانها
- ١٨٦ الفصل الخامس . في كاد واخوانها
- ١٨٨ الفصل السادس . في ما ولا المحجازيتين
- ١٨٩ الفصل السابع . في ان واخوانها
- ١٩٣ الفصل الثامن . في لا النافية للجنس
- ١٩٤ الفصل التاسع . في ظن واخوانها
- الباب السابع . في منصوبات الاسماء

وجه

نحو

الكتاب السابع في منصرف الأسماء

الفصل الاول . في المفعول المطلق (مصدر) ١٩٧

الفصل الثاني . في المفعول به ١٩٩

الفصل الثالث . في المفعول فيه ٢٠١

الفصل الرابع . في المفعول له ٢٠٢

الفصل الخامس . في المفعول معه ٢٠٥

الفصل السادس . في المستثنى ٢٠٦

الفصل السابع . في الحال ٢٠٨

الفصل الثامن . في التمييز ٢١٠

الفصل التاسع . في احكام آخر الكلام ٢١٤

الباب الثامن . في المنفوضات

الفصل الاول . في حروف الخفض واحكامها ٢١٧

الفصل الثاني . في الاضافة ومتعلقاتها ٢١٩

الفصل الثالث . في ما يلزم الاضافة ٢٢٢

الباب التاسع . في التوابع

الفصل الاول . في حقيقة التوابع وافرادها ٢٢٤

الفصل الثاني . في النعت ٢٢٥

الفصل الثالث . في التوكيد ٢٢٧

الفصل الرابع . في البدل ٢٢٩

الفصل الخامس . في عطف البيان ٢٣٢

وجه

نحو

- ٢٢٢ . الفصل السادس . في عطف النسق
- ٢٢٣ . الباب العاشر . في احوال الفعل واعرابه
- ٢٢٦ . الفصل الاول . في احكام الفعل واعماله
- ٢٤٠ . الفصل الثاني . في اشتغال الفعل عن معموله
- ٢٤٢ . الفصل الثالث . في تنازع الفعلين في العمل
- ٢٤٣ . الفصل الرابع . في افعال المدح والذم
- ٢٤٥ . الفصل الخامس . في فعل التعجب
- ٢٤٧ . الفصل السادس . في نواصب المضارع
- ٢٥١ . الفصل السابع . في المجازم
- الخاتمة . في احكام الجمل والظرف والمجرور والوقف
- ٢٥٤ . الفصل الاول . في احكام الجملة
- ٢٥٦ . الفصل الثاني . في محل الجملة من الاعراب
- ٢٥٩ . الفصل الثالث . في احكام الظرف وشبهه
- ٢٦١ . الفصل الرابع . في الوقف واحكامه



كتاب التصريف

في ابنية الكلم واحكامها ويشتمل على مقدمة وعشرة ابواب

المقدمة

في بيان التصريف والمتصرفات واجزاها وفيها ثلثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الصرف وموضوعه

الصرف علم باصول تُعرف بها احوال ابنية
الكلم التي ليست باعراب. وموضوعه الفعل المشتق
والاسم المتمكن. وهو يبحث فيها عن صورة البناء^{١٣٨}
وتحويلها الى هيئة اخرى لمعنى اخر. فله التقدم
على الخولانه يبحث عن ذات المفردات وذاك عن

صفة المركبات كما نتعلم

قال ليست باعراب احترازاً عن نحو قام أبوك ورايت
أباك. فانه من احوال ابنة الكلم الواردة من قبيل الاعراب
فلا تكون من هذا الباب والاعراب هو تغيير يحدث في الكلم
لعامل يدخل عليها كقام ورايت في المثالين
ومراده بالفعل المشتق هو الذي يتحول الى امثلة مختلفة

كضرب ويضرب واضرب

ومراده بالاسم المتمكن هو الذي يثنى ويجمع ويصغر الى
غير ذلك مما ستعرفه

وتحويل صورة الكلمة الى هيئة اخرى لمعنى اخر هو التصريف

الفصل الثاني

في اجزاء الكلم واحكامها

تركب الكلم من الحروف الهجائية وهي اصوات
معتمدة على مقاطع الحلق واللسان والشفيتين. غير
ان منها ما يجري مجرى الحركة وهو الواو والالف
والياء ويقال له حرف العلة. ومنها ما ليس كذلك

وهو الباقي ويقال له الصحيح. ومن الصحيح ما يجري
 مجرى حرف العلة وهو الهمزة. غير ان منها ما ثبت
 لفظاً في ابتداء الكلام ويسقط في الدرج ويقال له
 همزة الوصل. ومنها ما ثبت فيها جميعاً ويقال له
 همزة القطع

واعلم ان حرف العلة اذا كان ساكناً فهو حرف
 لين. فان سكن بعد حركة تجانسه فهو حرف المد.
 وهمزة الوصل تنحصر من تصاريف الافعال في امر
 ما سوى الرباعي وماضي ما فوقه ومصدره مزيدة في
 الاوائل. ودون ذلك همزة القطع ذاهبة كل مذهب
 على الاطلاق

يُعتبر في حرف اللين السكون فقط سواء كان بعد حركة
 تجانسه كعود وباب ونيل او لا تجانسه كغوب وسيف. واما
 حرف المد فينحصر بالساكن بعد الحركة المجانسة له كما في عود
 واخويه

وهمزة الوصل في ما ليس من تصاريف الافعال لم ترد الا

في ال التعريف وعشرة اسماء وهي اَسْمَ وَاَسْت وَاَبْن وَاَبْنَمَ
 وَاَثْنان وَاَمْرُه وَاَمْرَاة وَاَبْنَة وَاَثْنان وَاَيْمَن في القسم
 ونقسم الحروف ايضا الى شمسية وهي التي تختفي معها لام
 التعريف وقمرية وهي التي تظهر معها اللام . اما الشمسية فهي
 ت ث د ذ ر ز س ش ص ض ط ظ ل ن فتقول الثراب
 والثلج والذار وهلم جرا باخفاء اللام وتشديد الحرف الذي
 يليها . والبواقي قمرية فتقول الارض والباب والجبل وهلم
 جرا باظهار اللام

الفصل الثالث

في ما يلحق الحروف من الحركات والضوابط

الحرف اما متحرك او ساكن . والحركة اما ضم او
 فتح او كسر . والالف قد تكون ممدودة وغيرها قد
 يكون مشددا . والهمزة تُقطع تارة وتوصل اخرى كما
 عرفت . ولكل من ذلك علامة تُرسم فوق الحرف ما
 لم تكن كسرة او علامة قطع معها فتُرسم تحته . وقد
 اجتمع كل ذلك في قولك اَخْطُ اَلْهَجَاءَ . فان

الهمزة الاولى مقطوعةٌ والخاء مضمومةٌ والطاء مشددةٌ
والهمزة بعدها موصولةٌ واللام ساكنةٌ والهاء مكسورةٌ
والحجيم مفتوحةٌ والالف مدودةٌ. وعلامة كل واحدٍ
مرسومةٌ له في موضعها كما ترى

Picturae
بشکل تصویر



البناء الأول

في ابناء الافعال واحكامها وفيه تسعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الفعل وانواعه

الفعل ما دلَّ على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة الثلاثة. وهي الماضي والحال والمستقبل.
والمصرف منه اما ماضي كضرب او مضارع كيضرب
او امر كاضرب. وسياتي بسط الكلام على كل
ذلك بالتفصيل

يتضمن الفعل ثلاثة معانٍ وهي الحدث والزمان والنسبة.
كما في قولك قام زيد فانه يتضمن الحدث وهو القيام والزمان
وهو الماضي والنسبة وهي نسبة القيام الى زيد. واما المعنبر فيه

فهو المحدث. فيكون معنى الفعل حدثاً منسوباً الى ذات مقترناً
باحد الازمنة

الفصل الثاني

في ابنية الفعل واحكامه

يبنى الفعل على ثلاثة احرف الى اربعة. غير انه
قد يزداد فيه فينتهي الى ستة. فان خلا من زيادة
فهو المجرد. والا فهو المزيّد. وكله ان خلت اصوله
من حروف العلة والهمزة والتضعيف فهو السالم.
فان خلت من حروف العلة فقط فهو الصحيح. وان
لم تخل منها فهو المعتل. ولكل من ذلك اوزان
واحكام ستذكر

الفصل الثالث

في ميزان الافعال B 15

لما كانت صيغ الفعل تجري على مقادير معلومة
 جعل لها من لفظ الفعل ميزانٌ يُعتبر به . ف قيل ان
 ضَرَبَ مثلاً على وزن فَعَلَ . ومن ثَمَّ عُبِّرَ عن الضَّاءِ
 بالفاء وعن الراءِ بالعين وعن الباءِ باللام وقس
 عليه . واما ما فوق ذلك فان كان اصلاً كُرِّرَتِ
 اللام في ميزانه ف قيل ان دَحْرَجَ على وزن فَعَّلَل . وان
 كان زائداً فان كان من بنية الموزون كُرِّرَ ما يقابله
 ف قيل ان قَدَّمَ على وزن فَعَّلَ واحمَرَّ على وزن افْعَلَّ .
 والاذْكَرَ بلفظه ف قيل ان اَكْرَمَ على وزن اَفْعَل
 وقَاتَلَ على وزن فاعَل وهلم جرا . وعلى ذلك يُطْلَقُ
 اعتبار كل موزون . فقس عليه بالاستقراء

الفصل الرابع

في اوزان الافعال المجردة

اذا كان الفعل المجرد ثلاثياً فاما ان تختلف
 حركة عينه بين الماضي والمضارع فيكون ماضيه
 مفتوح العين ومضارعه مكسورها كضرب يضرب
 او مضمومها كنصر ينصر. او يكون ماضيه مكسور
 العين ومضارعه مفتوحها كعلم يعلم. واما ان تتفق
 فيكون مفتوح العين فيها كمنع يمنع. او مضمومها
 كفضل يفضل. او مكسورها كحسب يحسب. واذا
 كان رباعياً فليس فيه الا فتح اللام الاولى في الماضي
 وكسرها في المضارع كدحرج يدحرج وذلك مطرد
 فيه

واعلم ان جميع الافعال الثلاثة لا تخرج عن هذه
 الاوزان الستة ولكن لا يجمع كلها الا السلام. والمفتوح
 العين فيها لا يبنى الا ما عينه او لامه حرف من

حروف المخلوق. وهي الهمزة والحاء والخاء والعين
والغين والهاء كسأل ومنع ونحوها. غير ان ما كان
كذلك لا يختص بهذا الوزن بل يبنى على غيره ايضاً
كشهد وفرح وغيرها etc.

تسمى الثلاثة الاول دعائم الابواب لكثرتها في لسان
العرب. والمضموم العين في الماضي والمضارع موضوع للصفات
الغريزية كالكرم والحسن ونحوها ولا يكون الا لازماً.
والمكسور العين فيها يغلب استعماله في المعتل الفاء كورث
يرث وولي يلي ونحوها

الفصل الخامس

في مزيدات الافعال

اذا كانت الزيادة من بنية الفعل فلا بد ان
تكون من جنس العين كما في قَدَّمَ او من جنس اللام
كما في احمرَّ. واذا كانت خارجية فلا بد ان تكون من
حروف الزيادة وهي عشرة يجمعها قولك سألتمونيها.

والفعل ان كان ثلاثياً فقد يزداد فيه حرفٌ فيكون
على وزن أَفْعَلْ كَأَكْرَمَ . او فَعَلَّ كَقَدَّمَ . او فاعَلَ
كقاتَلَ . وقد يزداد فيه حرفان فيكون على وزن
تَفَعَّلَ كَتَقَدَّمَ . او تفاعَلَ كَتَبَاعَدَ . او انْفَعَلَ كَانْطَلَقَ .
او اِفْتَعَلَ كاجْتَمَعَ . او اِفْعَلَ كاجمَرَ . وقد يزداد فيه
ثلاثة احرف فيكون على وزن اِسْتَفْعَلَ كاسْتَغْفَرَ . او
اِفْعَوْعَلَ كاحْدَوْدَبَ . وان كان رباعياً فقد يزداد فيه
حرفٌ فيكون على وزن تَفَعَّلَلَ كَتَدَحْرَجَ . او حرفان
فيكون على وزن اِفْعَلَّلَ كاقْشَعَرَ . وهب اشهر
المزيدات فيها

يكون أَفْعَلْ غالباً للتعدية نحو أَجَلَسْتُ زيداً . وقد يكون
للدخول في الشيء نحو أَصْبَحَ الراكب اي دخل في الصباح .
ولقصد المكان نحو أَعْرَقَ اي قصد العراق . وللبالغة في المعنى
نحو أَشْغَلَنِي . ولصيرورة الشيء منسوباً الى ما أُخِذَ منه الفعل نحو
أَغْدَّ البعير اي صار ذا غَدَةٍ . ولا صابة الشيء على صفةٍ نحو اَحْمَدَنِي .
وللتحول نحو أَفْقَرْتُ الارضَ . وفَعَّلَ للتعدية نحو فَرَحَنِي .

وللتكثير نحو قَطَعْتُ الحبل. وقد يكون لانتخاذ الفعل من الاسم
 نحو خِيمَ القوم. | وفاعل للشاركة بين اثنين فصاعداً نحو ضارب
 زيدٌ عمرًا. وقد يكون بمعنى المجرد نحو سافر زيدٌ. وبمعنى أَفْعَلَ
 نحو عافاك الله ابي اعفأك. | وتَفَعَّلَ لمطاوعة فَعَلَ نحو قَدَّمْتُهُ
 فتقدَّم. وقد يكون للتكلف نحو تَشَجَّعَ الجبان. وللانتخاذ نحو
 تَوَسَّدَتِ التراب ابي اتخذته وسادة. | وتَفَاعَلَ للشاركة نحو
 تَضَارَبَ زيدٌ وعمرٌ. وللمطاوعة فاعل نحو باعدته فتباعد.
 وللنظاره بما ليس في الواقع نحو تَمَارَضَ زيدٌ ابي نظاهر بالمرض. |
 وإِنْفَعَلَ لمطاوعة فَعَلَ نحو قَطَعْتُهُ فإِنْقَطَعَ. وإِنْفَعَلَ لمطاوعته
 ايضاً نحو جمعته فإِجْتَمَعَ. وقد يكون للانتخاذ نحو اِحْتَطَبَ.
 وللبالغة نحو اِكْتَسَبَ. | وإِفْعَلَ للبالغة وهو يختص بالالوان
 والعيوب نحو اِحْمَرَّ وإِعْوَرَ. وللدخول في الصفة نحو اِصْفَرَ
 النبات ابي دخل في الصفرة. | وإِسْتَفْعَلَ للطلب نحو
 اِسْتَفْعَرَ. ولا صابة الشي على صفة نحو اِسْتَحْسَنْتُهُ. وللتحول نحو
 اِسْتَحْجَرَ الطين. | وإِفْعَوْعَلَ للبالغة نحو اِحْدَوْدَبَ الشيخ.
 وتَفَعَّلَ لمطاوعة فَعَّلَ نحو دَحْرَجْتُهُ فتدَحْرَجَ. | وإِفْعَلَّ
 للبالغة نحو اِفْشَعَرَ. وهي اشهر المعاني واكثرها دورانا في الكلام
 وقد يوجد من الزيدات اوزان أخر. وهي اِفْعَوَّلَ نحو
 اِجْلَوَزَ. وإِفْعَالَ نحو اِحْمَارًا. وإِفْعَلَى نحو اِسْلَقَى. وإِفْعَلَّلَ

نحو إخرَجْ. وهي من نوادر الابنية
ويُلحق بالرباعي ابنية من الثلاثي نحو جَلَبَ وَحَوَّصَ
وَيَطَّرَ وَدَهَمَ وَفَلَسَ أصلها جَلَبَ وَحَصَلَ وَهَلَمَ جَرًّا وكلها
سماعية. ويشترط لهذا اللاحق اتفاق المصدرين نحو جلب
جلبية وجلباباً. وقد تلحق بمزيدة نحو تَجَلَّبَبَ وَفَلَسَ. وهذا
قياس في مطاوعة ما تعدى من ملحق المجرد. ولا يجري على الملحقات
ادغام ولا اعلال لبلابوت اللاحق بخالفة اوزانها للتلحق به

الفصل السادس

في غير السالم من الافعال

إذا كان غير السالم صحيحاً فان جانست عينه اللام
ثلاثياً كَدَّ او فَاوَّ اللام الاولى وعينه اللام الاخرى
رباعياً كزَنَل فهو المضاعف. وان كان بعض اصوله
همزة كَاخَذَ وَسَالَ وَقَرَأَ فهو المموز. وإذا كان
معتلاً فان اعنلت فَاوَّ كَوَعَدَ وَيَسُرُّ فهو المثال.
او عينه كقال وباع فهو الاجوف. او لامة كغَزَا وَخَشِيَ
فهو الناقص. فان اعنل مع لامة غيرها كوفى وَطَوَّى

فهو اللفيف. غير انه ان اجتمع فيه الحرفان قيل له
المقرون والّا فهو المفروق

عدّوا مصاحف الرباعي من هذا الباب مع سلامته من
التغيير لما فيه من اجتماع المثليين المتقضي للادغام. وإنما لم يُدغم
لاختراض الفاصل بينهما كما يقع في ممدود ونحوه من تصارييف
الثلاثي ولا يخرج عن بابيه

الفصل السابع

في صيغة الماضي

الماضي ما دلّ على معنى وُجد في زمانٍ قبل
الزمان الذي انت فيه. وهو بينى على فتح اخره
مطلقاً وكل ما تحرك قبله ما لم يكن همزة وصل
فيكسر كما في انطلق ونحوه او عين ثلاثي فيختلف
كما علمت في بابيه. غير ان حركة اخره وما اتصل
به قد تكون لفظاً بحسب الوضع. وقد يحول دونها

مانعٌ من الاعلال او غيره فتكون تقديرًا. وعلى
ذلك يحرم كل حكم للبناء في كل فعل فيقاس
عليه بالاجال

تكون حركة الاخر تقديرًا في نحو رمى. وحركة ما اتصل
به في نحو مَدَّ وقام. فان الاخر وما قبله ساكن لفظًا لكنه مفتوح
لتقديره لان الاصل رمى ومَدَّ وقوم كما سيجي

الفصل الثامن

في صيغة المضارع

المضارع ما زيد في اوله على صيغة الماضي احد
حروف المضارعة وهي اربعة يجمعها قولك أنيت.
فالهمزة للتكلم والنون للتكليم والتاء لكل مخاطب
والتأنيب ومثناها والياء لمطلق الغائب المذكر
والغائبات. وكلها تفتح فيه ما لم يكن رباعيًا فتضم
كيد حرج ويكرم ونحوهما. فان كان ما يليها تاء

زائدة لم تتغير صورة الماضي في ما دون اخره بشي
 من الحروف والحركات كيتقدم ويتدحرج والاتغيرت
 بحذف الهمزة الزائدة من اوله وكسر ما قبل اخره .
 ما لم يكن ثلاثياً فتسكن فآؤه وتجري عينه في الحركة
 على ما علمت . واما اخره فلا يلزم حالة واحدة كما
 ستعلم . والمضارع يحتمل زمان الحال والاستقبال
 ما لم تدل قرينة على احدهما فينصرف اليه
 واعلم ان كلاً من الماضي والمضارع بُنِيَ للفاعل
 على الاصل كما رايت ويقال له المعلوم . وقد بُنِيَ
 للمفعول كما سترى ويقال له المجهول . وهو يُصاغ من
 الماضي بكسر ما قبل اخره وضم كل متحرك قبله
 كضرب ودحرج وأُستخرج ومن المضارع بضم
 حرف المضارعة وفتح ما قبل اخره كيضرب ويدحرج
 وهلم جرا

المضارع في اللغة المشابه قيل له ذلك لانه يشبه اسم الفاعل

في ترتيب الحروف الساكنة والمتحركة كما بين بضرب وضارب
ويشبه اسم الجنس في الاطلاق والتفيد كرجل فانه عام بدون
الالف واللام فاذا دخلته تخصص والمضارع شائع بين الحال
والاستقبال فاذا دخلته السين نحو سيضرب تعين للاستقبال
واذا دخلته لام الابتداء نحو ان زيداً ليضرب تعين للحال
والفاعل ما قام به الفعل كقام زيدٌ ويُسمى المبنى له معلوماً
لاسناد الفعل اليه . والمفعول ما وقع عليه الفعل كضربَ عمرو
ويُسمى المبنى له مجهولاً لاسناد الفعل الى غير الفاعل

الفصل التاسع

في صيغة الامر

الامر صيغةٌ يُطلب بها انشاء الفعل عن الفاعل
المخاطب . فلا يكون الا مستقبلاً معلوماً . وهو يجري
على لفظ المضارع محذوفاً منه حرف المضارعة . غير
ان ما سكن اوله بعد ذلك ان كان رباعياً رُدَّت اليه
همزة القطع المحذوفة مفتوحة على عهد ما نحو اكرم .
والأزيد في اوله همزة وصل مكسورة . ما لم يكن ثلاثياً

مضموم العين فتضم نحو أنصُرْ. واخره يُبنى على
السكون او ما ينوب عنه كما ستعلم

واعلم ان الفعل قد يستقرُ حدوثه في نفس
الفاعل كقام زيدٌ ويقال له اللّازم. وقد يتجاوزُه الى
مفعول به كضرب زيدٌ عمرًا ويقال له المتعدي. وقد
يعرض لكلٍ منهما ما يخرجُه عن وضعه فيتعدى
اللازم كاجلست زيدًا ويلزم المتعدي كانكسر الزجاج.
وكلاهما يجري في كل صيغة معلومة. فان كان الفعل
مجهولاً اخنص بالمتعدي لاقتضائه المفعولية.

والفعل يشتق من المصدر على الاصح ويشتق منه اسم
الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة وسياتي
استيفاء ذلك بالتفصيل

قال الفاعل المخاطب لان الامر لا يُبنى للفعول ولا يؤمر
به غير المخاطب. فاذا اريد شي من ذلك زيد على المضارع لامٌ
مكسورة نحو لتكرم انت وليقم زيدٌ. وذاك يقال له الامر

بالصيغة وهذا الامر باللام
والذي ينوب عن السكون في اخر الامر هو حذف لام
الناقص نحو اغزُ اصله اعزُو واخشَ اصله اخشَى وادم اصله
ارمي . وحذف نون الاعراب نحو اضربا واضربوا واضربي
واما المتعدي الذي يبنى منه المجهول فهو المتعدي بنفسه
كضرب والمتعدي بغيره كالطلق به ووقع عليه

جدول يتضمن ما ذكره في هذا الباب من اوزان الافعال
معلوماً ومجهولاً

اوزان المجرد

مجهول	مجهول	مجهول	مجهول	مجهول
ضَرَبَ	بَضَرَبَ	اَضْرَبَ	نَضَرَبَ	يَضْرِبُ
نَصَرَ	بَنَصَرَ	أَنَصَرَ	نُصِرَ	يُنْصَرُ
عَلِمَ	يَعْلَمُ	أَعْلَمَ	عُلِمَ	يُعْلَمُ
مَنَعَ	يَمْنَعُ	أَمْنَعُ	مُنِعَ	يُمْنَعُ
فَضَّلَ	يَفْضُلُ	أَفْضَلُ		
حَسِبَ	يَحْسِبُ	إِحْسَبُ	حُسِبَ	يُحْسَبُ
دَخَرَ	يَدْخِرُ	دَخِرَ	دُخِرَ	يُدْخَرُ

اوزان مزيدات الثلاثي

أَكْرَمَ	بُكْرَمَ	أَكْرَمَ	أَكْرَمَ	بُكْرَمَ
قَدَّمَ	بُقَدَّمَ	قَدَّمَ	قَدَّمَ	بُقَدَّمَ
فَاتَلَ	بُفَاتَلَ	فَاتَلَ	قَوَّنَلَ	بُقَاتَلَ
نَقَدَّمَ	بُنَقَدَّمَ	نَقَدَّمَ	نُقَدَّمَ	بُنَقَدَّمَ
تَبَاعَدَ	بِتَبَاعَدَ	تَبَاعَدَ	تَبَوَّعَدَ	بِتَبَاعَدَ
انْطَلَقَ	بِنْطَلَقَ	انْطَلَقَ	انْطَلَقَ	بِنْطَلَقَ
اجْتَمَعَ	بِجْتَمَعَ	اجْتَمَعَ	اجْتَمَعَ	بِجْتَمَعَ
اخْمَرَ	بِخْمَرَ	اخْمَرَ	اخْمَرَ	بِخْمَرَ
اسْتَغْفَرَ	بِاسْتَغْفَرَ	اسْتَغْفَرَ	اسْتَغْفَرَ	بِاسْتَغْفَرَ
احْدَوْدَبَ	بِحْدَوْدَبَ	احْدَوْدَبَ	احْدَوْدَبَ	بِحْدَوْدَبَ
اخْمَارَ	بِخْمَارَ	اخْمَارَ	اخْمَارَ	بِخْمَارَ
اجْلَوْدَ	بِجْلَوْدَ	اجْلَوْدَ	اجْلَوْدَ	بِجْلَوْدَ
اسْلَنَى	بِاسْلَنَى	اسْلَنَى	اسْلَنَى	بِاسْلَنَى

اوزان مزيدات الرباعي

نَدَحَرَجَ	بِنَدَحَرَجَ	نَدَحَرَجَ	نَدَحَرَجَ	بِنَدَحَرَجَ
اقْشَعَرَ	بِقْشَعَرَ	اقْشَعَرَ	اقْشَعَرَ	بِقْشَعَرَ
اِخْرَنْجَمَ	بِخْرَنْجَمَ	اِخْرَنْجَمَ	اِخْرَنْجَمَ	بِخْرَنْجَمَ

المخفات ومزبداتها

جَلَبَبُ	جَلِبَبُ	جَلِبُ	يُجَلِبُ	جَلَبَ
جُحَوِّصَلُ	حُوصِلَ	حَوِّصِلَ	يُحَوِّصِلُ	حَوَّصَلَ
يَبْطِرُ	بُوطِرَ	يَبْطِرُ	يَبْطِرُ	يَبْطِرُ
يَدَهْوَرُ	دُهْوَرَ	دَهْوِرَ	يَدَهْوِرُ	دَهْوَرَ
يَجَلِبَبُ	يَجَلِبَبُ	يَجَلِبَبُ	يَجَلِبَبُ	يَجَلِبَبُ
يُخَوِّصَلُ	خُوصِلَ	خَوِّصِلَ	يُخَوِّصِلُ	خَوَّصَلَ
يَنْبِيطِرُ	نَبُوطِرَ	نَبْطِرَ	يَنْبِيطِرُ	نَبْطِرَ
يَنْدَهْوَرُ	نَدُهْوَرَ	نَدَهْوِرَ	يَنْدَهْوِرُ	نَدَهْوَرَ



البالغ

في ما يشارك الفعل في الاشتقاق وفيه خمسة فصول

الفصل الاول

في المصدر واحكامه

المصدر هو اسم المحدث الجاري على الفعل . وهو
يبنى من الثلاثي على صورتين لا ضابط لها . بخلاف
ما فوقه فانه اذا اريد بناؤه منه فان كان اول ماضيه
تاء زائدة ضم ما قبل اخره كند حرج وتقدم . والازيد
بعده الف وكسر كل متحرك قبله كد حراج وانطلاق .
مالم يل المتحرك تضعيف كقدم فيسكن بعد تاء
مفتوحة ويحذف زايد التضعيف معوضاً عنه بياء
مكان الالف كتقديم . وقد تحذف الياء ويعوض عنها

بالتاء كقَدِمَة. فان وَلَّى المتحرك الف كقَاتَلَ سقطت
كقَاتَلَ او زِيدَ في اوله ميمٌ مضمومة وفي اخره تاءٌ
كقَاتَلَتْ وهو المشهور فيهما. ويغلب في مجرّد الرباعي
ان يُقتصر على زيادة التاء في اخره كدَحْرَجَة. وكل
ذلك قياسٌ في الجميع

وقد يُبنى المصدر مطرّداً لكل فعل بزيادة ميمٍ
مفتوحة في الثلاثي مضمومة في غيره تُجَعَل مكان
حرف المضارعة. فيفتح معها ما قبل الاخر ما لم يكن عيناً
مكسورةً لمجرّد من المثال الواوي فتبقى على كسرهما
فيه ثابت الفاء كالموعد. ويقال له المصدر الميمي
واعلم ان من المصدر ما يدلُّ على كميّة الفعل
ويقال له المرّة. ومنه ما يدلُّ على كيفيّة ويقال له
النوع. وكلُّ منهما يُبنى من الثلاثي على فعلة بسكون
العين فيهما وفتح الفاء في المرّة كضربته ضربته وكسرهما
في النوع كركبت ركبة الامير. ومن غير الثلاثي على

صيغة مصدره مخنومًا بالتاء. غير ان المرة قد تلتبس
بالمصدر كالرحمة والاجابة فيجب تقيدها بما يعينها
كرحمته رَحْمَةً واحدة. وقس على كل ذلك ما جرى
محراه

المصدر موضوع لمجرد معنى الحدث دون الزمان والنسبة
والذات. ولكنه قد يستعمل صفة نحو رجل عدل واسما لذات
نحو بناء. وقيل له المصدر لصدور المشتقات منه. وهو
يُبنى للمفعول كما يُبنى للفاعل والتمييز بينهما بالقرائن
وقال المصنف المجاري على الفعل لوقوع المصدر تأكيداً
للفعل كضربه ضرباً او بياناً له كضربه ضرب الظالم
اما الاشتقاق فهو ان تجد بين الكلمتين تناسباً في اللفظ
والمعنى. وهو ثلاثة انواع. الاول ان تجد بينهما تناسباً في
الحروف والترتيب والمعنى كالتناسب بين ضَرَبَ وَيَضْرِبُ
وهذا النوع هو موضوع التصريف ويقال له الاشتقاق
الصغير. الثاني ان تجد بينهما تناسباً في اللفظ والمعنى دون
الترتيب كالتناسب بين جَبَدَ وَجَذَبَ ويقال له الاشتقاق
الكبير. الثالث ان تجد بينهما تناسباً في المخرج والمعنى
كالتناسب بين نَعَقَ وَنَهَقَ ويقال له الاشتقاق الاكبر

والاشتقاق كما يكون من الاحداث قد يكون من الذوات
نحو نَجَرَ من الحجر وَتَجَوَّهَ من الجوهَر. ولكن ذلك نادر في
الثلاثي المجرد *form = I only*

وقال لاضابط لصور المصدر الثلاثي على وجه الاطراد
بالاجمال. لكن قد يتانى في بعض الصور ما يكون على وجه
الغلبة. فان مصدر الفعل المتعدي يجيء غالباً على فعل
كضَرَبَ. وفَعَلَ اللازم على فُعُول كقُعُود. ما لم يدل على
امتناع او نحوه فيجيء على فعال كينار. او على حركة فعلى فعَلان
كخَفَّان. او على مرض فعلى فعال كسعال. او على سير فعلى
فَعِيل كرحيل. او على صوت فعلى فعال او فَعِيل كصرخ
وصهيل. ويجيء مصدر فعل على فُعُولَة او فعالة كسهولة
وفصاحة. وفَعِيل اللازم على فَعَل كفَرَح. ويجيء المصدر
في الصناعات ونحوها على فعالة ككتابة. وفي العيوب والحلى على
فَعَل كعَرَج وبلَج. وقد ادعى بعضهم القياس في كل ذلك

اما صور المصدر الثلاثي فالمسموع منها فَعَل كقتل.
وفَعِل كفسق. وفُعِل كسُغِل. وفَعْلَة كرحمة. وفِعْلَة كعصبة.
وفُعْلَة كصغرة. وفَعْلَى كدَعْوَى. وفِعْلَى كذِكْرَى. وفُعْلَى كبُشْرَى.
وفَعْلان كذَوْبان. وفِعْلان كحِرْمان. وفُعْلان كعُفْران. وفَعْلان

كَهَيَّيَان . وفَعَلَ كَطَلَّب . وفَعَلَ كَصَغَرَ . وفَعَلَ كَهْدَى . وفَعَلَ
 كَكَذَّب . وفَعَلَ كَعَلَبَ . وفَعَلَ كَسَرَقَ . وفَعَالَ كَذَّاهَب وفِعَالَ
 كَصِرَاف . وفُعَالَ كَسُوْءَال . وفَعَالَ كَرَهَادَة . وفِعَالَ كَعِبَادَة .
 وفُعَالَ كَبُغَايَة . وفَعَالِيَّة كَكَرَاهِيَّة . وفَعِيل كَصَهِيل . وفَعِيلَة
 كَنَضِيحَة . وفُعُول كَقَبُول . وفُعُول كَدُخُول . وفُعُولَة كَضُرُورَة .
 وفُعُولَة كَسُهُوْلَة . وفَاعِلَة كَعَاْفِيَة . ومنفَعُول كَيَسُور . وفَعْلُولَة
 كَيُنُوْثَة . وفَعَّلَال كَسُوْدَد . وفَعْلُوْتُ كَجَبْرُوت . وتَفَعَّل
 كَتَرْدَاد . وتَفَعَّل كَيُنْيَان . وفَعَّيْلِي كَفِلَّيْلِي . وقلَّ مَاسُوْى
 ذلك . وقيل ان فَعْلُوْتُ وتَفَعَّل وتَفَعَّلَان وفَعَّيْلِي لِلْبَالِغَة

ومن المزيادات قد يجيء مصدر فَعَّل على وزني فِعَال
 وفِعَال نحو كَذَاب وكِذَاب . واما وزن تفعيل فلا يكون الا
 في السالم اللامر فان كان في ناقص او مهموز اللام جاء على
 تَفَعَّلَة كَتَصَفِيَّة وَهَنِيَّة . ومصدر تَفَعَّل قد يجيء على وزن تَفَعَّل
 نحو نَحْمَال . واما وزن فِيعَال من فاعل نحو قِيْنَال وان كان
 القياس فهو قليل

وفتح ما قبل الاخر في المصدر المبيى هو القياس . وشذَّ
 المرجع والمصير والمحيض والمحي فانها وردت بكسره

الفصل الثاني

في اسم الفاعل وما يتعلق به

اسم الفاعل هو ما اشتقَّ لما قام به الفعل على معنى الحدوث. وهو يُبنى من الثلاثي على وزن فاعِل كضارب وجالس. ومن غيره على وزن مضارعِه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومةً وكسراً ما قبل الآخر مطلقاً كمكرم ومتقدِّم ومُسْتَخْرِج وهلمَّ جرّاً. فان اعتبر في نسبة الحدث معنى الثبوت فذلك الصفة المشبهة باسم الفاعل. وهي تُبنى من الثلاثي سماعاً على اوزان شَتَّى كفاضِل وحَسَن وعَطْشان. ما لم تكن من الالوان والعيوب والحلَى فتبنى قياساً على أَفْعَلَ كَأَسْمَرَ وَأَحْوَلَ وَأَدْعَجَ. واما من غير الثلاثي فعلى صيغة اسم الفاعل مطردة كمُعْتَدِل ومُسْتَقِيم ونحوها. فان أُريد الوصف بالزيادة على الغير ايضاً فذلك اسم التفضيل. وهو يلزم البناء على

أَفْعَلُ فَيُخَصُّ بِالْثَلَاثِ كَأَفْضَلُ وَأَعْلَمُ. غَيْرَ أَنَّهُ لَا يُنْبِئُ
مَا يَدُلُّ عَلَى لَوْنٍ أَوْ عَيْبٍ وَنَحْوِهَا لِئَلَّا يَلْتَبَسَ بِالصِّفَةِ
الْمُشَبَّهَةِ. فَإِذَا أُريدَ التَّفْضِيلُ مَا لَا يَصِحُّ بِنَاوُهُ مِنْهُ جِيءَ
بِمَا يُتَوَصَّلُ بِهِ إِلَيْهِ مَا يَصِحُّ فَيُقَالُ أَكْثَرُ انْطِلَاقًا وَأَشَدُّ
سُمْرَةً وَنَحْوَ ذَلِكَ

وَأَعْلَمُ أَنَّ الصِّفَةَ الْمُشَبَّهَةَ لَا تُبْنَى إِلَّا مِنَ الْإِزْمِ
بِخِلَافِ اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ التَّفْضِيلِ فَانْهَامَا يُبْنِيَانِ مِنَ
الْإِزْمِ وَالْمُتَعَدِّي كَمَا رَأَيْتَ

يَتَضَمَّنُ اسْمُ الْفَاعِلِ وَسَائِرَ الصِّفَاتِ الْمَشْتَقَّةِ مِنَ الْفِعْلِ ثَلَاثَةً
مَعَانٍ. وَهِيَ الْذَاتُ وَالْحَدُوثُ وَالنِّسْبَةُ كَالضَّرْبِ. فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ
الْحَدُوثَ وَهُوَ الضَّرْبُ وَالذَّاتُ وَهِيَ الشَّخْصُ الْمُتَصِفُ بِالضَّرْبِ
وَالنِّسْبَةَ وَهِيَ نِسْبَةُ الضَّرْبِ إِلَى هَذَا الشَّخْصِ. فَيَكُونُ مَعْنَى الصِّفَةِ
حَدَثًا مَنَسُوبًا إِلَى ذَاتِهِ عَلَى وَجْهِ مَنْ الْوُجُوهُ الْمَعْتَبَرَةُ فِيهِ
كَالْحَدُوثِ أَوْ الثَّبُوتِ أَوْ وَقُوعِ الْفِعْلِ عَلَيْهِ. وَأَمَّا النِّسْبَةُ فَهِيَ
غَيْرُ نَامَةٍ بِخِلَافِ مَا فِي الْفِعْلِ

أَرَادَ بِقَوْلِهِ مَعْنَى الْحَدُوثِ مَعْنَى تَجَدُّدِ الْفِعْلِ لِصَاحِبِ
الصِّفَةِ وَقِيَامِهِ بِهِ مُقَبِّدًا بِأَحَدِ الْإِزْمِ

ومن قبيل اسم الفاعل صَيَّغَ المبالغة . وهي فَعَال كَجَبَّار .
 وفَعَّالَة كَعَلَامَة . وفَعَّيْل كَصِدِّيق . ومنَعَال كِنِفْضَال . ومنَعِيل
 كِسَكِين . وكلها تدل على المبالغة في الصفة . وعدُّوا ايضاً
 من صيغ المبالغة فَعُول كَجَهُول . وفَعِيل كَرَحِيم . وفُعْل
 كَعُفْل . وفَاعِلَة كِرَاوِيَة . وفَعُولَة كَفَرُوقَة . وفِيْعُول كَفَيُّوم .
 وفُعْلَة كَضَحْكَة . وفَاعُول كَفَارُوق . وفِعْل كَحَذِر . الى غير
 ذلك . وقيل ان كل ما هو معدول عن اصل فهو للمبالغة
 نحو رَحِيم وَرَحُوم وَرَحْمَن المَعدُولَة عن راحم . واما النَّاء التي في
 اخر بعض الصيغ فليست للثانيث بل للمبالغة

واما الصفة المشبهة فتفيد ما بمعنى الثبوت هو لدفع الحدوث
 في زمان من الازمنة لا لانصافها بالاستمرار في جميع الازمنة لانها
 موضوعة على الاطلاق

ولا تبنى الصفة المشبهة من غير بابي عِلْم وفضل الا قليلاً .
 واما اوزانها فهي بالاستفراء فَعْل كَصَعْب . وفِعْل كِمَذْق . وفُعْل
 كَصُلْب . وفَعْل كَحَسَن . وفِعْل كَحَشِن . وفُعْل كَحُنْب . وفَاعِل
 كِفَاخِل . وفَعَال كَجَبَان . وفَعَال كَشَجَاع . وفِيْعِل كَسَيِّد . وفِيْعِل
 كَسَلِيم . وفَعُول كَبَنُول . وَاَفْعَل كَأَتْلَج . وفَعْلَان كَقَضْبَان .
 وفَعْلَان كَمُرْبَان . ويكثر فَعْلَان في ما دلَّ على جوع او عطش

وَضَدَّيْهَا كَحَوْعَانِ وَشَبْعَانِ وَمَا شَبَّهَهَا
والاصل في اسم التفضيل ان يكون لتفضيل الفاعل
وقد جاء لتفضيل المفعول شذوذاً كقولهم العودُ اُحَدُّ . كما جاء
من غير الثلاثي في نحو قولهم هو اعطاهم للدنار وهذا الكتاب
اخصر من ذاك فان الاول من الاعطاء والثاني من
الاختصار . وكل ذلك نادرٌ

ولا يبنى اسم التفضيل من الافعال الناقصة مثل كان
واخوانها . ولا من الغير المتصرفه مثل نعم وبس . ولا مما لا يقبل
التفاضل مثل فني ومات

واعلم ان صيغتي فعل التعجب وهما أَفْعَلْ وَأَفْعِلْ تُبْنِيَانِ
مَا يُبْنَى مِنْهُ اسم التفضيل لا غير . كما سيجي

الفصل الثالث

في اسم المفعول

اسم المفعول ما اشتقَّ لما وقع عليه الفعل . وهو
يُبنى من الثلاثي على وزن مَفْعُولٍ كَمَضْرُوبٍ ومن
غيره بناءً اسم فاعله مفتوح ما قبل الآخر كَمَكْرَمٍ

وَمُدَّحَرْجٌ وَمُسْتَحَرْجٌ. وَكُلُّهُ لَا يُبْنَى إِلَّا مِنَ الْمُتَعَدِي
وَاعْلَمْ أَنَّهُ يُشْتَرَكُ بَيْنَ اسْمِ الْفَاعِلِ وَاسْمِ الْمَفْعُولِ
صَيغَتَانِ أَحَدَاهُمَا فَعُولٌ وَالْآخَرَةُ فَعِيلٌ. فَإِنْ كَلَّا
مِنْهُمَا يَكُونُ تَارَةً بِمَعْنَى الْفَاعِلِ كَصَبُورٍ وَمَرِيضٍ وَتَارَةً
بِمَعْنَى الْمَفْعُولِ كَرَسُولٍ وَجَرِيحٍ. وَكَلَاهُمَا يُؤْخَذُ بِالسَّمْعِ

الفصل الرابع

في اسم المكان والزمان

اسم المكان والزمان ما اشتقَّ لما وقع فيه الفعل .
وهو يُبْنَى مِنْ كُلِّ فِعْلٍ كَمَا يُبْنَى الْمَصْدَرُ الْمِيمِيُّ . لَكِنْ
تُكْسَرُ فِيهِ الْعَيْنُ مِنَ الثَّلَاثِي الصَّحِيحِ الْفَاءُ وَاللَّامُ إِذَا
كَانَ مَكْسُورَهَا فِي الْمَضَارِعِ وَالْمَعْتَلِّ الْفَاءُ مُطْلَقًا
كَالْمَجْلِسِ وَالْمَبِيتِ وَالْمُورِدِ وَالْمَوْضِعِ وَالْمَيْسِرِ . وَقَسَّ عَلَيْهِ

يَتَضَمَّنُ اسْمَ الْمَكَانِ وَسَائِرَ الْمَوْصُوفَاتِ الْمَشْتَقَّةِ مِنَ الْفِعْلِ
ثَلَاثَةٌ مَعَانٍ وَهِيَ الْذَاتُ وَالْمَحْدُثُ وَالنِّسْبَةُ كَالْمَقْعَدِ . فَإِنَّهُ يَتَضَمَّنُ

الذات التي يُقَعَد عليها والحدث وهو القعود والنسبة وهي نسبة
القعود اليها . واما المعتبر فيه فهو الذات . فيكون معنى هذا
الموصوف ذاتا منسوبا اليها حدث على الوجه المعتبر فيها ككونها
مكانا او زمانا او آلة . ولما النسبة المذكورة فتقييده نجعل المجموع
بمنزلة شيء واحد

وتلحق هذا الباب ثلثة الثانيث سماعا كمقبرة للكان وميسرة

للزمان

وجاء مَطْلَع ومَغْرِب ومَفْرِق ومَسْجِد ومَنْسِك ومَجْزِر
ومَسْكِن ومَنْبِت ومَفْرِق ومَسْقِط ومَفْرِق ومَرْفِق ومَخْرِب كسر
العين مع بتايها ما هو مضمومها . لكنها عند البعض اسماء غير
منظورة فيها الى معنى الفعل

واذا أريد معنى كثرة الشيء في المكان بُني منه مَفْعَلَةٌ كَسَبْعَةٍ
لمكان كبير السباع

الفصل الخامس

في اسم الآلة

اسم الآلة ما اشتق لما يعالج به الفاعل المفعول
لموصول الاثر اليه . وله ثلثة اوزان الاول مِفْعَل

كَبَضَعَ والثاني مِفْعَالٌ كِمَشْرَاطٍ والثالث مِفْعَلَةٌ
 كِمَحْجَمَةٍ بكسر الميم وفتح العين في الجميع. غير أنها
 سماعية فيه. وهو لا يبنى إلا من الثلاثي المتعدي
 وأعلم أن الماضي مشتق من المصدر والمضارع
 مشتق من الماضي وبقية التصاريف مشتقة من
 المضارع. غير أن اسم المفعول مشتق من مجهوله
 والباقي من معلومه. وكل ذلك يجريه لفظاً على
 أحكام الصيغ المفروضة له ما لم يتغير بادغامه أو
 اعلال كما ستري فيحكم بجريه عليها تقديراً

أما مَفْعُلٌ وَمِفْعَلَةٌ كُمَسْطُورٌ وَمُخَلٌّ وَمُدَقٌّ وَمُدْهَنٌ وَمُكَلَّةٌ
 ومَحْرُصَةٌ فبئله اسماء وضعت هذه الآلات بدون اعتبار
 معنى الفعل فيها. وقيل هي اسماء آلة شذت عن القياس
 ويوجد أيضاً من تصاريف الأفعال صيغ مختلفة لذواته
 نُسِبَ إليها المحدث أما على معنى المفعولية كسِرْقَةٍ. أو على معنى
 الفضلة كفَصَاةٍ. أو الحصة كقِطْعَةٍ. أو ملء الشيء كبُضْعَةٍ.
 وغير ذلك. وأكثرها غالب في الاستعمال

المزيدات

وأيضا المكان والزمان

الباء الثالث

في الادغام والاعلال وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في حنيفة الادغام واحكامه

الادغام ادراج اول المثليين المتصلين ساكنًا في
الثاني متحركًا. غير ان الاول قد يكون سكونه في
الاصل كالمَدِّ فان اصله بدلين ساكنة فمتحركة. وقد
يكون في الحال اما بحذف الحركة كَمَدَّ او بنقلها كَمَدُّ
فان اصلها بدلين متحركتين فحُذِفَتْ حركة الدال
الاولى في الاول وَثِقَلَتْ الى ما قبلها في الثاني. واذا
سكن ثاني المثليين فان كان سكونه لازماً امتنع الادغام
كَمَدَدْتُ. والّا جاز الادغام وعدمه كَمَدَّ بصيغة الامر
وامدَدُ

واعلم ان المثلين اللذين يقع بينهما الادغام قد
تكون المجانسة بينهما بالوضع كما رايت وقد تكون
بإبدال احد الحرفين حتى يجانس الاخر كأنحد وأدعى
فان الواو قد أبدلت تاء في الاول والتاء دالاً في
الثاني كما لا يخفى

اذا سكن اول المثلين فان كانت المجانسة بينهما بالوضع
وجب الادغام في كلتين كما يجب في كلمتي نحو سَكَنَّا وَقُلْ لَهُ. والا
جاز الادغام وعدمه نحو من لَيْلٍ وَمِنْ لَيْلٍ. الا في لام التعريف
مع الحروف الشمسية نحو الرَّجُلُ وفي نحو مِمَّا وَعِمَّا وَقَعَدْتُ
فانه واجب

واذا انحرك المثلان وجب الادغام ما لم يكن مانع كفوات
الاسحاق في نحو جَلَبَبَ وخوف الالنباس في اوزان سوف تعرفها
نحو سُرُّوكون المثلين اولين في نحو تَبَاعٍ او كونهما في كلتين نحو
أَسَكَّنَا وَضَرَبَ بَصَرًا. واما ورود نحو اِنْتَقَلَ من وزن
تَفَاعَلَ بادغام التاء الزائدة في فاء الفعل وزيادة همزة الوصل
دفعاً للابتداء بالسكن وإطير مثله من وزن تَفَعَّلَ ومضارعه
يَطِيرُ فمن النوادر في السماع
واذا سكن ثاني المثلين فقد يُحذف نحو ظَلَّتْ اَصْلُهُ ظَلِلْتُ

وقد يقلب ياء نحو اَمَلَيْتُ اصله اَمَلْتُ
 وقوله ادعى اشارة الى مواضع يقع فيها الادغام من صيغة
 افتعل اذا جانس التاء ما قبلها. وذلك اما وجوباً وهو متى
 كانت فاء افتعل تاء نحو انجَرَاو تاء نحو اَنَارَاو دالاً نحو ادعى
 او طاءً نحو اطرَد. واما جوازاً وهو متى كانت فاء ذالاً نحو
 اذكر او زايًا نحو ازان او صادًا نحو اصبر او ضادًا نحو اضعج
 او ظاءً نحو اظلم فانه يجوز فيها الادغام كما رابت ويجوز البيان
 مع قلب التاء دالاً بعد النال والزاي وطاءً بعد الضاد والظاء
 فيقال اذدكو وازدان واصطبر واضطجع واطلم. ويجوز ايضاً
 ان تدغم النال في النال والظاء في الظاء فيقال اذكر واطلم
 وهي اشهر المواضع. واما ادغام تاء افتعل في ما بعدها عند
 وقوع الهجاسة فقد ورد نادراً في المضارع نحو يقتل اصله يَقْتِيلُ
 ويختصم اصله يَخْتَصِمُ

واما قوله اتحد فقد اشار به الى ما يقع من الادغام في وزن
 افتعل من المثال نحو اتحد من الوحدة وانسر من اليسر فانه
 واجب فيها. وانما ذكر مثالين اشارة الى قلب الثاني حتى
 يجانس الاول كما في ادعى وقلب الاول حتى يجانس الثاني كما
 في اتحد. واما اتحد وانتر ف قيل ان الهمزة الاصلية قلبت
 ياء لسكونها بعد همزة مكسورة ثم عوملت معاملة الياء في انسر.

وقيل ايضاً ان اِتَّخَذَ مزيدٌ تَحْذُ بمعنى اخذ وان اِتَّرَرَ وما
أَجْرِي مجراه خطأ

ومن ادغام المتفارين ادغام نون انفعل في فآيه اذا كانت
ميمًا نحو اِنْحَى اصله اِنْحَى فانه جابز

جدول يتضمن اوزان المضاعف التي يقع فيها التغير

مَدَّ	أَمَدٌ	مَادٌ	تَمَادٌ	إِنْمَدٌ	إِمْتَدٌ	إِسْتَمَدَ
مَدَّ	أَمَدٌ	مَادٌ	تَمَادٌ	إِنْمَدٌ	إِمْتَدٌ	إِسْتَمَدَ
مَدَّ	أَمَدٌ	مَادٌ	تَمَادٌ	إِنْمَدٌ	إِمْتَدٌ	إِسْتَمَدَ
مَدَّ	أَمَدٌ	مَادٌ	تَمَادٌ	إِنْمَدٌ	إِمْتَدٌ	إِسْتَمَدَ
مَدَّ	أَمَدٌ	مَادٌ	تَمَادٌ	إِنْمَدٌ	إِمْتَدٌ	إِسْتَمَدَ
مَدَّ	أَمَدٌ	مَادٌ	تَمَادٌ	إِنْمَدٌ	إِمْتَدٌ	إِسْتَمَدَ
مَدَّ	أَمَدٌ	مَادٌ	تَمَادٌ	إِنْمَدٌ	إِمْتَدٌ	إِسْتَمَدَ

جدولٌ يتضمن قياس ما يشتق من هذه الاوزان

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول
إِمْدَاد	مُيِّدٌ	مُيِّدٌ
مِدَادٌ أَوْ مُمَادَّةٌ	مُمَادٌ	مُمَادٌ
تَمَادٌ	مُتَمَادٌ	مُتَمَادٌ
إِنْمِدَادٌ	مُنْمِدٌ	مُنْمِدٌ
إِمْتِدَادٌ	مِمْتِدٌ	مِمْتِدٌ
إِسْتِمْدَادٌ	مُسْتِمِدٌ	مُسْتِمِدٌ

وَأَمَّا فَعَلٌ وَتَفَعَّلَ وَافْعَلَ فَلَيْسَ فِيهَا تَغْيِيرٌ

الفصل الثاني

في حقيقة الاعلال ومواقع

الاعلال قلب الحرف أو تسكينه أو حذفه. وهو

يقع في الهمزة كما يقع في حروف العلة غير أن الهمزة تقتصر منه على القلب في المشهور وحروف العلة تناول الجميع كما سيجي

الفصل الثالث

في اعلال الهمزة

اذا سكنت الهمزة في الحشو فان كان ما قبلها همزة
 قُلِبَتْ حرفاً يجانس حركة تلك الهمزة كَأَمِنْ وَأَوْمِنْ
 وَإِيْمَانٍ. فان اصل كلٍّ مِنْهُنَّ بهزتين متحركة فساكنة.
 وان كان ما قبلها غير الهمزة كُلُّوْمُ وَرَأْسُ وَيَبْرُجَانِ
 قلبها حرفاً يجانس حركته وجاز اثباتها. واذا تحركت
 في الطرف فان كان ما قبلها واوًا او ياءً ساكنتين
 كَوْضُوٍّ وَمَجِيٍّ جاز قلبها وادغام ما قبلها فيها وجاز
 اثباتها ايضاً. ويندر قلبها دون ذلك

اذا كانت اولى الهمزتين المقلوبة ثانيتهما حرف مدٍّ همزة
 وصل فالثانية تعود همزة في الدَّرَج لسقوط همزة الوصل حينئذٍ.
 نحو فَأَذَنْ فانه كان قبل دخول الفاءِ اِيْذَنْ وكنا نحو يقولُ
 اَيْذَنْ والذي اَوْثَمُنْ فانه يقال فيها بعد حذف الواو والياءِ
 لالتقاء الساكنين يقولُوذَنْ والذي ثَمُنْ. ثم يجوز حينئذٍ قلب
 الهمزة ايضاً حرف مدٍّ لسكونها بعد حرفٍ متحرك كما هو القياس

والهمزة المتحركة في المحشوب بعد واو او ياء ساكتين تُقلَّب مثلها
وتُدغَم الواو والياء فيها حيثما كانتا زائدين لغير معنى اللاحق .
نحو أَفَيْسُ اصله أَفَيْسُ تصغير أَفَوْسُ جمع فَاَس . ولكن
اذا كان الساكن قبل الهمزة المتحركة حرفاً صحيحاً او واوا او ياء
اصليتين او مزيدتين لمعنى اللاحق فقد تُنقل حركة الهمزة الى
ما قبلها وتُقلَّب الهمزة حرف لين ثم تُحذف . نحو مَلَكُ اصله
مَلَأَكَ وحوَبَة اصله حَوَّأَبَة وجِبَلَة اصله جِيَّأَلَة

واما الهمزة المتحركة بعد حرف متحرك فان كانت حركتها
فتحة وحركة ما قبلها ضمة او كسرة فقد تُقلَّب واوا مع الضمة نحو
مُوجَلُ اصله مُوجَلُ وياء مع الكسرة نحو مِيرُ اصله مِيرُ . واذا
كانت الهمزة المتحركة قبلها همزة متحركة او ساكنة فلا بد من قلبها
مالم تكن في موضع العين نحو نرأس . فان كانت حركتها ضمة او
كسرة تُقلَّب حرفاً يجانس حركتها كيفما كانت حركة ما قبلها نحو
أَوْبُ وَاِيْمَة اصلها أَوْبُ وَاِيْمَة نُقلت الضمة والكسرة فيهما الى
ما قبلها ثم أُدغِمت الياء والميم . مالم تكن الهمزة المضمومة طرفاً
فتقلب ياء مطلقاً نحو قرأَيَّ او مسبوقة بهمزة المتكلم فيجوز فيها
القلب والاثبات نحو أُمُّ وأُمُّ مضارع أُمُّ . واذا كانت الهمزة
الثانية مفتوحة تُقلَّب واوا نحو أَوَادِمُ جمع آدم اصله أَدِمُ ونحو
أَوَيْدِمُ تصغير آدم اصله أَوَيْدِمُ . مالم تكن الاولى مكسورة
فتقلب ياء نحو اِيْمُ اصله اِيْمُ . هذا اذا كانت الهمزتان في كلمة

واما اذا كانتا في كلمتين نحواً أَنْتَ فحينئذٍ يجوز اثباتهما كما رايت
ويجوز حذف ثانيتهما نحو فقد جاءَ شَرَّاطُها اي جاءَ أَشْرَاطُها.
وقد نغم بينهما مفتوحين الفُ نحواً أَنْتَ

واما أَخَذَ وَأَكَلَ وَأَمَرَ فَتُحذف منها الهمزة الاصلية في
صيغة الامر لكثرة الاستعمال وجوباً من الاولين وجوازاً من
الاخير ثم تسقط همزة الوصل للاستغناء عنها بحركة ما بعد الهمزة
المحذوفة فيقال خَذْ وَكُلْ وَمُرْ. ومنهم من يحذف الهمزة من اَيْتِ
امرأتِي ثم يستغني عن الوصل ويقول تِ وفي الوقف تِه كما في
اللفيف المفروق. واما حذف الهمزة من بَرَى وأَرَى ماضياً اصلهما
بَرَأَى وأَرَأَى فهو واجبٌ

وفي سَأَلَ يَسْأَلُ إِسْأَلٌ يجوز قلب الهمزة ألفاً واجراً وهنَّ
مجرى الاجوف فيقال سَال يَسَال سَلْ

جدولٌ يتضمَّن اوزان الافعال المهموزة

المهموز الفاء

أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ
أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ
أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ
أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ
أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ
أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ
أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ
أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ
أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ
أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ	أَفْعَلْ

أَثَرٌ	يُؤَثِّرُ	أَثَرَ	أَوْثَرَ	يُؤَثِّرُ
أَثَرَ	يُؤَثِّرُ	أَثَرَ	أَوْثَرَ	يُؤَثِّرُ
تَأَثَّرَ	يَتَأَثَّرُ	تَأَثَّرَ	تَوَثَّرَ	يَتَأَثَّرُ
تَأَثَّرَ	يَتَأَثَّرُ	تَأَثَّرَ	تَوَثَّرَ	يَتَأَثَّرُ
إِن تَأَثَّرَ	يَتَأَثَّرُ	إِن تَأَثَّرَ	إِن تَأَثَّرَ	يَتَأَثَّرُ
إِن تَأَثَّرَ	يَتَأَثَّرُ	إِن تَأَثَّرَ	إِن تَأَثَّرَ	يَتَأَثَّرُ
إِسْتَأَثَرَ	يَسْتَأَثِرُ	إِسْتَأَثَرَ	أُسْتُؤَثِّرَ	يُسْتَأَثِرُ

المهموز العين

سَأَلَ	يَسْأَلُ	إِسْأَلَ	سُئِلَ	يُسْأَلُ
بَوَّسَ	يَبْوُسُ	أَبْوَسَ		
صَبَّ	يَصَابُ	إِصَابُ		
سَأَلَ	يَسْأَلُ	سِئِلَ	سُئِلَ	يُسْأَلُ
سَأَلَ	يَسْأَلُ	سَأَلَ	سُئِلَ	يُسْأَلُ
أَسْأَلَ	يُسْأَلُ	أَسْأَلَ	أُسْأَلَ	يُسْأَلُ
نَسَأَلَ	يَتَسَأَلُ	نَسَأَلَ	نُسُئِلَ	يَتَسَأَلُ
نَسَأَلَ	يَتَسَأَلُ	نَسَأَلَ	نُسُئِلَ	يَتَسَأَلُ
إِنْسَأَلَ	يَنْسِئِلُ	إِنْسِئِلُ	أَنْسِئِلَ	يَنْسَأَلُ

إِسْتَالَ يَسْتَلُ اسْتَلَّ اسْتَلَّ اسْتَلَّ
إِسْتَسَالَ يَسْتَسَلُ اسْتَسَلَّ اسْتَسَلَّ اسْتَسَلَّ

المهموز اللام

بَرَأَ	يَبْرُؤُ	أَبْرَأَ	بُرِي	يَبْرَأُ
هَنَأَ	يَهْنِئُ	أَهْنِئُ	أَجْرُو	يَجْرُو
جَرَوُ	يَدْنَأُ	إِدْنَأُ	بَرَأَ	يَبْرِي
دَنِي	بَارَأَ	يُبَارِي	أَبْرَأَ	يَبْرِي
بَرَأَ	تَبَرَأَ	يَتَبَرَأُ	تَبَرَأَ	يَتَبَرَأُ
بَرَأَ	تَبَارَأَ	يَتَبَارَأُ	تَبَارَأَ	يَتَبَارَأُ
بَرَأَ	إِنْبَرَأَ	يَنْبَرِي	إِنْبَرِي	يَنْبَرِي
بَرَأَ	إِنْبَرَأَ	يَنْبَرِي	إِنْبَرِي	يَنْبَرِي
بَرَأَ	إِسْتَبَرَأَ	يَسْتَبَرِي	إِسْتَبَرِي	يَسْتَبَرِي

الرباعي المهموز

لَا لَا	يَلَا يَلَا	لَا يَلَا	لَوْ يَلَا
نَلَا نَلَا	يَنْلَا يَنْلَا	نَلَا نَلَا	نَلَوْ يَلَا
طَنَ طَنَ	يُطَنَ يُطَنَ	طَنَ طَنَ	طَبَنَ طَبَنَ
إِطَنَ إِطَنَ	يُطَنَ يُطَنَ	إِطَنَ إِطَنَ	أُطَبَنَ أُطَبَنَ

جدول يتضمن قياس ما يشتق من الافعال المهموزة

المهموز الفاعل

المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول
	آثِر	مَآثِر
تَأْثِير	مُؤَثِّر	مُؤَثَّر
إِثَار أو مُؤَاثَرَة	مُؤَاثِر	مُؤَاثَر
إِثَار	مُؤَثِّر	مُؤَثَّر
تَأْثِر	مُتَأَثِّر	مُتَأَثَّر
تَأْثَر	مُتَأَثِّر	مُتَأَثَّر
إِثْثَار	مُؤَثِّر	مُؤَثَّر
إِثْثَار	مُثْثَار	مُثْثَار

المهموز العين

مَسْئُولٌ	سَائِلٌ	
مُسْأَلٌ	مُسَيَّلٌ	نَسِيْلٌ
مُسَائِلٌ	مُسَائِلٌ	سِيَالٌ اَوْ مَسَائِلَةٌ
مُسَالٌ	مُسَيِّلٌ	إِسَالٌ
مُسْأَلٌ	مُسَيَّلٌ	نَسَالٌ
مُسَائِلٌ	مُسَائِلٌ	نَسَاوِلٌ
مُسَالٌ	مُسَيِّلٌ	إِنْسِيَالٌ
مُسْأَلٌ	مُسَيِّلٌ	إِسْتِيَالٌ
مُسْنَالٌ	مُسْنَيِّلٌ	إِسْنِيَالٌ

المهموز اللام

مَبْرُؤٌ	بَارِيٌّ	
مَبْرَأٌ	مَبْرِيٌّ	تَبْرِيَةٌ
مُبَارَأٌ	مُبَارِيٌّ	بِرَاءَةٌ اَوْ مُبَارَاةٌ
مَبْرَأٌ	مَبْرِيٌّ	إِبْرَاءَةٌ
مَتَبْرَأٌ	مَتَبْرِيٌّ	تَبْرُؤٌ
مَتَبَارَأٌ	مَتَبَارِيٌّ	تَبَارُؤٌ

مَنْبِرًا	مَنْبِرِي	إِنْبِرَاءً
مَنْبِرًا	مَنْبِرِي	إِنْبِرَاءً
مَنْبِرًا	مَنْبِرِي	إِسْتِبْرَاءً

الرباعي المهموز

مَلَّالًا	مَلَّالِي	لَيْلَاءُ أَوْ لَلَاءُ
مَنْلَلًا	مَنْلَلِي	تَلَّالُو
مُطَبَّنًا	مُطَبِّنِي	طِبْنَان أَوْ طَبْنَانَه
مُطَبَّنًا	مُطَبِّنِي	إِطْبِنَان

الفصل الرابع

في اعلال حروف العلة

إذا سكن حرف العلة فإن كان واوًا بعد كسرة
 أو ياء بعد ضمة أو ألفًا بعد أحدهما قلب حرفًا يجانس
 حركة ما قبله كيبعاد وموسر ومفاتج وشوهد أصلهن
 بالواو والياء في الأولين والالف في الأخيرين. وإن

كان بعد حركة تجانسه فان سكن ما بعده حُذِفَ كَقَمْ
 وَخَفْتُ وَبَعِ اصْلُهُنَّ بِالْوَاوِ وَالْأَلِفِ وَالْيَاءِ . وَإِذَا
 تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحًا قُلِبَتَا
 الْفَاكِقَامُ وَرَمَى . مَا لَمْ تَكُنِ الْوَاوُ لَامًا فَوْقَ الثَّالِثَةِ فَإِنَّهَا
 تُقَلَّبُ يَاءً بَعْدَهُ كَيْفَمَا كَانَتْ كِيرِضْيَانُ وَارْضَيْتُ . فَإِنْ
 كُسِرَ مَا قَبْلَهَا قُلِبَتْ يَاءً حَيْثُمَا وَقَعَتْ كَرِضِي وَيَرْضِي
 اصْلُهُنَّ بِالْيَاءِ فِي رَمَى وَالْوَاوُ فِي الْبَوَاقِي . وَإِنْ كَانَ
 مَا قَبْلَهُمَا سَاكِنًا تُقَلَّبَتِ حَرَكَتُهُمَا إِلَيْهِ كَيَقُومُ وَيَبِيعُ اصْلُهُمَا
 بَضْمِ الْوَاوِ وَكُسْرِ الْيَاءِ . فَإِنْ كَانَتْ الْحَرَكَةُ لَا تَجَانِسُهُمَا
 قُلِبَتَا حَرْفًا يَجَانِسُهُمَا كَيَخَافُ وَيَهَابُ اصْلُهُمَا بِالْوَاوِ
 وَالْيَاءِ مَفْتُوحَيْنِ . وَإِذَا اجْتَمَعَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ فَإِنْ
 سَكَنَتِ الْأُولَى مِنْهُمَا قُلِبَتْ الْوَاوُ حَيْثُمَا كَانَتْ يَاءً
 وَأُدْغِمَ الْيَاءُ فِي الْيَاءِ كَطَيٍّ وَسَيِّدٍ اصْلُهُمَا بَوَاوٍ قَبْلَ
 آخِرِهَا

وعلى هذا مدار الأعلال في الأصل بطريق العموم

وعليه القياس. واما ما خرج عن ذلك او زاد عليه لغرض او مانع بطريق الخصوص فسياتي الكلام على ما يذكر منه في موطنه

قوله ما لم تكن الواو لاما فوق الثالثة اي لام فعل كما مثل
اولام اسم كعطي ومُصطفى ونحوهما. وقوله فانها نُقِلَتْ بِهْ بعده
اي بعد المفتوح كما ترى. وقوله كيفما كانت اي متحركة كما في
برضيان او ساكنة كما في ارضيت. وقوله قُلِبَتْ بِهْ حيثما وقعت
اي كانت فوق الثالثة كما في برّضي او لم تكن فوقها كما في رضي.
وقوله قُلِبَتْ الواو حيثما كانت بِهْ اي كانت قبل الياء كما في
طَيّ او بعدها كما في سَيّد. وقوله وأُدْغِمَتْ الياء في الياء يريد
الياءين الحاصلتين في الحال وان كان اصل احدهما واو كما ترى
اما قوله ما خرج عن ذلك او زاد عليه لغرض او مانع.
فاما ما خرج عنه لغرض فنحو سلامة الواو والياء في مثل الجولان
والهيجان للطابقة في الحركة بين اللفظ والمعنى. واما ما خرج
لمانع فنحو سلامتها ايضا في مثل طوى واحبى ليلابنوا الى
اعلان في كلّه. واما ما زاد عليه لغرض فنحو الحاق التاء بمثل
اجابة واستقامة للتعويض عن حرف العلة المحذوف. واما ما زاد
لمانع فنحو ابدال الهمزة من الواو وعكسه في مثل او اصل واوادم

جمع واصل وآدم لئلا يجمع الامثال الثقيلة فان اصلها وواصل
 وأَدم. وقوله بطريق الخصوص لان كل ذلك لا يطرُد في كل
 مثال فلا تبدل الهزة من الواو في نحو قوول وكذلك البواقي
 واعلم ان قلب الواو والياء القاءا اذا كانتا متحركتين بعد فتحه
 قد شرطوا له سبع شرايط. الاولى ان تكونا في فعلٍ او في اسمٍ
 على وزن فعلٍ. الثانية ان تكون حركتهما غير عارضة. الثالثة
 ان لا تكون فتحة ما قبلهما في حكم السكون. الرابعة ان لا يكون
 في معنى الكلمة اضطراب. الخامسة ان لا يجمع اعلالان في الكلمة.
 السادسة ان لا يلزم ضم حرف العلة في المضارع. السابعة ان
 لا يترك للدلالة على الاصل. فخرج بالاول مثل صَوَّرَ
 وحَيَّدَى لخروجها عن وزن الفعل بعلامة التانيث. وبالثاني
 مثل دَعَا القوم واخشي الله لعروض الحركة الدافعة للفتحة
 الساكنين. وبالثالث مثل عَوَّرَ واجتَوَّرَ لان حركة العين
 والثاء في حكم سكون عينٍ اَعَوَّرَ والف تجاوَر. وبالرابع مثل
 طَوَّفان وحبَّوان. وبالخامس مثل ولو طَوَّى. وبالسادس مثل
 الياء الاولى في حَيَّى. وبالسابع مثل قَوَّد وصَيَّد

واما حرف العلة المكسور ما قبله فاذا فُتِح في اسمٍ ليس
 مشتقا ولا على وزن فعلٍ فلا اعلال فيه نحو دَوَّل. واذا ضم
 نُقِلَ حركته الى ما قبله ثم يُحذَف نحو رَضُوا. اصله رَضِيُوا. واذا
 كسِر يُحذَف مع حركته نحو تَرَمِيْنَ. اصله تَرَمِيْن. والمضموم

ما قبله اذا فتح لا يُعَلُّ نحو لن يغزو وغَيَّبَ ونَوْمَ. واذا ضمَّ
يسكن نحو يغزو. واذا كسِرَ نُقَلِبَ الياءَ واوًا نحو بُوعَ. اصله يُوعَ.
او نُقَلِبَ ضمة ما قبل حرف العلة كسرةً ثم نُقَلِبَ الواو ياءَ نحو
قِيلَ. اصله قُويلَ. وهذه اللغة افصح من الاولى. وهذه الصيغة
لغة ثالثة وهي ان نحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتُمِيلُ الياءَ
الساکنة بعدها نحو الواو قليلاً. وهذه اللغة يقال لها الاشمار
ومثل قِيلَ أُنْقِدَ وأُخْتِبرَ في اللغات الثلاث

واذا سكن ما قبل حرف العلة لا يُعَلُّ في مثل أَعِينُ
وَأَدُورُ خوف الالتباس بمثل أَعِينُ وَأَدُورُ من الافعال. ولا
مثل جَدُولَ وَعِثِرَ حفظاً لللاحاق. ولا مثل قَوْمَ لَيْلَا يلزم
الاعلال في الاعلال. ولا مثل غَزَوْ وَرَمَيْ لَيْلَا يلزم السكون
في اخر المعرب من غير ضروره. ولا مثل تقوم وتبيان ونحوال
ومخباط لَيْلَا يجتمع ساكنان بتقدير الاعلال. ولا صيغة التعجب
وما يجري مجراه نحو ما اطولهُ واحبَلهُ واسودَ وايضَ لَيْلَا بفوت
الوزن. ولا مثل اغيَلَّ واستخوذَ للدلالة على الاصل

واذا وقع حرف العلة منحرّكاً بعد فتحة مدودة بالياء حيث
يتعذر حذف الالف تبدل منه الهمزة نحو قائل وبائع وصحراء
وكساة. وربما وقع هذا الابدال تخفيفاً في مثل أدور جمع دار
لثقل الضمة على الواو. ومن ذلك ما عرفت في نحو او اصل من
استثقال المثليين

وما يُحذف للتخفيف ايضاً ولو مضارع المثال الواو ي
المكسور العين نحو يَعِدُ لوقوعها بين الياء والكسرة واما يَضَعُ
وَيَسَعُ وَيَطَأُ وَيَقَعُ وَيَدَعُ وَيَذَرُ المفتوحة العين وكذلك الضعة
والسعة ونحوها فهي واردة مورد الشذوذ. ثم تَحُلُّ عليه بقية
التصاريف كنفعل المخاطب والمتكلم نحو تَعِدُ وتَعِدُ والامر والمصدر
كعِدْ وعِدْ. غير ان المصدر يعَوِّضُ فيه عنها باللتاء في آخرو
كما رأيت. وقيل ان اصله على وزن فَعْلَةٍ فلا تعويض فيه. وما
يُعَوِّضُ فيه باللتاء ايضاً مصدر أَفْعَلَ واستَفْعَلَ الاجوفين نحو
اقامة واستقامة. فان اصلهما اقوام واستِقوام. فقلبت الواو فيها
اللتا بعد نقل حركتها الى ما قبلها ثم حُذِفَتْ احدى الالفين
لالتقاء الساكنين بينهما وعُوِّضَ عنها باللتاء

وما يُحذف لالتقاء الساكنين ايضاً اخر اسم الفاعل من
الناقص مجرداً ومزیداً لالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين بعد
حذف حركته في حالة الرفع والجرح نحو غَارِ ورامٍ بخلاف حالة
النصب فلا حذف فيها. واما اسم المفعول فيُحذف اخره من
مزيد الناقص مع التنوين في كل حال نحو مُعْطَى ومُسْتَرَى.
ومثله سائر الاسماء المقصورة نحو عَصَا وَفَتَى اصلها عَصَوْ وَفَتَيَّ.
وعلى هذا الحكم تُحذف عين الاجوف مع ضمير التكلم
والمخاطب ماضياً ومع ضمير الاناث ماضياً ومضارعاً وامراً.
وذلك لالتقاء الساكنين بين عينه ولامه في هذه الصور. غير ان

ماضي الثلاثي منه ان كان من وزن نَصَرَ تُضَمُّ فَأَوَّهْ نَحْوُ قُلْتُ
للدلالة على الواو المحذوفة وان كان من وزن ضرب تُكْسَرُ
نَحْوِ بَعْتُ للدلالة على الياء فان كان من وزن عِلِمَ نُقِلَتْ حَرَكَةُ
عينه المحذوفة الى فايه فَكُسِرَتْ مطلقاً نَحْوِ خِفْتُ وَهَبْتُ

واما حذف آخر الامر من الناقص نحو اغْزُ واخْشَ وادِمِ
فلانه جار مجرى المضارع المجزوم في سكونه . ولما كان اللغيف
المفروق مجري مجرى المثال والناقص جميعاً حُذِفَ حرف العلة
من اول امره واخره فبقي على حرف واحدٍ نَحْوِ امْرُوتِي . فاذا
وُقِفَ عليه لحقته هاء السكت نَحْوِ قَهْ

وقد نبه المصنف على كل هذه الاحكام المطردة في
مواضعها لكننا استحسننا ان نذكرها هنا لاستنارة الواقف على
هذه الجداول مع ان ما ذكرناه لا يخلو من زياد في الفائدة

جدول يتضمن اوزان المعتل التي يقع فيها التغير

وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ
وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ
وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ
وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ
وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ
وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ
وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ
وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ
وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ
وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ	وَعَدَ

يُسَرُّ	يُسِرُّ	إِسِرُّ	يَسِرُّ	يَسَرُّ
يُسِرُّ	يُسِرُّ	أُسِرُّ	يَسِرُّ	يَسِرُّ
يُسِرُّ	يُسِرُّ	أُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ
يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ
يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ	يُسِرُّ

الاجوف

بُصَانُ	صِيْنُ	صُنْ	بِصُونُ	صَانُ
بُخَافُ	خَفْ	خَفْ	بِخَافُ	خَافُ
بُيَعُ	بِيعُ	بِيعُ	بِيعُ	بَاعُ
بُصَانُ	أُصِيْنُ	أُصِنُ	بُصِيْنُ	أُصَانُ
بُتْصَانُ	أُتْصِيْنُ	أُتْصِنُ	بُتْصِيْنُ	أُتْصَانُ
بُضْطَانُ	أُضْطِيْنُ	أُضْطِنُ	بُضْطِيْنُ	أُضْطَانُ
بُتْصَانُ	أُتْصِيْنُ	أُتْصِنُ	بُتْصِيْنُ	أُتْصَانُ

الناقص

بُغْزَى	غُزِيْ	أُغْزُ	بُغْزُو	غَزَا
بُغْزَى	بُغْزَى	بُغْزَى	بُغْزَى	بُغْزَى

تَوَاقَى	بَتَوَاقَى	تَوَاقَى	تَوَوَقَى	بَتَوَوَقَى
اِنَوَقَى	بِنَوَقَى	اِنَوَقَى	اَنَوَقَى	بَنَوَقَى
اِنْتَى	بِنْتَى	اِنْتَى	اَنْتَى	بَنْتَى
اِسْتَوَقَى	بَسْتَوَقَى	اِسْتَوَقَى	اَسْتَوَقَى	بَسْتَوَقَى

اسم المفعول

تَوَوَقَى

تَوَوَقَى

المثال الواوي

عَدَ	وَاعِدَ	مَوْعِدَ
اِبْعَادَ	مُوعِدَ	مُوعِدَ
اِنْعَادَ	مَتَعِدَ	مَتَعِدَ
اِسْتِيعَادَ	مُسْتَوِعِدَ	مُسْتَوِعِدَ

المثال البايي

اِيسَارَ	مُوسِرَ	مُوسِرَ
اِنْسَارَ	مَنَسِرَ	مَنَسِرَ

الاجوف

صَائِنَ	مَصُونَ
---------	---------

مَبِيع	بَائِع	إِصَابَةٌ
مُصَان	مُصِين	إِنْصِيَان
مُنْصَان	مُنْصَان	إِصْطِيَان
مُصْطَان	مُصْطَان	إِسْتِصَانَةٌ
مُسْتَنْصَان	مُسْتَنْصِين	

الناقص

مَغْرُوعٌ	غَارِ	تَغْرِيبَةٌ
مَرِيٌّ	رَامِ	غِرَاءٌ أَوْ مُغَارَاةٌ
مَغْرِيٌّ	مَغْرِيٌّ	إِغْرَاءٌ
مُغَارِيٌّ	مُغَارِيٌّ	تَغْرِيبٌ
مَغْرِيٌّ	مَغْرِيٌّ	تَغَارِيٌّ
مُتَغْرِيٌّ	مُتَغْرِيٌّ	إِنْغِرَاءٌ
مُتَغَارِيٌّ	مُتَغَارِيٌّ	إِغْتِرَاءٌ
مُتَغْرِيٌّ	مُتَغْرِيٌّ	إِسْتِغْرَاءٌ
مُسْتَغْرِيٌّ	مُسْتَغْرِيٌّ	

اللفيف المفروق

مَوْفِي	وَاقِي	نَوْفِيَّة
مُؤَفِّي	مُوقِي	وِقَاءٌ أَوْ مُوَافَاةٌ
مُؤَافِي	مُؤَاقِي	إِيقَاءٌ
مُؤَفِّي	مُوقِي	تَوْقِي
مُؤَوِّفِي	مُتَوَقِّفِي	تَوَاقِي
مُتَوَافِي	مُتَوَاقِي	إِنِّوْقَاءٌ
مُتَوَقِّفِي	مُتَوَقِّفِي	إِنِّقَاءٌ
مُتَوَقِّفِي	مُتَوَقِّفِي	إِسْتِيقَاءٌ

وأما فَعَلٌ و فاعلٌ وَتَفَعَّلَ وَتفاعلٌ وَانْفَعَلَ من المثال فلا
اعلال فيها. وكذلك فَعَّلَ و فاعلٌ وَتَفَعَّلَ وَتفاعلٌ وَافْعَلَّ من
الاجوف وإما ما يعلُّ من الاجوف والناقص فوق الثلاثي فلا
فرق فيه بين الواوي والياءي. وكذلك المصدر وإما الفاعل
والمفعول في وزني أَفْعَلَ وَافْتَعَلَ. والمصدر في وزنٍ اسْتَفْعَلَ من
المثال. وإما اللفيف فالمفروق منه يجري مجرى الناقص بدون
اعلال العين والمفروق يجري مجرى المثال والناقص معاً
كما رأيت

البنّا الرابع

في نصريف الافعال مع الضماير واعلاها وتاكيدها وفي
ستة فصول

الفصل الاول

في الضماير المتصلة بالفعل

لا بد للفعل من اسناده الى اسم لعدم افادته
بدونه. غير ان من الاسم ما يكون ظاهراً منفصلاً
عنه كزيد فلا يثاثر باسناده اليه وهو لا يقع تحت
الحصر. ومنه ما يكون ضميراً متصلاً به وهو التاء
مضمومة للتكلم مذكراً وموثناً ومفتوحة للمخاطب
ومكسورة للمخاطبة في الماضي. فاذا اريد المثني
والجمع من ذلك استعملت لهما في التكلم والتاء
مضمومة في الخطاب ملحقه بالميم مع الالف للمثنى

وبدونها لجمع الذكور. وبالنون مشددة لجمع الاناث.
والالف لمثنى الغائب والغاية في الماضي والمضارع
والمخاطب والمخاطبة في المضارع والامر. والواو في جمع
الغائب في الاولين والمخاطب في الاخيرين وكذا
النون للغايات والمخاطبات. والياء للمخاطبة في
المضارع والامر

وكل ذلك يتحد بال فعل فيسكن اخره مع الصحيح
منه وبجانب المعتل في الحركة لفظاً وتقديراً. واما
ضمير التكلم في المضارع وخطاب الواحد في المضارع
والامر وغيبة الواحد والواحدة في الماضي والمضارع
فيستتر في الفعل اذ لا صورة له في اللفظ. غير ان
الحاضر منه يلزم فعله الاسناد اليه فيلزم الاستتار فيه
والغائب يسند الفعل تارة اليه وتارة الى الظاهر
فيستتر فيه مرة دون اخرى. وكله لا يغير شيئاً من
حكمه

قوله يُعَدُّ بالفعل اي يصير معه كلمة واحدة . ولذلك يسكن
اخره مع الصحيح منه وهو التاء والنون مفردة للنسوة وللمحقة
بالالف للتكليم . ويجانس حركة المعتل وهو الواو والالف
والياء . اي انه يُضَمُّ اخره قبل الواو كضربوا ويُفَعَّ قبل الالف
كيعضربان ويكسر قبل الياء كتضربين . فلا يُرَاعَى معه حق
الفعل لان اخره قد صار بمنزلة حشو الكلمة

وقوله لفظاً او نقدياً اي ان هذه المجانسة تكون تارة لفظاً
كما رابت . وتارة نقدياً كما في نحو غزوا وتخشين من المعتل
اللام فان اصلها غزُوا وتخشِين . فحذفت ضمة الواو وكسرت
الياء استثناءً لهما فالتى ساكنان فحذفت الواو والياء وبقي ما
قبلهما على حركته . وهم يعتبرون المحذوف لعله كالثابت فكانت
المجانسة مقدرة

وقوله ان المحاضر منه يلزم فعلة الاسناد اليه الى اخره
يريد بالمحاضر ضمير المتكلم والمخاطب فان الفعل المسند اليه
لا يمكن تحويل اسناده الى الاسم الظاهر فلا ينفك الضمير عن
الاستنار فيه بخلاف الغائب نحو زيد قام فانه يمكن ان يقال زيد
قام غلامه فيمحول اسناد الفعل عن ضمير زيد المستتر فيه الى
غلامه . وحينئذ يخلو الفعل من الضمير . ولذلك يقولون ان
الاول مستتر وجوباً والثاني جوازاً
وقوله كلمة لا يغير شيئاً من حكمه اي ان الضمير المستتر

باسرو لا يغير شيئاً من حكم الفعل وإنما التغير يخص بالضمائر
 البارزة لاتصالها به لنظراً. وإما نحو هتد أنت فان الله إنما
 حذفت لاتقاء الساكنين بينها وبين تاء التانيث كما حذفت في
 قولك أنت هتد حيث لا ضمير فلا دخل في ذلك للضمير
 المستتر فيه

الفصل الثاني

في تصريف السالم والصحيح والمثال مع الضمائر

إذا اتصل السالم بالضمائر اقتصر على اختلاف
 آخره معها في الحركة والسكون كما علمت. فيقال في
 تصريف الماضي الثلاثي ضربَ ضرباً ضربوا ضربت
 ضربتما ضربت ضربتما ضربتم ضربتما ضربتما
 ضربت ضربتما وفي تصريف المضارع يضرب
 يضربان يضربون تضرب تضربان تضربن تضرب
 تضربان تضربون تضربن تضربان تضربن أضرب
 أضرب وفي تصريف الأمر اضرب اضربا اضربوا
 اضربوا اضربوا

وعلى ذلك تصريف الصحيح والمثال غير ان
مضاعف الثلاثي اذا اتصل بالضمير الصحيح تعذر
سكون ما قبل اخره ايضاً فامتنع ادغامه كمددت
ومددتُم ويمدُنن. وقس على ذلك ما جرى مجراه
مجرداً ومزيداً

واعلم ان المثال الواوي المجرد اذا كان مكسور
العين في المضارع تحذف فاؤه مضارعاً وامراً كيعد
يعدان يعدون. وكذا عد وعدا وهلم جرأ والنون
اللاحقة الاواخر تكسر مع المثني وتفتح مع غيره كيفما
وقعت على الاطلاق. وذلك مطرد لها في تصريف
الافعال والاسماء

قوله اقتصر على اختلاف اخره معها في الحركة والسكون
اي انه لا يزيد على ذلك. فيجانب حركة الضمير المعنل ويسكن
مع الصحيح. وذلك في جميع تصاريفه ماضياً ومضارعاً وامراً
واراد بمضاعف الثلاثي المجرد منه وهو المفهوم عند
الاطلاق. وقوله تعذر سكون ما قبل اخره ايضاً فامتنع ادغامه

أي ان الادغام انما يكون بين حرفين اولهما ساكنٌ والثاني متحركٌ. فاذا سكن الثاني وجب تحريك الاول لئلا يلتقي ساكنان فامتنع الادغام لانتفاض شرطه.

واحتترز بقوله ما جرى مجراه مجرداً ومزبداً عن نحو مدد وغدد قائمها لا يجريان مجراه لعدم اتصال الحرف المدغم فيهما بالضمير فلا يفتك ادغامها بخلاف امتد واستمد ونحوهما

وقوله النون اللاحقة الاواخر تكسر مع المثني وتفتح مع غيره الى اخره يشمل الواقعة مع الافعال كما رايت وهي نون المثني كضربان والجمع المذكور كضربون والمؤنث كضربت ويضربن والمفردة المخاطبة كضربين. والواقعة مع الاسماء بعد الالف في المثني كقام الرجلان وبعد الواو في الجمع كقام المومنون وبعد الياء فيهما كرايت الرجلين والمومنين. وهي في كل ذلك مكسورة مع المثني ومفتوحة مع غيره بالاجمال

واعلم ان مضارع تفعل وتفاعل اذا كان حرف المضارعة فيوناً جاز ان تحذف احدى النلتين للتخفيف قياساً فيقال انتم تقدمون وهي تباعد ابيه تتقدمون وتنباعد. وشذ حذف اللام من مسست وظللت فيقال فيهما مست وظلت بنقل حركة العين الى الفاء. وتبدل ياء في امليت شدوذاً فيقال امليت. وشذ في المثال حذف الواو من يضع ويسع ويقع ويدع ويدّر ويطلّ مع فتح العين كما ترى

جدول يتضمن تصريف السالم والصحيح والمثال ماضياً ومضارعاً
وامراً

ضرب ضربت ضربت
ضربت ضربت ضربت
ضربت ضربت ضربت

ماضي السالم

الغيبة. ضَرَبَ ضَرَبْتَ ضَرَبَ ضَرَبْنَا ضَرَبُوا ضَرَبْتُمْ
الخطاب. ضَرَبْتَ ضَرَبْتِ ضَرَبْتُمْ ضَرَبْتُمْ
التكلم. ضَرَبْتُ ضَرَبْتُمْ ضَرَبْنَا

مضارعه

الغيبة. يَضْرِبُ يَضْرِبُ يَضْرِبُ يَضْرِبَانِ يَضْرِبُونَ يَضْرِبِينَ
الخطاب. يَضْرِبُ يَضْرِبِينَ يَضْرِبَانِ يَضْرِبُونَ يَضْرِبِينَ
التكلم. أَضْرِبُ أَضْرِبُ أَضْرِبُ

امر

إِضْرِبْ إِضْرِبِي إِضْرِبَا إِضْرِبُوا إِضْرِبِينَ

ماضي المضاعف

الغيبة. مَدَدَ مَدَدْتَ مَدَدَ مَدَدْنَا مَدَدُوا مَدَدْتُمْ
الخطاب. مَدَدْتَ مَدَدْتِ مَدَدْتُمْ مَدَدْتُمْ
التكلم. مَدَدْتُ مَدَدْتُمْ مَدَدْنَا

مضارعه

لِلغَيْبَةِ. يَمْدُدُ يَمْدُدُ يَمْدُدُ يَمْدُدَانِ يَمْدُدُونَ يَمْدُدِينَ

وبدونها لجمع الذكور. وبالنون مشددة لجمع الاناث.
والالف لثنى الغائب والغاية في الماضي والمضارع
والمخاطب والمخاطبة في المضارع والامر. والواو في جمع
الغائب في الاولين والمخاطب في الاخيرين وكذا
النون للغايات والمخاطبات. والياء للمخاطبة في
المضارع والامر

وكل ذلك يتحد بال فعل فيسكن اخره مع الصحيح
منه ويجانس المعتل في الحركة لفظاً وتقديراً. واما
ضمير التكلم في المضارع وخطاب الواحد في المضارع
والامر وغيبة الواحد والواحدة في الماضي والمضارع
فيستتر في الفعل اذ لا صورة له في اللفظ. غير ان
الحاضر منه يلزم فعله الاسناد اليه فيلزم الاستتار فيه
والغائب يسند الفعل تارة اليه وتارة الى الظاهر
فيستتر فيه مرة دون اخرى. وكله لا يغير شيئاً من
حكمه

قوله يُنْعَدُ بالفعل اي يصير معه كلمة واحدة. ولذلك يسكن
اخره مع الصحيح منه وهو التاء والنون مفردة للنسوة وملحقة
بالالف للتكليم. ويجانس حركة المعتل وهو الواو والالف
والياء. اي انه يُضَمُّ اخرة قبل الواو كضربوا ويُفَعَّ قبل الالف
كيضربان ويُكسَر قبل الياء كتضربين. فلا بُرَأَى معه حق
الفعل لان اخرة قد صار بمنزلة حشو الكلمة

وقوله لفظاً او نقديراً اي ان هذه المجانسة تكون تارة لفظاً
كما رايت. وتارة نقديراً كما في نحو غزوا وتخشين من المعتل
اللام فان اصلها غزؤوا وتخشين. فحذفت ضمة الواو وكسرة
الياء استغناءً لما فالتى ساكنان فحذفت الواو والياء وبقي ما
قبلها على حركته. وهم يعتبرون المحذوف لعلّه كالثابت فكانت
المجانسة مقدرة

وقوله ان الحاضر منه يلزم فعلة الاسناد اليه الى اخره
يريد بالحاضر ضمير المتكلم والمخاطب فان الفعل المسند اليه
لا يمكن تحويل اسناده الى الاسم الظاهر فلا ينفك الضمير عن
الاستنار فيه بخلاف الغائب نحو زيد قام فانه يمكن ان يقال زيد
قام غلامه فيحول اسناد الفعل عن ضمير زيد المستتر فيه الى
غلامه وحينئذ يحاو الفعل من الضمير. ولذلك يقولون ان
الاول مستتر وجوباً والثاني جوازاً

وقوله كلمة لا يغير شيئاً من حكمه اي ان الضمير المستتر

باسرو لا يغير شيئاً من حكم الفعل وإنما التغير يختص بالضمائر
البارزة لانصافها به لنظماً. وأما نحو هتد أنت فان الفه إنما
حذفت لالتقاء الساكنين بينها وبين تاء التانيث كما حذفت في
قولك أنت هتد حيث لا ضمير فلا دخل في ذلك للضمير
المستتر فيه.

الفصل الثاني

في تصرف السالم والصحيح والمثال مع الضمائر

إذا اتصل السالم بالضمائر اقتصر على اختلاف
آخره معها في الحركة والسكون كما علمت. فيقال في
تصرف الماضي الثلاثي ضربَ ضرباً ضربوا ضربتُ
ضربتاً ضربن ضربت ضربتاً ضربتم ضربت ضربتاً
ضربتن ضربت ضربتاً وفي تصرف المضارع يضربُ
يضربان يضربون تضربُ تضربان يضربن تضربُ
تضربان تضربون تضربن تضربان تضربن أضربُ
تضرب وفي تصرف الأمر اضربِ اضربِ اضربوا
اضربِ اضربِ اضربِ

وعلى ذلك تصريف الصحيح والمثال غير ان
مضاعف الثلاثي اذا اتصل بالضمير الصحيح تعذر
سكون ما قبل اخره ايضاً فامتنع ادغامه كمددت
ومددتُم ويمدَدَنَّ. وقس على ذلك ما جرى مجراه
مجرداً ومزیداً

واعلم ان المثال الواوي المجرد اذا كان مكسور
العين في المضارع تحذف فاؤه مضارعاً وامراً كيعد
يعدان يعدون. وكذا عد وعدا وهلم جرا. والنون
اللاحقة الاواخر تكسر مع المثني وتفتح مع غيره كيفما
وقعت على الاطلاق. وذلك مطرد لها في تصريف
الافعال والاسماء

قوله اقتصصر على اختلاف اخره معها في الحركة والسكون
اي انه لا يزيد على ذلك. فيجانب حركة الضمير المعنل ويسكن
مع الصحيح. وذلك في جميع تصاريفه ماضياً ومضارعاً وامراً.
واراد بمضاعف الثلاثي المجرد منه وهو المنهزم عند
الاطلاق. وقوله تعذر سكون ما قبل اخره ايضاً فامتنع ادغامه

اي ان الادغام انما يكون بين حرفين اولهما ساكنٌ والثاني
منحركٌ. فاذا سكن الثاني وجب تحريك الاول لئلا يلتقي ساكنان
فامتنع الادغام لانتقاض شرطه.

واحترز بقوله ما جرى مجراه مجرداً ومزیداً عن نحو مدد
ومتدد قائمها لا يجران مجراه لعدم اتصال الحرف المدغم فيه
بالضمير فلا يُنكأ ادغامها بخلاف امتد واستمد ونحوهما

وقوله النون اللاحقة الاواخر تكسر مع المثني وتفتح مع
غيره الى اخره يشمل الواقعة مع الافعال كما رايت وهي نون
المثني كضربانٍ والمجمع المذكور كضربونَ والمؤنث كضربتُ
ويضربنَ والمفردة المخاطبة كضربينَ. والواقعة مع الاسماء بعد
الالف في المثني كقام الرجلان وبعد الواو في المجمع كقام المومنون
وبعد الياء فيها كرايت الرجلين والمومنين. وهي في كل ذلك
مكسورة مع المثني ومفتوحة مع غيره بالاجمال

واعلم ان مضارع تنقل وتفاعل اذا كان حرف المضارعة
فيه تاء جاز ان تحذف احدى التائين للتخفيف قياساً فيقال اتم
تقدّمون وهي تباعد ابي تقدّمون وتباعد. وشذّ حذف
اللام من مسيت وظللت فيقال فيها مسيت وظللت بنقل
حركة العين الى الفاء. وتبدل ياء في املتت شذوذاً فيقال
امليت. وشذّ في المثال حذف الواو من بضع وبسع ويقع
ويُدع ويذر ويطأ مع فتح العين كما نرى

الخطاب. تَمُدُّ تَمْدِينَ تَمْدَانِ تَمْدُونِ تَمْدُونَ تَمْدُدْنَ تَمْدُدْنَ
التكلم. أَمَدُ

أَمَرُ
مَدَّوْا مَمْدُودٌ مَدَّيْ مَدَّأَ مَدَّوْا أَمْدَدْنَ

ماضي المثال

مثل ماضي السالم

مضارعه

الغيبة. يَعِدُّ يَعْدُ يَعِدَانِ يَعِدَانِ يَعِدُونَ يَعِدُونَ يَعِدْنَ يَعِدْنَ
الخطاب. تَعِدُّ تَعِدُ تَعِدِينَ تَعِدَانِ تَعِدُونَ تَعِدُونَ تَعِدْنَ تَعِدْنَ
التكلم. أَعِدُّ أَعِدُ

أَمَرُ

عَدَّوْا عَدَّوْا عَدَّوْا عَدَّوْا عَدَّوْا عَدَّوْا عَدَّوْا عَدَّوْا

الفصل الثالث

في تصرف الاجوف

إذا اتصل الاجوف الثلاثي بالضمائر فان تحركت
لامه ثبتت عينه ولا حذفت. فيقال في تصرف
الماضي قامر قاما قاموا قامت قامتا قمت قمتما

واراد بالمحذوف العين ما تحذف عينه عند اتصاله
بالضمير الصحيح لاتقاء الساكنين بينها وبين لامه كقمت ونحوه
وقوله اذا كان من مضمومها في المضارع اي اذا كان

مضموم العين باعتبار اصله لان يقوم مثلاً اصله يَقُومُ فَنَقَلَتْ
 ضمة الواو الى ما قبلها كما علمت في باب الاعلال
 وقوله كُسِرَتْ مطلقاً اي سواء كان واوياً ام يائياً مفتح
 العين ام مكسوراً. ولذلك مثل لَهُ يَخِنْتُ وَيَعْتُ

جَدَوْلٌ يتضمن نصريف الاجوف

يُحِمْ يَحْمِي يَحْمِي

ماضي المضموم العين في المضارع

الغيبة. قَامَرَ قَامَتْ قَامَا قَامَنَا قَامُوا قُمْنَ
 الخطاب. قُمْتَ قُمْتِ قُمْنَا قُمْتُمْ قُمْنَ قُمْنَ
 التكلم. قُمْتُ قُمْتُمْ قُمْنَا قُمْنَا

مضارعه

الغيبة. يَقُومُ يَقُومُ يَقُومَانِ يَقُومَانِ يَقُومُونَ يَقُومْنَ
 الخطاب. يَقُومُ يَقُومُ يَقُومَانِ يَقُومَانِ يَقُومُونَ يَقُومْنَ
 التكلم. أَقُومُ أَقُومْتُمْ أَقُومْنَا أَقُومْنَا

أمره

قُمْ قُومِي قُوما قُوما قُومُوا قُومْنَ

ماضي المفتوح العين في المضارع

الغيبة. خَافَ خَافَتْ خَافَا خَافَا خَافُوا خَفْنَ

الخطاب. خِفْتَ خِفْتُ خِفْنَا خِفْتُمْ خِفْنَا
التكلم. خِفْتُ خِفْنَا

مضارعه

الغيبة. يَخَافُ يَخَافُ يَخَافَانِ يَخَافُونَ يَخَافُونَ
الخطاب. يَخَافُ يَخَافُ يَخَافَانِ يَخَافُونَ يَخَافُونَ
التكلم. أَخَافُ أَخَافُ

امر

خَفَ خَافِي خَافَا خَافُوا خَفْنَا

ماضي المكسور العين في المضارع

الغيبة. يَبَاعُ يَبَاعُ يَبَاعَانِ يَبَاعُونَ يَبَاعُونَ
الخطاب. يَبِعُ يَبِعُ يَبِعَانِ يَبِعُونَ يَبِعُونَ
التكلم. يَبِعُ يَبِعُ

مضارعه

الغيبة. يَبِيعُ يَبِيعُ يَبِيعَانِ يَبِيعُونَ يَبِيعُونَ
الخطاب. يَبِيعُ يَبِيعُ يَبِيعَانِ يَبِيعُونَ يَبِيعُونَ
التكلم. أَبِيعُ أَبِيعُ

امر

بَعِ بَعِي بَعَا بَعُوا بَعْنَا

الفصل الرابع

في تصرف الناقص

إذا اتصل الناقص بواو الجماعة أو ياء المخاطبة
 حُذِفَتْ لامه مطلقاً. فان كانت عينه مفتوحة بقيت
 على حكمها. والألزم المجانسة لهما في الحركة. وإذا
 اتصل بضمير الغائبة ومثناها فان كان ماضياً مفتوح
 العين حُذِفَتْ ايضاً. وثبت دون ذلك مع الجمع
 ما لم يكن امراً لمفردٍ مذكّرٍ فانه يبنى على حذفها نيابةً
 عن السكون في الصحيح. غير ان المقلوبة منها الفاء
 ان كانت ثالثة رُدَّتْ مع الضمير البارز الى اصلها.
 والأقلبت معه ياء على الاطلاق

فيقال في تصرف الماضي غَزَا غَزَوْا غَزَوْا غَزَتْ
 غَزَتَا غَزَوْتَ غَزَوْتَ غَزَوْتُ غَزَوْتُ غَزَوْتُ غَزَوْتُ
 غَزَوْتُ غَزَوْتُ غَزَوْتُ غَزَوْنَا وفي تصرف المضارع يَغْزُو
 يَغْزُوَانِ يَغْزُونَ تَغْزُو تَغْزُوَانِ يَغْزُونَ تَغْزُو تَغْزُوَانِ

تَغْزُونَ تَغْزِينَ تَغْزَوَانِ تَغْزُونَ أَغْزُوا نَغْزُوا وَفِي
 تصريف الامر أَغْزُوا أَغْزُوا أَغْزِي أَغْزُوا أَغْزُونَ
 وكذا رَمَى رَمَيَا رَمَوْا وَرَضِيَتْ رَضِينَا رَضِينَ وَهَلَمْ
 جَرًّا عَلَى مَا عَلِمْتَ مِنْ حَكْمِهِ . وَقَسَّ عَلَيْهِ مَجْرَدًا وَمَزِيدًا
 وَعَلِمَ أَنَّ اللَّفِيفَ يَجْرِي آخَرُهُ مُطْلَقًا عَلَى النَّاقِصِ
 وَأَوَّلُ الْمَفْرُوقِ مِنْهُ عَلَى الْمَثَالِ فَيُقَاسُ فِي تَصْرِيفِهِ عَلَيْهِمَا

قَوْلُهُ حُذِفَتْ لَامُهُ مُطْلَقًا أَي مَاضِيًا وَمَضَارَعًا وَأَمَّا نَحْوُ
 غَزُوا وَيَغْزُونَ وَأَغْزُوا وَكَذَا تَغْزِينَ وَأَغْزِي . وَقَوْلُهُ فَإِنْ كَانَتْ
 عَيْنُهُ مُنْفُوحَةً إِلَى آخِرِ أَيِ أَنْ كَانَتْ عَيْنُ الْفِعْلِ الْمُتَّصِلِ
 بِالْوَاوِ أَوْ الْيَاءِ مُنْفُوحَةً بَقِيَتْ عَلَى فَتْحِهَا كَمَا فِي نَحْوِ غَزَّوْا وَنَحْشَبْنَ .
 وَإِنْ لَمْ تَكُنْ مُنْفُوحَةً جَانَسَتْ الضَّمِيرَ فِي الْحَرَكَةِ فَيُقَالُ رَضُوا
 وَتَغْزِينَ بِضَمِّ الضَّادِ وَكَسْرِ الزَّايِ لِحَاجَةِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ . وَقَوْلُهُ
 وَتَثَبْتُ دُونَ ذَلِكَ إِلَى آخِرِ أَيِ أَنْ الْفِعْلُ النَّاقِصُ إِذَا لَمْ يَتَّصِلْ
 بِالْوَاوِ كَغَزَّوْا أَوْ بِالْيَاءِ كَتَغْزِينَ أَوْ بِضَمِيرِ الْغَايَةِ وَمِثْلَهَا كَغَزَّتْ
 وَغَزَّوْنَا تَثَبْتُ لَامُهُ فَلَا تُحْذَفُ إِلَّا فِي أَمْرِ الْمَفْرُودِ الْمَذْكُورِ نَحْوِ أَغْزُ
 كَمَا تَرَى فِي تَصْرِيفِهِ

وقوله غير ان المقلوبة منها الفاء الى اخره اي ان لام

المخاطب. تَغْزُو تَغْزِي تَغْزُونَ
التكلم. أَغْزُو

أَغْزُ أَغْزِي أَغْزُوا
أَغْزُو أَغْزُونَ

ماضي الواوي المضموم العين

الغيبة. سَرَوْ سَرَوْتَ سَرَوْا سَرَوْتَا سَرَوْا سَرُونِ
المخاطب. سَرَوْتَ سَرَوْتِ سَرَوْتُمَا سَرَوْتُمْ سَرَوْنِ
التكلم. سَرَوْتُ

ماضي الياء المفتوح العين

الغيبة. رَمَى رَمَيْتَ رَمَيْتَا رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ رَمَيْنِ
المخاطب. رَمَيْتَ رَمَيْتِ رَمَيْتُمَا رَمَيْتُمْ رَمَيْنِ
التكلم. رَمَيْتُ

المضارع المكسور العين

الغيبة. تَرَمَى تَرَمَيْتَ تَرَمَيْتَا تَرَمَيْتُمَا تَرَمَيْتُمْ تَرَمَيْنِ
المخاطب. تَرَمَيْتَ تَرَمَيْتِ تَرَمَيْتُمَا تَرَمَيْتُمْ تَرَمَيْنِ
التكلم. أَرَمَى

أَمِنْ

أَرَمِ أَرَمِي أَرَمُوا أَرَمِينِ

ماضي الياء المكسور العين

الغيبة. خَشِيَ خَشِيتَ خَشِياً خَشِينَا خَشُوا خَشِينَ
الخطاب. خَشِيتَ خَشِيتَ خَشِيتُمَا خَشِيتُمْ خَشِيتُنَّ
التكلم. خَشِيتُ خَشِينَا

المضارع المفتوح العين

الغيبة. يَخْشَى يَخْشَى يَخْشَانِ يَخْشَوْنَ يَخْشَيْنِ
الخطاب. يَخْشَى يَخْشَيْنِ يَخْشَانِ يَخْشَوْنَ يَخْشَيْنِ
التكلم. أَخْشَى أَخْشَى

أمره

إِخْشَ إِخْشَى إِخْشَا إِخْشُوا إِخْشَيْنِ

ماضي اللين المفروق

الغيبة. وَفَى وَفَى وَفِياً وَفِياً وَفُوا وَفِينَ
الخطاب. وَفِيتَ وَفِيتَ وَفِيتُمَا وَفِيتُمْ وَفِيتُنَّ
التكلم. وَفِيتُ وَفِيتْنَا

مضارعه

الغيبة. يَفِيَّ يَفِيَّ يَفِيَّانِ يَفِيَّانِ يَفِيَّوْنَ يَفِيَّينَ
الخطاب. يَفِيَّ يَفِيَّانِ يَفِيَّانِ يَفِيَّوْنَ يَفِيَّينَ
التكلم. أَفِيَّ أَفِيَّ

قِي فِي فَيَا قُوا فَيِّنْ

الفصل الخامس

في تصريف المجهول

إذا صُرِّفَ المجهول جَرَى على تصريف المعلوم
غير أن مضارع المعنَى الفَاءُ تثبت فيه فَاوُهُ مطلقاً
كَيُوعَدُ وَيُوفَى. وماضي الاجوف ثلاثياً وخماسياً تُنْقَلُ
كسرة عينه الى ما قبلها مسلوب الحركة فتُقلَبُ الواو
بعدهُ يَاءً وتُكسَرُ همزة الوصل قبله كَقِيلَ وَإِنْقِيدَ
وإِغْنَيْدَ. غير أن الثلاثي إذا حُذِفَتْ عينه مع
الضماير تجري فَاوُهُ على حكمها مع المعلوم ما لم يقع
التباسٌ فتجري على عكسه. وجميع الافعال في بقية
اعلاها تجري على قياس الاعلال المذكور في بابهِ

قوله جرى على تصريف المعلوم اي ان الصحيح اللام منه
يسكن اخره مع الضمير الصحيح ويجانس حركة المعنَى كما في

المعلوم. والمعتل اللام يجري منه نحو رُمِي على تصريف خَثِي ونحو بُرِمَى على تصريف بَخَثَى وقس عليه. وإما المعتل الفاء فلا خلاف في ماضيه وإنما الخلاف في مضارعه فإن فاءه ثبت بخلاف المعلوم لفقد كسرة العين المعاضة لحذفها في معلومه. وإما المعتل العين فلا خلاف في مضارعه وإنما الخلاف في ماضيه من الثلاثي والخماسي فإن كسرة عينه تُنْقَل إلى الحرف الذي قبلها وهو فاء فُعِلَ وانْفُعِلَ وتَاءُ افْتُعِلَ وذلك بعد سلب حركته فتسكن عينه بعدها وحينئذٍ تُقَلَّب الواو منها ياءً لسكونها وانكسار ما قبلها وتُكْسَر هزة الوصل في الخماسي اتباعاً لكسر ما قبل عينه كما ضُمَّت اتباعاً لضمه في الصحيح العين

وقوله إذا حُذِفَتْ عينه مع الضمائر إلى آخره أي إن فاءه تُضَمُّ إذا كان من باب نَصَرَ ولا فتُكْسَر كما في المعلوم. إلا إذا وقع التباس بين المعلوم والمجهول فيُضَمُّ ما كان يُكْسَر معلوماً ويُكْسَر ما كان يُضَمُّ فيقال صِنْتُ بكسر الصاد وُبِعْتُ بضم الباء تنبيهاً على الجهولية بخالفته للمعلوم

وقوله جميع الأفعال إلى آخره أي إن الأفعال بجلانها معلومة ومجهولة تجري على بقية طرق الأعلام التي لم تُذكر في تصريفها على قياس الأعلام المذكور في باب أعلام حروف العلة فيرجع حكمها إليه

واعلم أن الأمر لا يأتي من المجهول لأن الأمر إنما هو طلب

ماضي المموز الفاء

مثل السالم

مضارعه

الغيبة . يُؤْخَذُ يُؤْخَذُ يُؤْخَذُ يُؤْخَذُ يُؤْخَذُونَ يُؤْخَذُونَ
 الخطاب . تُؤْخَذُ تُؤْخَذِينَ تُؤْخَذَانِ تُؤْخَذَانِ تُؤْخَذُونَ تُؤْخَذُونَ
 التكلم . أُؤْخَذُ أُؤْخَذُ

ماضي المموز العين

الغيبة . سُئِلَ سُئِلَتْ سُئِلَا سُئِلْنَا سُئِلُوا سُئِلْنَ
 الخطاب . سُئِلْتُ سُئِلْتِ سُئِلْتَا سُئِلْتُمَا سُئِلْتُمْ سُئِلْتُنَّ
 التكلم . سئِلْتُ سئِلْتِ سئِلْتَا سئِلْتُمَا سئِلْتُمْ سئِلْتُنَّ

مضارعه

مثل السالم

ماضي المموز اللام

الغيبة . بُرِيَ بُرِيَ بُرِيَ بُرِيَ بُرِيَ بُرِيَ
 الخطاب . بُرِيتْ بُرِيتِ بُرِيتَا بُرِيتُمَا بُرِيتُمْ بُرِيتُنَّ
 التكلم . بُرِيتُ بُرِيتِ بُرِيتَا بُرِيتُمَا بُرِيتُمْ بُرِيتُنَّ

مضارعه

مثل السالم

ماضي المثال الواوي

مثل السالم

مضارعة

الغيبة. يُوعَدُ يُوعَدُ يُوعَدُ يُوعَدُ يُوعَدُونَ يُوعَدُونَ
 الخطاب. تُوعَدُ تُوعَدُ تُوعَدُ تُوعَدُ تُوعَدُونَ تُوعَدُونَ
 التكلم. أُوْعِدُ أُوْعِدُ أُوْعِدُ أُوْعِدُ أُوْعِدُونَ أُوْعِدُونَ

ماضي المثال اليائي

مثل السالم

مضارعة

الغيبة. يُوسَرُ يُوسَرُ يُوسَرُ يُوسَرُ يُوسَرُونَ يُوسَرُونَ
 الخطاب. تُوسَرُ تُوسَرُ تُوسَرُ تُوسَرُ تُوسَرُونَ تُوسَرُونَ
 التكلم. أُوسَرُ أُوسَرُ أُوسَرُ أُوسَرُ أُوسَرُونَ أُوسَرُونَ

ماضي الاجوف المضموم العين في المضارع

الغيبة. صِيَنَ صِيَنَ صِيَنَ صِيَنَ صِيَنُوا صِيَنُوا
 الخطاب. صُنَتْ صُنَتْ صُنَتْ صُنَتْ صُنْتُمْ صُنْتُمْ
 او صُنَتْ صُنَتْ صُنَتْ صُنَتْ صُنْتُمْ صُنْتُمْ
 التكلم. صُنْتُ او صُنْتُ صُنْتُ او صُنْتُ صُنْتُ او صُنْتُ

مضارعة

الغيبة. يُصَانُ يُصَانُ يُصَانُ يُصَانُ يُصَانُونَ يُصَانُونَ

الخطاب. تُصَانُ تُصَانِينَ تُصَانَانِ
التكلم. أَصَانُ
تُصَانُونَ تُصَنُّ
تُصَانُ

ماضي الاجوف المكسور العين في المضارع

الغيبة. يَبْعُ يَبْعَتُ يَبْعَا يَبْعَتَا
الخطاب. يَبْعَتُ يَبْعَتِ يَبْعَتُمَا
او يَبْعَتُ يَبْعَتِ يَبْعَتُمَا
التكلم. يَبْعَتُ او يَبْعَتُ
يَبْعَانِ او يَبْعَانِ

مضارعة

مثل مضارع المضموم العين

ماضي الناقص الواوي

الغيبة. غُزِيَ غُزِيَتْ غُزِيَا غُزِيَتَا غُزُوا غُزِينَ
الخطاب. غُزِيَتْ غُزِيَتِ غُزِيَتَا غُزِيَتُمَا غُزِيَتَيْنِ
التكلم. غُزِيَتْ
غُزِينَا

مضارعة

الغيبة. يُغْزَى يُغْزَى يُغْزَيَانِ يُغْزَيَانِ يُغْزَوْنَ يُغْزَوْنَ
الخطاب. يُغْزَى يُغْزَيْنِ يُغْزَيَانِ يُغْزَوْنَ يُغْزَوْنَ
التكلم. أُغْزَى
يُغْزَى

ماضي الناقص الياء

مثل الواوي

مضارعه

الغيبة. يُرْمَى تُرْمَى بُرْمِيَان تُرْمِيَان بُرْمُون بُرْمِيْن
المخاطب. تُرْمَى تُرْمِيْن تُرْمِيَان تُرْمُون تُرْمِيْن
التكلم. أَرَى تُرْمَى

الفصل السادس

في احكام الفعل مع نون التوكيد

يلحق اخر الفعل المستقبل نونٌ مُشَدَّدةٌ مُفْتُوحَةٌ
او خفيفةٌ ساكنةٌ للتاكيد. وهي تختص بالامر والمضارع
الواقع في سياق قَسَمٍ او طَلَبٍ كالاستفهام والنهي
ونحوهما. والفعل اما ان يكون اخره متصلاً بالنون
فيمنى معها على الفتح كاضربَنَّ ولا تضربَنَّ. فان كان
قد حُذِفَ منه شيءٌ بسبب السكون رُدَّ اليه كقومَنَّ
وارمينَنَّ. واما ان يكون منفصلاً عنها وهو اما ان
يُفْصَلَ بنون الاناث فيُفْصَل بين النونين بالفاء او

بغيرها فيجذف الفاصل ما لم يكن الفاء وتستمر لام
 الفعل على حركتها. غير ان النون لا تقع بعد الالف
 مطلقاً الا مشددةً. وهي تُكسر هناك تشبيهاً لها بنون
 التثنية. فيقال لا تضربنَّ للاناث. واضربنَّ بضم
 اللام للذكور وبكسرها للانثى. وعلى هذا يجري
 التوكيد في جميع الافعال. غير ان الناقص اذا كان
 مفتوح العين ثبت ايضاً معه واو الجمع مضمومةً
 كاخشون. وياة المخاطبة مسكورةً كارضين. ولا
 خلاف في غير ذلك

في قوله سياق قسم او طلب تفصيل. اما في القسم فالغالب
 ان يكون مثبتاً مؤكداً باللام ايضاً غير منفصل عنها نحو والله
 لا فعلن. والنون لازمة له في هذه الصورة. واذا لم يكن كذلك
 فان كان منفيّاً قل تأكيد وان كان منفصلاً عن اللام امتنع.
 واما في الطلب فانه جنس يشمل التمني ايضاً نحو ليتك تفعلن.
 والترجي نحو لعلك تفعلن. والعرض والتحضيض نحو ألا تفعلن
 وهلاً تفعلن. وقل توكيد المنفي نحو مثلك لا يجعلن

وقوله حُذِفَ منه شيءٌ بسبب السكون يشمل نحو قُمْ فان
الواو حُذِفَتْ فيه لسكون الميم بعدها. ونحو ارم فان ياءه
حذفت ايضا لنيابتها عن السكون كما علمت. فاذا اتصلت بهما
نون التوكيد رُدَّت الواو لتحرك ما بعدها والياء لنبأ الفعل على
التنقيع

وقوله او بغيرها الى اخره اية بغير النون يريد واو الجمع
والف الاثنين وياء المخاطبة. فان الواو والياء تُحَذَفَانِ لانتفاء
الساكنين بين احدهما ونون التوكيد سواء كانت خفيفة ام
مشددة باعتبار النون المدغمة فيها. فيقال اضربن يا رجال
بضم الباء ولا تضربن يا هند بكسرها. لان الاصل اضربون
واضربين فلما حذفت الواو والياء بقيت الياء على ضمها في الاول
وكسرها في الثاني. والى ذلك اشار بقوله وتستمّر لام الفعل على
حركتها. واما الف المثنى فلا تُحَذَفُ لان ما قبلها مفتوح فاذا
حُذِفَت التيس فعل الاثنين بفعل الواحد ولذلك يقال
اضربان باثبات الالف

وقوله وهي تُكسَرُ هناك اية تُكسَرُ بعد الالف مطلقا سواء
كانت للفصل بين نون الاناث ونون التوكيد ام كانت ضمير
المثنى

جدول يتضمن تصريف الفعل مع نون التوكيد المشددة

يَضْرِبُ يَضْرِبَانِ يَضْرِبُونَ

مضارع السالم

الغيبة . يَضْرِبَنَّ يَضْرِبَانِ يَضْرِبُونَ

المخاطب . تَضْرِبَنَّ تَضْرِبَانِ تَضْرِبُونَ

التكلم . أَضْرِبَنَّ أَضْرِبَانِ أَضْرِبُونَ

امرؤ

إِضْرِبَنَّ إِضْرِبَانِ إِضْرِبُونَ

مضارع الاجوف

الغيبة . يَقُومَنَّ يَقُومَانِ يَقُومُونَ

المخاطب . تَقُومَنَّ تَقُومَانِ تَقُومُونَ

التكلم . أَقُومَنَّ أَقُومَانِ أَقُومُونَ

امرؤ

قُومَنَّ قُومَانِ قُومُونَ

مضارع الناقص المضموم العين

الغيبة . يَغْزُونَنَّ يَغْزُونَانِ يَغْزُونُونَ

المخاطب . تَغْزُونَنَّ تَغْزُونَانِ تَغْزُونُونَ

التكلم . أَغْزُونَنَّ أَغْزُونَانِ أَغْزُونُونَ

امرُ
أَغْزُونَ أَغْزِرَ أَغْزَوَانِ أَغْزُونَ أَغْزُونَ

مضارع الناقص المفتوح العين

الغيبة. بَخَشِينَ بَخَشِينَ بَخَشِيَانِ بَخَشِيَانِ بَخَشُونَ بَخَشِيَانِ
الخطاب. بَخَشِينَ بَخَشِينَ بَخَشِيَانِ بَخَشِيَانِ بَخَشُونَ بَخَشِيَانِ
التكلم. أَخَشِينَ أَخَشِينَ

امرُ
إِخْشِينَ إِخْشِينَ إِخْشِيَانِ إِخْشِيَانِ إِخْشُونَ إِخْشِيَانِ

مضارع الناقص المكسور العين

الغيبة. بَرَمِينَ بَرَمِينَ بَرَمِيَانِ بَرَمِيَانِ بَرَمُونَ بَرَمِيَانِ
الخطاب. تَرَمِينَ تَرَمِينَ تَرَمِيَانِ تَرَمِيَانِ تَرَمُونَ تَرَمِيَانِ
التكلم. أَرَمِينَ أَرَمِينَ

امرُ
إِرْمِينَ إِرْمِينَ إِرْمِيَانِ إِرْمِيَانِ إِرْمُونَ إِرْمِيَانِ

تصريف الفعل مع النون الخفيفة

مضارع المسالم

الغيبة. يَضْرِبِينَ يَضْرِبِينَ يَضْرِبِيَانِ يَضْرِبِيَانِ يَضْرِبُونَ يَضْرِبِيَانِ

الخطاب . تَضْرِبَنَّ تَضْرِبَنَّ
التكلم . أَضْرِبَنَّ أَضْرِبَنَّ
تَضْرِبَنَّ تَضْرِبَنَّ

امْ

إِضْرِبَنَّ إِضْرِبَنَّ
إِضْرِبَنَّ إِضْرِبَنَّ

مضارع الاجوف

الغيبة . يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ
الخطاب . يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ
التكلم . أَقُومَنَّ أَقُومَنَّ
يَقُومَنَّ يَقُومَنَّ

امْ

قُومَنَّ قُومَنَّ
قُومَنَّ قُومَنَّ

مضارع الناقص المضموم العين

الغيبة . يَغْزُونَ يَغْزُونَ
الخطاب . يَغْزُونَ يَغْزُونَ
التكلم . أَغْزُونَ أَغْزُونَ
يَغْزُونَ يَغْزُونَ

امْ

أُغْزُونَ أُغْزُونَ
أُغْزُونَ أُغْزُونَ

مضارع الناقص المفتوح العين

الغيبة . يَخْشَيْنَ يَخْشَيْنَ
يَخْشَوْنَ يَخْشَوْنَ

تَخْشَوْنَ	تَخْشَيْنَ	الخطاب
تَخْشَيْنَ	أَخْشَيْنَ	التكلم

أمر

إِخْشَوْنَ	إِخْشَيْنَ
------------	------------

مضارع الناقص المكسور العين

يَرْمُونَ	يَرْمَيْنَ	الغيبة
تَرْمُونَ	تَرْمَيْنَ	الخطاب
نَرْمُونَ	أَرْمَيْنَ	التكلم

أمر

إِرْمُونَ	إِرْمَيْنَ
-----------	------------



البن الحمار

في تصرف الاسماء المشاركة للفعل واعلاها. وفيه
ثلاثة فصول

الفصل الاول

في احكام هذه الاسماء في التصرف

تصرف الاسماء المشاركة للفعل في التثنية والجمع
وغيرها كما يتصرف سائر الاسماء. غير ان المصدر
لا يُثنى ولا يجمع ما لم يدل على عدد او نوع كضربته
ضربتين وقلت في المسئلة اقوالاً. وافعل التفضيل
يلزم الافراد والتذكير ما لم يوصف الي معرفة او يعرف
بال فيجوز تصرفه في الاول كمنه فضلى النساء ويجب
في الثاني كرايت الرجلين الافضلين وقس عليه.
واما اعلاها فسياتي الكلام عليه

قوله الاسماء المشاركة للفعل يشمل ما كان مشتقاً من الفعل وما كان الفعل مشتقاً منه . فيعم المصدر واسم الفاعل والمفعول وغيرها من المشتقات . وقوله قلت في المسئلة اقوالاً اي اقوالاً متنوعة باعتبار تفاوتها في الاحكام لا باعتبار تكررها في الحدوث

وقوله افعال التفضيل الى اخره اي انه اذا كان مجرداً من الاضافة وال يكون مفرداً مذكراً مع الجمع نحو زيد افضل من عمرو وهند افضل من زينب والرجلان افضل من الغلامين والمحرّتان افضل من الامّتين والعلماء افضل من الجهلاء والمؤمنات افضل من الكافرات فلا يؤنث ولا يثنى ولا يُجمع . فان اضيف الى معرفة جاز نصرته على قلّة وضعف حملاً على المعرف بال فيقال لها افضل القوم وهم افضلهم وهلمّ جرّاً . وانما قيّد الاضافة بكونها الى معرفة لان المضاف الى نكرة يلزم الافراد والتذكير كالمجرد نحو انت افضل رجلي وهما افضل رجلين وهي افضل امرأه وهلمّ جرّاً . واما المعرف بال فلا بدّ فيه من التصرف نحو الرجل الافضل والمرأة الفضلى وكذا لافضلان والفضليان والافضلون والفضليات وقس على كل ما ذكر

الفصل الثاني

في اعلال المصدر

اذا كان المصدر مكسور الفاء من المثال المحذوفة
 فاوّه في المضارع او كان من الاجوف المعتلة عينه
 رباعياً وسداسياً تلقى حركة فاء المثال على عينه
 وتُقلب عين الاجوف الفاء فتحذف الواو واحد
 الألفين ويعوّض عنهما بالتاء في اخره كالعدة والاقامة
 والاستقامة. وان كان من الناقص فان وقعت
 لامة طرفاً بعد الف قلبت همزة كالرجاء والاستقصاء.
 وان وقعت بعد ضمة قلبت الضمة كسرة والواو ياء
 كالترجي والتراضي. ويجري في غير ذلك على طرق
 اعلال المعلومة

واعلم ان ما ذكر من حكم الناقص مطرد في جميع
 الاسماء المتصرفه فقس عليه بالاستقراء

قوله اذا كان المصدر مكسور الفاء الى اخره اي ان

المصدر المكسور الفاء من المثال الواوي المكسور العين في
المضارع تنقل حركة فائه الى عينه فتسكن الفاء. ومن ثم
تُحذف لامتناع الابتداء بالساكن ويعوّض عنها بالفاء في اخره
فيقال في مصدر وعدّ عدة اصلها وعدّ فأعلت الاعلال
المذكور

ومصدر الاجوف الذي ذكره نُقلب عينه الفاء لتحركها
وانفتاح ما قبلها فتلتي مع الف المصدر. ومن ثم تُحذف احداها
دفعاً للقاء الساكنين ويعوّض عنها بالفاء في اخره. فيقال في
مصدر اقام واستقام اقامة واستقامة اصلها اقوام واستقوام
فجرى عليها الاعلال المذكور. وقيد الاجوف بالمعتل العين اي
الذي تعلّ عينه احترازاً عما نصح عينه كفاؤم ونحوه فان
مصدره لا يجري عليه الاعلال

وقيد لام الناقص بوقوعها طرفاً احترازاً عن نحو غباوة
ودراية فان لامها لا تُقلّب لوقوعها حشواً. وقوله ان وقعت
بعد ضمة الى اخره اي ان لام الناقص في التفعّل والتفاعل
لا بُدّ من قلب الضمة التي قبلها كسرة فان كانت واو فليبت ياء
لسكونها وانكسار ما قبلها وان كانت ياء بقيت على حالها. وذلك
لان ليس في الاسماء المتصرف ما اخره واو قبلها ضمة فلو بقيت
الضمة قبلها ثبتت الواو ولزم قلب الياء واو ايضا لسكونها
وانضمام ما قبلها وذلك ممنوع كما مرّ. وقيل بل قلب الواو ياء

323
دست

سابق في الواو به ثم نُقَلَب الضمة كسرة لنسلم الياء المنقلبة عن
الواو. ولذلك نُقَلَب ايضاً في الياء به. ولعلّ الاول اولى لانه
اكثر مطابقة لحكم الاعلال والظاهر انه اخيار المصنّف. على
ان عبارته يمكن ان تحتل المذهبين باعتبار انه قدّم قلب
الضمة لانه يعم الواوي والياء والعام قبل الخاص
وقوله ما ذكر من حكم الناقص مطرد الى اخره اي ان
قلب اللام همزة والضمة كسرة والواو ياء مطرد في غير المصادر
ايضاً ككسرة ورداء وأذل جمع دلو على مثال أقعل. وهو
القياس في هذه النظائر

الفصل الثالث

في اعالال بقية التصاريف

اذا كان اسم الفاعل ثلاثياً من الاجوف قُلبت
عينه همزة كقائل وبائع. والأجرى على اعالال ما
يجاريه من الافعال. وكذلك يجري فعل التفضيل
ما لم يكن من الاجوف فلا يُعل كاطول وأطيب.
وبينهما الصفة المشبهة فانها تجري على حكم ما يجاريها

منها. واذا كان اسم المفعول ثلاثياً تحذف واؤه من
الاجوف ساكن العين مطلقاً مضموم الفاء في الواوي
كمَصُون ومَكْسورها في الياء كبيع. وتقلب ياء في
الناقص غير مضموم العين فتدغم في لامه مكسوراً ما
قبلها كمرَضِي ومرَمِي. وان كان من غير الثلاثي جرى
على اعلال فعله مطلقاً. واما بقية المشتقات فتجري
على حكم الاعلال كالمضيق والمرمى والميزان ما لم تكن
الآلة من الاجوف فلا تَعْلُ كيمْقود ومِرْوحة ونحوها.
وسائر الابواب في جميع الابنية يجري على حكمه
المفروض له في الاعلال وغيره مطلقاً

واعلم ان ما يُعْل من جميع هذه الاسماء يترتب
اعلاله على اعلال فعله. فلا يُعْل ما لا يقع الاعلال في
فعله كالجوار والمبايعة والمجاور والمتضايق. وقس عليه

قوله قلبت عينه همزة كقائل وبائع ذكر فيه المحاصل
من الاعلال. واما طريق التحصيل فيه فان اصلها قاول وبائع

بالواو والياء بعد الالف وهم لا يعتدّون بالالف لكونها حازراً
غير حصين فكانها لا حازر. ومن ثمّ قُلِبَت العين فيها الفاً
لتحركها وانفتاح ما قبلها فالتقى ساكنان. وحينئذٍ وجب تحريك
هذه الالف دون اسقاط احدى الالفين ليلا يلتبس بالماضي.

واذا تحركت الالف صارت همزة لانها اقرب الحروف اليها
وقوله والا جرى على اعلال ما يجاريه من الافعال اي
اذا لم يكن ثلاثياً من الاجوف بان يكون من مزيد الاجوف او
من الناقص مطلقاً جرى على اعلال الفعل الذي ينطبق على
حكمه. فيجري مختار مثلاً على اعلال مختار ومستقيم على اعلال
يستقيم والمرتضي على اعلال يرتضي. واما نحو الداعي فيجري على
اعلال رَضِي مثلاً ولذلك قال يجري على اعلال ما يجاريه ولم
يقُل على اعلال فعليه لعدم المطابقة بينهما

وقوله وكذلك يجري افعال التفضيل الى اخره اية ان
افعل التفضيل اذا كان من الناقص او اللغيف يجري كذلك.
فَيُعَلُّ أَنَّى بِاعِلَالٍ يَنْقَى وَأَوْقَى بِاعِلَالٍ أَوْحَى وَهَلَمْ جَرًّا. واما
الاجوف فلا يُعَلُّ لِيلا تفوت الصيغة المشعرة بالتفضيل

وقوله وبينها الصفة المشبهة اية انها تتناول حكم اسم
الفاعل وافعل التفضيل. فَيُعَلُّ الشَّحِي كالمُرْتَضِي وَالْأَحْوَى
كَالْأَفْوَى وَلَا يُعَلُّ الْأَسْوَدُ وَالْأَبْيَضُ كَمَا لَا يُعَلُّ الْأَطْوَلُ وَالْأَطْيَبُ
وقوله اذا كان اسم المفعول الى اخره ذكر فيه حاصل

الاعلال ايضاً. واما طريق التخصيل فان الاصل في مَصُون
وَمَبِيع مَصُونُون وَمَبِيعُون. فَنُقِلَتْ ضمة العين فيهما الى الفاء
وَحَذِفَتْ واو مفعول لالتقاء الساكنين ثم كُسِرَتْ فاء الياء به
لتسلم بآؤه كما كُسِرَتْ في بِيض ونحوه. وشذَّ مَقُول ومدووف
ومَقُود ومَخِيوط ومدبون بتصحيح العين

وقوله ثقلب بآء في الناقص الى اخره اي ان واو اسم
المفعول ثقلب بآء في الناقص الذي ليس مضموم العين في
المضارع فتُدْغَم في لامه على قانون الاعلال عند اجتماع الواو
والياء كما في سَيِّد ونحوه. وقد مرَّ الكلام عليه في باب الاعلال.
ثم تُكسَر عينه زيادة على ما عرفت هناك لتسلم الياء. ولهذا اعاد
الكلام على اعلاله هنا. فيقال مَرْضِيٌّ ومَرْضِيٌّ في مَرْضُوبٍ
ومَرْمُوءٍ. واما المضموم العين فليس فيه غير الادغام كدَعُوْ.
واما المزيد فيجرب على اعلال فعله وهو المضارع المجهول من
جميع الابواب وهو المراد بقوله مطلقاً فيجري مقام على اعلال
يُقام ومُعْطَى على اعلال يُعْطَى وهلمَّ جراً

وقوله وسائر الابواب الى اخره اي ان بقية ابواب
الافعال من المضاعف والمهموز والمثال واللفيف في جميع
ابنية الاسماء من اسم الفاعل والمفعول والمكان والزمان والآلة
تجري على المحكم المفروض لها في الادغام والاعلال الذي يقع
على الهمزة وحروف العلة كما عرفت ذلك في مواطنه

البالسّاس

في الاسم واحكامه وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الاسم وبيان ما يتصرف منه

الاسم ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن
باحد الازمنة. والمتصرف منه اما مشتق كما علمت. او
اسم جنس كرجل. او علم كزيد. وسياقي استيفاء
ذلك

قوله غير مقترن باحد الازمنة اي بحسب وضعه. فلا
يشكل بنحو ضارب لانه قد تضمن الزمان باشتقاقه من الفعل
فلا ينتقض به التعريف لتطفل الزمان عليه بعارض كما لا يشكل
الفعل بنحو ليس لانها قد انسلخت عن الزمان بعارض الجمود
فلم ينتقض بها تعريف الفعل

الفصل الثاني

في حكم ائمة الاسماء

اقل ما يوضع عليه الاسم المتمكن ثلاثة احرف
واكثره خمسة. وما جاء على غير ذلك فمحذوف منه
او مزيد فيه كما سترى. والمحذوف منه اقل ما يبقى
على حرفين كدم. والمزيد فيه اكثر ما ينتهي الى سبعة
كحند قوتي. غير ان المحذوف قد يستمر على حذفه كما
رايت. وقد يعوض عنه بهمزة وصل في الاول كابن.
او بتاء في الاخر كشفة. وكل ذلك في هذه الاسماء
مقصور على السماع

قوله الاسم المتمكن احتراز عن الاسماء الغير المتصرفه.
فانها توضع على حرف واحد كتاء الضمير او على حرفين كمن
الموصولة. واعلم ان الحرف المحذوف يكون في الغالب واو كما
في اب واخ وحم وهن وذو وغد ودم وابن واسم. وقد يكون
ياء كما في يد وثبة وعزة وهما بمعنى جماعة وقلة وهي اسم لعبة. وقد
يكون هاء كما في فم وأست فان اصلها قوة وستة. واما شفة
وسنة وعضة بمعنى فرقة فقبل المحذوف منهن الواو وقبل الهاء.

وكذلك الخلاف في دم بين الواو والياء
 وأشار بقوله هذه الأسماء إلى ما لا يشارك الفعل . فان الزيادة
 والمحذف والتعويض في الأسماء المشاركة للفعل قياس فيها كما
 علمت في ما مضى

الفصل الثالث

في اوزان الأسماء المجردة

إذا كان الاسم المجرد ثلاثياً فاما ان يكون مفتوح
 الاول والثاني كفَرَس . او مضمومهما كعَنق . او
 مكسورهما كإِبِل . او مضموم الثاني او مكسورة مع فتح
 الاول كرجُل وكَبِد . او مفتوحة مع ضم الاول او كسره
 كصُرْد وعِنَب . او ساكنه مع الجميع كقَلْب وقُفْل
 وحِجْل . وان كان رباعياً فاما ان يكون مفتوح الاول
 والثالث كجَعْفَر . او مضمومهما كعُصْفَر . او مكسورهما
 كقِرْمِز . او مفتوح الثاني مع كسر الاول كدِمَاس .
 او الثالث كدِرْهَم . وان كان خماسياً فاما ان يكون

مفتوح الاول والثاني والرابع كسفرَجَل . او مضموم
الاول مفتوح الثاني مكسور الرابع كقُدْعِل . او
مكسور الاول مفتوح الثالث كزِجْفَر . وغير ذلك
نادر (١)

قوله وغير ذلك نادر اشار به الى جميع هذا الباب كدِيل
في الثلاثي بضم فكسر اسمًا لدُوَيْبَةٍ . وعلِيط في الرباعي بضم ففتح
فكسر للقطيع من الغنم . وجمهرش في الخماسي بفتح الاول
والثالث وكسر الرابع للعجوز الكبيبة . وكل ذلك من نوادر
الاسماء

الفصل الرابع

في تذكير الاسماء وتانيها

الاصل في الاسم التذكير فهو يستغني عن
العلامة . فان كان مؤنثًا لزمته علامة التانيث . وهي
اما التاء كفاطمة . واما الالف مقصورة كسُلَيْ . او
مدودة كحنساء . غير ان التاء قد تكون ظاهرة كما

رايت فيني آخره قبلها على الفتح. وقد تكون مقدرة
 كهند فيستمر على حكمه. ويقال للمونث مع العلامة
 الظاهرة لفظي ومع المقدرة معنوي
 واعلم ان المونث ان كان بازائه مذكراً كالمرأة مع
 الرجل فهو حقيقي والافجاري كالخيمة والدار

قوله يني آخره قبلها على الفتح اي ان ما قبلها منه يلزم
 الفتح لان الاعراب ينتقل اليها كما ينتقل الى باء النسبة في الاسماء
 المنسوبة (غير ان) الفتح قد يكون لفظاً كما في فاطمة وقد يكون
 نقدياً كما في فتاة لان اصلها فتية فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح
 ما قبلها

وقوله وقد تكون مقدرة الى اخره اي ان التاء اذا لم تكن
 ملفوظة فلا بد ان تكون مقدرة لضرورة العلامة كما في هند
 فان التاء مقدرة فيها ولذلك تظهر في تصغيرها فيقال هندية
 لان التصغير يرد الاشياء الى اصولها. واذا كانت هذه التاء غير
 ظاهرة في اللفظ لم يبين عليها حكم لفظي فيستمر اخر الاسم على
 حكمه الذي يقتضيه في الاعراب والبناء. فيعرب نحو هند
 منصراً او غير منصرف ويبنى على الكسر نحو حنظل ولا عبدة
 بالتاء المقدرة

الكتاب السابع

في التثنية والجمع واحكامها وفيه ثلثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التثنية واحكامها

التثنية ضم مفرد الى مثله لفظاً بزيادة في اخره
كالرجلين . وهي تجر في جميع الاسماء على سنن
واحد غير ان المقصور اذا كانت الفة ثالثة مقلوبة
عن الواو ردت الى اصلها فيقال في العصا عصوان .
والاقلبت ياء على الاطلاق . والمدود اذا كانت
همزة للتأنيث قلبت واوا في الاشهر فيقال في الصحراء
صحراوان . وقل ما سوى ذلك

قوله ضم مفرد الى مثله احتراز عن نحو اثنين ما لا مفرد
له . واحتراز بقوله لفظاً عن نحو القمرين للشمس والقمر فان ضم

المفرد فيها ليس الى مثله لفظاً لانها شمس وقمر بخلاف الرجلين
فانها رجل ورجل . وقوله وهي تجري في جميع الاسماء على سَنَنِ
واحد اي ان جميع الاسماء باوزانها وانواعها من الجامد والمشتق
والمذكر والمؤنث تجري في الثنية على طريقة واحدة الا ما استثناءه
بقوله غير ان المتصور الى اخير وهو ظاهر

وقوله على الاطلاق اي ان لم تكن كذلك قلبت ياء سواء
كانت مقلوبة عن الواو كهمى ام عن الياء كرمى ام غير مقلوبة
كحلى . ولم يتعرض للالف المجهولة نحو اذا علماً لندورها ودخول
التي لا تنال منها تحت الواو

وقوله في الاشهر لانهم اجازوا اثباتها ايضاً وقلبها ياء فيقال
صحراءان وصحرايان . وقوله قل ما سوى ذلك اي قل التغيير
الذي يقع فيها غير ما ذكر كحذف الالف الخامسة من المتصور
في قولهم خَوَزَلَانْ مثنى خَوَزَلَى والتي فوقها من الممدود كقولهم
قاصعان مثنى قاصعاء . وكذلك رد الهمزة المبدلة من اصل
الى اصلها كقولهم كساوان وردايان . وقلبها واوا مطلقاً فيقال
رداوان او ياء فيقال كسايان . وكل ذلك قليل وبعضه شاذ

الفصل الثاني

في حقيقة الجمع واحكامه

الجمع ضمٌ مفرد الى اكثر من مثله لفظاً بزيادة
 في اخره او تغيير في بنائه . فيسلم تامةً فيه بناء المفرد
 كالزبد والهندات ويقال له السالم . ويتكسر اخرى
 كالزبد والهنود ويقال له المكسر . والجمع قد يدل
 على قلة فيتناول من ثلثة الى عشرة . وهو السالم كله .
 وما بُني من المكسر على فعلة بكسر فسكون كفتية . او
 أفعلة كأنصبة . او أفعل كأضلع . او أفعال كأظفار .
 بفتح الهزة في الثلثة وكسر العين في الاول وضمها في
 الثاني . ويقال له جمع القلة . وقد يدل على كثرة
 فيتناول ما فوق ذلك الى ما لا نهاية له وهو ما بقي
 من امثلة المجموع المكسرة . ويقال له جمع الكثرة . غير
 ان السالم لمذكرٍ يختص بمن يعقل وغيره يشترك بين
 الجمع

واعلم ان الاخيرين من جموع القلة قد يُجمعان
 ايضاً كاضالع واطافير فيرتقيان الى الكثرة ويقال لهما
 مُنتهى المجموع. واقل ما يُطلق جمع الجمع على تسعة.
 لانه اقل ما يُطلق على ثلثة من جموع المفرد التي اقل
 ما يُطلق الواحد منها على ثلثة آحاد. وكل جمع اذا
 لم يكن له الأبناء واحد شاع بين القلة والكثرة
 بالضرورة

قوله ضم مفرد الى أكثر من مثله احتراز بضم المفرد عن
 اسم الجمع كالقوم ما لا مفرد له. وشمل قوله أكثر من مثله
 الاثنين فصاعداً فيكون المجموع ثلثة فما فوق. واحتراز بقوله **لفظاً**
 عن نحو عشرين فان مفرد هاليس عشراً. وقوله بزيادة في
 اخرو اشارة الى جمع السلامة. وشار بالتغيير في بناءه الى جمع
 التكسير وهو يشمل ما كان التغيير فيه ظاهراً كرجال او
 مقدراً كفلك فانه يستوي فيه لفظ الجمع والمفرد الا انهم
 يقدرون ضمة الفاء في الجمع غير الضمة التي كانت في المفرد كما
 تُقدر كسرة اللام في علم مجهولاً غير الكسرة التي كانت في
 المعلوم. وقوله وهو السالم كله اي المذكر والمؤنث. وقيل هو

مشارك بين الفلّة والكثرة

واعلم ان جمع المذكر السالم يجب ان يكون مفردة لمذكر عاقل خالياً من تاء التانيث . فان كان جامداً فشرطه ان يكون علماً خالياً من التركيب . وان كان صفة فشرطه ان لا يكون من باب أفعل فعلاء كاحمر ولا فعلان فعلى كسكران ولا يستوي فيه المذكر والمؤنث كصبور وجريح . ولذلك عدّوا العالمين والاهلين والأرضين والعشرين واخوانها الى التسعين انها ملحقة بهذا الجمع لانه لا تنطبق على شرطه

واما جمع المؤنث السالم فيصلح له كل ما فيه تاء التانيث لمؤنث كظبية او لمذكر كطلحة اسم رجل وعلم المؤنث لفظاً كفاطمة او معني كزينب وصفة المذكر الذي لا يعقل كصاهل . فيجمع كل ذلك هذا الجمع قياساً كظبيات وطلحات وهلم جرا

الفصل الثالث

في احكام المجموع

اذا كان المجموع سالماً جرى مع علامة الجمع مجرى مثله من الفعل مع مثلها من الضمائر المعتلة في المجانسة وغيرها . غير ان المؤنث منه ان كان بالتاء

حُذِفَتْ. أو بالالف جرت مجراها في التثنية. وكل ذلك لا يخلُّ بسلامته لأنه خارجي لا تعلق له بالدلالة على الجمع. وإذا كان مكسراً فقد يزداد في حروفه كرجال. وقد يُحذف منها كُرْسَل. وقد يُقتصر على تبديل حركاته كَأُسْد. غير أنه إن كان ثلاثياً جرّ أكثره على السماع. والأفعلى القياس كدراهم في الرباعيّ وسفارج في الخماسيّ جارياً عليه بحذف اللام خلافاً للسلام فانه يُقاس بأسره

واعلم إن الثلاثيّ إذا جُمع سالماً لمؤنثٍ فان كان موصوفاً سالم العين أُتبع الساكن منها فاءً وجوباً في الفتح كفضلات. وجوازاً في غيره كظلمات وهينات. وإذا كُسِر على مثال الرباعيّ فان كان ثالثة حرف مدٍّ زائداً قلب همزةً كصحائف وعجائز. والأجري على حكمه كقوأم بالهمز ومعاش بدونه. وما خرج عن ذلك فنادر أو محفوظ

قوله جرے مع علامة الجمع الى اخره اراد بعلامة الجمع
 الواو والنون او الياء والنون في المذكر والالف والتاء في الموث .
 اي ان الصحيح الاخر منه مجانس الواو والياء والالف في الحركة
 والمعتل الاخر يُحذف اخره مع الواو والياء ويثبت مع الالف
 مصححاً او مقلوباً . فيقال جاء الغازون والمُصطفون والراييات
 والمُصطفيات كما يقال يرتضون ويخشون وبرميان وتخشيان .
 ورايت الغازين والمُصطفين كترضين وتخشين وقس عليه

وقوله غير ان الموث الى اخره اي ان المفرد الموث ان
 كان موثاً بالتاء وجب حذفها منه . فيقال في جمع مسلمة
 مسلمات . وان كان موثاً بالالف جرت الالف معه كما تجري
 مع الثنية . فتقلب المتصورة واوا او ياء وهمة المدودة واوا غالباً
 ويثبت قليلاً فيقال عصوات وحُبليات كما يقال عصوان
 وحُبليان وحمراوات وحمراءات كما يقال حمراوان وحمراءان
 وقد مر استيفاء ذلك في الثنية

وقوله وكل ذلك لا يخل بسلامته اي ان هذا التغيير
 الذي يرد عليه من الحذف والقلب لا يُعَدُّ تكسيراً البناء لانه
 امرٌ خارجي قد حدث بمصاحبة الجمع غير مُقتَرِ اليه في الدلالة
 على الجمعية

وقوله جرى اكثره على السماع يريد ان من الثلاثي ما
 يُجمع قياساً كمنق على اعتناق واسمر على سمر وقائمة على قوائم .

غير ان اكثره يُجمع سماعاً فلا يصح ضبطه الا على طريق الغلبة
بخلاف الرباعي فانه يقاس جميعه كدراهم و قنافذ ونحوها . واما
الخماسي فاذا اريد جمعه يُحذف منه الحرف الخامس ويُجمع على
مثال الرباعي فيقال في سفرجل سفارج

وقوله ان كان موصوفاً سالم العين احترز بالموصوف عن
الصفة كضخمة . وبسالم العين عن معتلها كجوزة . فان العين
فيها تنفي على حكمها . ودخل في قيد معتل الفاء واللام كوجنة
وظبية فانه يجري مجرى سالم في الاتباع فيقال وجنات
وظبيات . واما غير المفتوح الفاء فيجوز فيه الاتباع كظلمات
بضمين وهنات بكسرتين ويجوز فيه تسكين العين على حكمها
وفتحها للتخفيف ما لم يكن معتل اللام كذروقة ورؤية فينتعين
السكون او الفتح في عينه ويمتنع الاتباع . ولا فرق في ذلك بين
ان تكون الناة ظاهرة او مقدرة ولذلك مثل بهنات

وقوله اذا كسر على مثال الرباعي الى اخره اراد بمثال
الرباعي ما كان بعد الف جمعه حرفان كما في دراهم ونحوه .
فيدخل تحته فعال ومفاعل وفواعل وما يجري مجراها . وخرج
بقوله حرف مد ما كان متحركاً كجدول وعنبر . وبقيد الزيادة ما
كان اصلياً كثوبة ومعيشة . وقوله ولا جري على حكمه الى
اخره اي ان ما كان قد قلب همزة في المفرد كفاة يبق على همزه
كقوائم وما ليس كذلك يستمر على حكمه كجدول ومعاش

ونحوها. ودخل تحت قوله جرى على حكمه ما كان بالالف
 كمفازة فان حكمها ان تُردَّ الى اصلها فيقال مفاوز كما في نحو
 ياب وابواب على ما سيجي. وقوله نادر او محفوظ يريد بالنادر
 نحو نيأف جمع نَيْفٍ واوائل جمع أَوَّلٍ ونظائرهما مما وقعت
 فيه الف الجمع بين حرفي لين فان الثاني منهما يُقلب
 همزة. وبالحفوظ نحو مصائب ومناثر ما
 سُمِعَ همزة شدوذا مع اصالة
 حرف المد
 فيه



الْبَابُ الثَّانِي

في التصغير وفيه ثلاثة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التصغير واحكامه

التصغير أن يُزاد بعد ثاني الاسم ياءً ساكنةً
للدلالة على التقليل. وحكمه أن يُضمَّ فيه أول الاسم
ويفتح ثانيه مطلقاً. وإما ما بعد الياء فإن كان طرفاً أو
متصلاً بعلامة التانيث أو الف الجمع أو الالف
والنون الزائدين في علم أو صفة لم يتغير عن حكمه
كعبيد ومهيرة وسلمي وسويداء وأصجاب وسليمان
وسكيران. والأكسر بالاجمال

قوله وإما ما بعد الياء إلى آخره أي إن الحرف الواقع
بعد ياء التصغير إن كان أحد هذه المذكورات يبقى على حكمه

قبلها. فيبقى في نحو عبيد تحت مواقع الاعراب وفي ما يليه على
فتح كما كان قبل التصغير. ودخل تحت قوله علامة التانيث
الناء والالف المتصورة والمدودة. وخرج بقيد العلم والصفة
نحو سرحان اسما للذئب فانه لا يبقى على حكمه كما ستعلم
وقوله والا كسر بالاجال اي ان الحرف الواقع بعد ياء
التصغير اذا لم يكن كذلك كسر مطلقا كدريم وأيرق
ومسيح وكثير وزعفران. فان كان الفاء او واو قلب ياء
كسريين وعصيفير

واما ما قبل الياء من حروف العلة فان كان الفازائدة او
مبدلة من همزة او مجهولة الاصل قلب واو كضوب
واويجر وعويج تصغير ضارب وآخر وعاج. والا استمر على
حكمه ما لم يكن مقلوبا كما سيأتي

واعلم ان التصغير خاص بالاسماء المتصرفه غير انهم
صغروا على طريق الشذوذ أفعل التعجب فقالوا ما أحسن
زيدا وبعض اسماء الاشارات والموصولات فقالوا ذبا وتيا وذياك
وتياك والذبا والتيا والذبان والتبان والذبون والتبان
ولكنهم تركوا اولها مفتوحة بخلاف الاسماء المتصرفه تنبيهها على
ان تصغيرها بخلاف الاصل

ومن التصغير ما يقال له تصغير الترخيم. وهو ان يصغر
الاسم بعد نجرده من الزوائد فيقال في تصغير اخضر خضر

وفي تصغير عصفور عَصِيفِر وقس عليه

الفصل الثاني

في احكام الاسماء المصغرة

اذا صَغِرَ الثلاثيُّ المجرَّد اتي على فُعِيلَ مطرَدًا
 كَرُجِيلٍ. واما غيره فاذا اريد تصغيره قُدِّرَ جمعه
 على صيغة مُنتهى المجموع وجُعِلَتْ ياءُ التصغير مكان
 الف الجمع. فياتي على فُعَيْعِلٍ كطَوَيْلِعٍ ودُرَيْهَمٍ. او
 على فُعَيْعِيلٍ كمُفَيْتِيحٍ وعُصَيْفِيرٍ. واذا اريد تصغير
 الجمع فان كان لقلَّةٍ صُغِرَ على بناءٍ كالْمفْرَدِ. فيقال في
 أَضْلُعٍ أَضْيَلِيعٍ. وان كان لكثرةٍ رُدَّ الى مفْرَدِهِ فصُغِرَ
 مجموعًا جمع السلامة للنفاة بين الكثرة والتصغير.
 غير انه ان كان لمذكَّرٍ عاقلٍ جمعُ جمعِ الذكور فيقال
 في شعراءَ شَوَيْعِرُونَ. والْأَجْمَعُ الاناث مطلقًا
 كَنُوبَاتٍ وَجُمَلَاتٍ في نياقٍ وجمال

واعلم ان المونث المعنوي ان كان ثلاثياً لحقته
التاء في تصغيره كشميسة والّا استغنى عنها كعقيرب
وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

قوله واما عقيرب الى اخره اي ان ما كان ليس بثلاثي مجرد
وهو يشل الثلاثي المزيد وما فوقه مجرداً ومزيداً يُقدّر جمعة على
صيغة منتهى المجموع بحسب لفظه. فان كان على اربعة احرف
كضارب ودرهم قدّر جمعة على ضوارب ودرام. وان كان على
خمسة فان كان مجرداً كسفرجل قدّر جمعة على سفارج كما علمت.
وان كان قد زيد فيه حتي انتهى الى خمسة كمفتاح وعصفور
قدّر جمعة على مفاتيح وعصافير. ثم تجعل ياء التصغير مكان
الف المجمع فيقال ضوئرب ودرهم واهم جرّاً. وانما قال قدّر جمعة
لان منه ما لا يجمع هذا المجمع تحفيظاً كضارب لانه خاص بالمونث
وقوله ان كان الفلة اراد به الاربعة المكسرة كما مرّ وجمعي
السلامة فيقال أعيمدة وأضياع وعليمة وأصحاب ومُسِيلون
ومُسِيلات في تصغير أعيمدة وأضلع وغلّة وأصحاب ومُسِيلين
ومسلات كما يقال في تصغير نظائرها من المفردات

وقوله وان كان الكثرة الى اخره يريد ان التصغير يقتضي
الفلة لان المراد برُجِيل رجل صغير فلا يناسب معنى الكثرة.
وان ذلك يعدل به الى جمع السلامة لمناسبتة له في معنى الفلة

وقوله ان كان ثلاثياً الى اخره اية ان الثلاثي تَرَدُّ اليه
 النَّاء لان التصغير يردُّ الاشياء الى اصولها. فان كان فوق
 الثلاثي لم تَرَدَّ لان الحرف الرابع يقوم عندهم مقام النَّاء وهذا هو
 المراد بقوله استغنى عنها. وشَدَّ حُرَيْبٌ وقُوَيْسٌ وعُرَيْبٌ ودُرَيْعٌ
 ونُعَيْلٌ وذُوَيْدٌ لما بين الثلاثة والعشرة من الابل فانها ثلاثيةٌ
 صغروها ولم يردوا اليها النَّاء. واعلم ان هذه النَّاء يجب تركها
 بخلاف الفياس عند خوف اللبس فلا يقال خُمَيْسة في تصغير
 خمس مراداً بها المعداد المونث ليلا يلبس بتصغير خمسة
 للمعداد المذكور

الفصل الثالث

في تصغير المقلوب والمحذوف

اذا صغّر ما تغيّر بالقلب رُدَّ المقلوب الى اصله.
 فيقال في باب وناب بُوَيْبٌ ونَيْبٌ. واذا صغّر ما
 تغيّر بالمحذف رُدَّ المحذوف. واذا كان قد عُوِّضَ
 عنه حُذِفَ العوض ما لم يكن تاءً تانيثاً. فيقال في
 دم دُمِي وفي ابن بُنَيٍّ وفي عِدَّةٍ وعِدَّة

واعلم ان جمع التفسير يجري هذا المجرى في ردّ
المقلوب والمحدوف كالبواب وانياب ودماء وابناء.
وقس على كل ذلك

قوله فيقال في باب الى اخره لان اصل باب وناب
بَوَّبٌ وَنَبَّبٌ فَلَبَّتِ الواو والياء ألفا لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.
فلما لزم عينا الحركة قضاء لحق مثال التصغير والالف
لا يمكن تحريكها رُدَّتْ الى اصلها الذي يمكن تحريكه. وكذا يقال
في تصغير قيمة وموسر وميزان قُوَيْمَةٌ وَمَيْسِرٌ وَمُوزِنٌ بِرَدِّ كُلِّ
مقلوب الى اصله لنزول سبب القلب. وشذَّ عَيِّدٌ تصغير عيد
وهو واوي كما شذَّ تصغير ليلة على لَوَيْلَةٍ وهي بائية



الكتاب التاسع

في النسبة وفيه فصلان

الفصل الاول

في حقيقة النسبة واحكامها

النسبة الحاق اخر الاسم بآء مشددة للدلالة على
انتساب الى المجرد منها. وحكمها ان يُجَرَّد المنسوب
اليه من تاء التانيث وعلامة التثنية والجمع. ويكسر
ما اتصل منه بالياء مطلقاً. فيقال في النسبة الى مكة
والحرمين والمسلمين مكّيٌّ وحرميٌّ ومسلميٌّ. غير ان
له معها في غير ذلك احكاماً شتى سيأتي الكلام عليها
بالتفصيل

قوله المجرد منها اي من بآء النسبة يريد به المنسوب اليه
قبل الحاق الباء به كالهند مثلاً. فان الحاق هذه الباء بآخرها

بدل على انتساب شيء اليها حيث يقال فيه الهندي . وقوله
 وحكمها ان يُجْزَد الى اخره قاعدة كلية في جميع هذا الباب . ولا
 فرق في الجمع بين ان يكون سالماً او مكسراً فان كلاً منها يردُّ
 الى مفردهِ فيُنسَب اليهِ . ما لم يكن علماً كأنماراً و جاريّاً مجرى العلم
 كالأنصار فيُنسَب اليهِ على لفظهِ كفاطمة الأنمارية وهشام
 الأنصاري

الفصل الثاني

في احكام المنسوب

اذا كان ما اتصل بياء النسبة همزةً فان كانت
 للتانيث قُلِبَتْ واواً كخضراوي . وان كانت بدلاً من
 حرف علةٍ جاز قلبها واثباتها كسماوي وكسائي . وان
 كان الفاء اوياءً الى الرابع كالفتى والشجي والمعنى
 والقاضي قُلِبَ واواً مطلقاً في الاشهر ما لم تكن الياء
 بعد ساكنٍ صحيحٍ كظبي فلا تُقلب . وان كان فوق
 ذلك كالحباري والمستقصي حُذِفَ . غير ان ما قبل

المتصل بالياء ان كان ياءً ثالثةً في معتلّ لامٍ كهلي
او سالم عينٍ من مؤنث التاء كحنيفة حذفت. وعلى
كل حال ان وقع ما هناك مكسوراً بعد حرفٍ
واحدٍ او قبل حرفٍ قد قلب واواً ففتح. فيقال كبدي
وقاضويّ وعلويّ وحنفيّ وقس عليه. وغير ما
ذكر لا يزيد التغير على كسر آخره الا نادراً او على
خلافٍ

قوله الى الرابع احتراز عما كان خامساً فاكثران له حكماً
اخر سيجي. وقوله في الافصح لان الرابع من ذلك بناءً فيه
الحذف ايضاً. ويدخل تحت الالف الف الثاني وهي تجري
على ذلك. وقد تزداد الف قبل الواو المنقلبة عنها فيقال في
النسبة الى حيلي حبلأوي. واذا كان ما قبلها متحركاً كبردي
وجب حذفها فيقال بردي. وقوله بعد ساكنٍ صحيح احتراز
من نحو حيّ فان ياءه المدغم فيها تُقلب واواً وان كانت المدغمة
مقلوبة عن الواو كهلي ردت الى اصلها فيقال حيوي وطوي.
واختلفوا في الواقعة بعد حرفٍ صحيح في المؤنث كقربة. فقيل
لا تغير فيها وقبل تُقلب واواً ويُفتح ما قبلها وهو الاشهر. واما

نحو عروة فمنهم من ينسب اليه بلا تغيير ومنهم من يفتح ما قبل
الواو حملاً على الباء ي

وقوله ان كان ياء ثالثة الى اخره احترز بالثالثة عن
الثانية في نحو حي وقد مرّ حكمها. وعن الرابعة في نحو مرمي
فان منهم من يحذفها مع الباء المدغمة فيها ويجعل ياء النسبة
مكانها فلا يزال اللفظ على صورته قبل النسبة. ومنهم من
يقلبها واذا كرموي تفرقة بين المنسوب وغيره. وعن الخامسة
في نحو المستحي فانها لا تحذف. وقيد ما هي فيه بمعتل اللام
احترازاً عن نحو زيد وتيم. واحترز بسالم العين عن نحو
طويلة. وبالمونث عن نحو سويق. وقيد التانيث بالياء احترازاً
عن نحو سلمي وسويداء فان كل ذلك لا يدخل تحت هذا
الحكم. ولا فرق في هذه الياء بين ان يكون قبلها كسرة كما مثل
او ضمة كقصي وجهينة فانه يقال في النسبة اليها قصوي
وجهي

وقوله على كل حال يشمل هذه الصور المذكورة وغيرها
مما لم يذكر. وقوله ان وقع ما هناك اي ان وقع قبل الحرف
المتصل بياء النسبة. وقوله بعد حرف واحد احترازاً عما وقع
بعد حرفين كغلي وهاشي او ثلثة كقذعلي فان الاول يجوز
فيه الوجهان ويختار الكسر والثاني والثالث يتعين الكسر فيهما.
وقد جمع كل ما نصّ عليه في تمثيله النسبة الى الكيد والقاضي

وَعَلِيَّ وَحَنِيفَةَ. وَلَمْ يَمَثَلْ لِلشَّجِيِّ لِأَنَّهُ قَدْ دَخَلَ بِاعْتِبَارِ عَيْنِهِ نَحْتِ
الْكَبِدِ وَبِاعْتِبَارِ لَامِهِ نَحْتِ الْقَاضِي وَأَيُّهَا شَتَّ يَنْقُضِي الْفَتْحَ
فَيُقَالُ فِي النِّسْبَةِ إِلَيْهِ شَجَوِيٌّ

وَقَوْلُهُ لَا يَزِيدُ التَّغْيِيرَ إِلَى آخِرٍ يُرِيدُ بِالنَّادِمِ نَحْوَ كَيْفَةٍ
بِشَدِيدِ الْمِمْ نِسْبَةً إِلَى كَمِ الْعَدْدِيَّةِ. وَبِالْخِلَافِي نَحْوَ عَدُوِّي نِسْبَةً
إِلَى عَدُوَّةٍ فَانْ فِيهِ اخْتِلَافًا بَيْنَ تَرْكِ الْوَاوِ الْمَشْدُودَةِ عَلَى حَكْمِهَا
وَحَذْفِ أَحَدِي الْوَاوَيْنِ وَفَتْحِ الدَّالِ وَقَدْ مَرَّ لِكُلِّ ذَلِكَ نِظَائِرٌ
فِي مَا ذَكَرْنَاهُ. وَشَدَّ بَصْرِيٌّ وَدُهْرِيٌّ وَهَاجِرِيٌّ وَطَائِيٌّ وَصَنَاعِيٌّ
وَرَوْحَانِيٌّ وَبِهْرَانِيٌّ وَقُرَشِيٌّ وَهَذَلِيٌّ وَتَقَنِيٌّ وَتَحْرَانِيٌّ وَبَدَوِيٌّ وَبِمَانٍ
نِسْبَةً إِلَى الْبُصْرَةِ وَالذَّهْرِ وَهَجَرَ وَطَيَّ وَصَنَعَاءَ وَرَوْحَاءَ وَبِهْرَاءَ
وَقُرَيْشَ وَهَذِيلَ وَتَقِيفَ وَالتَّجْرَيْنَ وَالبَّادِيَةَ وَالْيَمْنَ

وَأَعْلَمُ أَنَّ مَا يَجْرِي مَجْرَى النِّسْبَةِ فَيُسْتَعْنَى بِهِ عَنْهَا أَنْ يُنَى
الْإِسْمُ عَلَى مِثَالِ فَاعِلٍ أَوْ فَعَّالٍ كَنَامِرٍ وَلَابَنٍ وَعَطَّارٍ وَخُبَّارٍ
لِبَايَعِ التَّمْرِ وَاللَّبَنِ وَالْعَطْرِ وَالْخَمْرِ. وَهُوَ كَثِيرٌ فِي الِاسْتِعْمَالِ



البنّا العاشر

في احكام آخر للكثير واجزاها وفيه خمسة فصول

الفصل الاول

في المقصور والمدود

اذا ختم اسم متمكن بالـ **الف** لازمة كالقنا فهو المقصور. وهو يُقاس من كل ناقص يطرد الفتح قبل آخره كالمرمى والمُصطفى. وكل أنشئ لأفعل تفضيل كصغرة وطول. واذا ختم بهمزة بعد الف زائدة كالسماء فهو المدود. وهو يُقاس من كل ناقص تطرد زيادة الالف قبل آخره كالاعطاء والاستقصاء. وكل أنشئ لأفعل لون ونحوه كزرقاء وحولاء. وغير ذلك منها شاعري لا ضابط له

قيد هذا الباب بالاسم احترازًا عن الفعل كترضى ونشاء
 فلا يقال له مقصورٌ او ممدودٌ. وقيد الاسم بالتمكن احترازًا
 عن نحو هُنا ومثي. وقيد الالف باللازمة احترازًا عن نحو رايت
 اخاك وقام ابواك فان الالف قيمها غير لازمة لانقلابها بحسب
 مقتضى الاعراب. وقوله من كل ناقص الى اخره يدخل تحته
 المصدر الميمي واسم المكان والزمان وقد جمعها في ثنيله بالمرى.
 وكذلك اسم المفعول كالمُصطفى. والمصدر غير الميمي كالرضى
 وصبغة التفضيل كالأعلى والأعلى والآلى. وجمع فُعلة بالضم
 والكسر كالرُقى والدرى. وكلها مبنية على فتح ما قبل او اخرها
 لانه يقضي بقلب لامائها الفاء متصورة

وقيد الف الممدود بالزائدة احترازًا عن نحو ماء فان
 الفة منقلبة عن اصل. وقوله كل ناقص يدخل تحته مصدر
 المشاركة كالرِماء. والمزيد في اوله همزة قطع كالاعطاء او همزة
 وصل كالافتناء والاستيفاء او تاء كالللقاء. وما كان من امثلة
 المبالغة على فعال او مفعال ككبكاء ومعطاء ونحو ذلك مما
 يجري هذا المجرى. وكل ذلك مبني على وقوع حرف العلة طرقًا
 بعد الالف لان ذلك يقضي بقلبه همزة على الوجه الذي قيلت
 فيه عين اسم الفاعل من الاجوف كقائل وبائع. وقوله كل انثى
 في كل من المنصور والممدود اى من الناقص وغيره من سائر
 الابواب. وقيدها في المنصور بكونها لا فعل التفضيل وفي

المدود لأفعل اللون ونحوه لان الاولى قياسها القصر والثانية
قياسها المذ. فاحترز في كل منهما عن الاخرى. واراد بنحو اللون
العيب كعرجاء والحيلة كوظفاء. واما السماعي فنحو الفتى والد عوى
والخيزلى والكساء والصعراء والفاصعاء وغير ذلك مما لا يحصى

الفصل الثاني

في احكام حروف العلة

لا تكون الف أصلية في الاسماء المتمكنة والافعال
مطلقاً. وانما تكون زائدة كالف ضارب وكتاب. او
مقلوبة كالف قال وغزا. بخلاف الواو والياء فانهما
تقعان كل موقع على الاطلاق

واعلم ان حرف العلة اذا وقع مع اكثر من
حرفين من اصول الكلمة فهو زائد. والاف هو اصل
كثوب. او مقلوب عن اصل كباب

فيد الاسماء بالتمكنة احترازاً عن نحو ذا واذا فان الالف
أصلية فيهما. وقوله الافعال مطلقاً اي المشتقة والجماعة كعسى

وساء للذم. وقوله نفعان كل موقع اي ان كل واحدٍ منهما نفع
اصلاً كنور وميل. ومقلوبة عن اصل كموشر وميزان. وزائدة
كصبور وكريم

وقوله ولا فهو اصل اي وان لم يكن مع ثلاثة احرف
فصاعداً من اصول الكلمة حكم باصاليته. لان وضع الكلمة لا
يكون على اقل من ثلاثة احرف حرف يبتدأ به وحرف يوقف
عليه وحرف يتوسط بينهما. فلو قدرنا حرف العلة زائداً في ما
كان على ثلاثة احرف لزم ان يكون موضوعاً على حرفين بخلاف
الوضع المفروض

الفصل الثالث

في احكام الحركة والسكون

لا يجتمع اربع حركات متوالية في كلمة واحدة او ما
هو كاللغة الواحدة. فان عرض اجتماعها اعترض
دونه بالسكون كما في يضرب وضربت ونحوها. ولا
يبتدأ بالساكن. فان عرض الابتداء به حيز قبله بهمة
الوصل كما في اضرب ونحوه. ولا يلتقي ساكنان في

البناء الكلام ما لم يكن اولها حرف لين والثاني مدغماً
 في كلمة واحدة كمادة ودوية . فان عرض التقاؤها في
 غير ذلك فان كان الاول صحيحاً حرك بالكسر
 كضرب العبد ما لم يكن مدغماً فيحرك الثاني . فان
 كان ما قبلها مضموماً كمد جازت فيه الحركات
 الثلاث . والّا فالفتح والكسر . وان كان معتلاً فان
 دلت عليه حركة ما قبله حذف كقل . والّا حرك
 بما يجانسه كاخشون . وعلى ذلك يجري القياس الّا
 في ما ندر لعارض كالالتباس بالمفرد في نحو اضربان
 واعلم ان توالي الحركات الاربع لا يُعتبر في نحو
 ضربك لان ضمير المفعول لا يتحد بالفعل كضمير
 الفاعل فهو في حكم المنفصل . والحركة العارضة
 لا تُعتبر مطلقاً فلا يرد معها المحذوف لالتقاء الساكنين
 في نحو قل الحق لعدم الاعتداد بها فهي في حكم
 السكون . وقس على كل ذلك ما جرى مجراه

قوله اربع حركات متواليه اي من غير فاصل بينها . وقوله
 فان عرض اجتماعها الى اخره اي اذا عرض اجتماع الحركات
 الاربع متواليه اعترض دون اجتماعها بالسكون . وذلك اما
 في كلمه واحده كضرب او في ما هو كالكله الواحده كضربت فان
 اصلها بفتح الصاد في الاول والباء في الثاني كما علمت في ما مر .

فالتزم السكون فيها فرارا من نوالي الحركات الاربع

وقوله كما في اضرب ونحوه اراد بنحو اضرب ماضي ما فوق
 الثلاثي وامر ومصدره نحو اجتمع اجتماعا واستخرج استخراجا
 بصيغه الماضي والامر فان همزة الوصل تزداد في اولها للتوصل
 الى النطق بالساكن . ومن ثم تحذف في المضارع ولا تزداد في
 الامر المصدر بمحرك كتم وسافر ونحوهما

وقوله في اثناء الكلام اي في الوصل احترازا عن الوقف
 فان ذلك سائغ فيه . وقد علمت ان حرف اللين يشمل ما كان
 قبله حركه تجانسه وقد مثل له بماده . وما لا تجانسه حركه ما
 قبله وقد مثل له بدويه تصغير دابة . وقوله في كلمه واحده
 احتراز عن نحو اضربون مؤكدا بالنون وهي كلمه اخرى فيجب
 فيه حذف الواو فرارا من التقاء الساكنين . وقوله كاضرب
 العبد بصيغه الامر يعتبر فيه الباء واللام ولا عبه همزة الوصل
 لسقوطها في اللفظ

وقوله ما لم يكن مدغما الى اخره اي يحرك الاول الصحيح

بالكسر الا اذا كان مدغماً فيبقى على سكونه محافظة على الادغام
وتحريكه الثاني دفعا للسكونين . وقوله فان كان ما قبلها مضموماً
الى اخره اي اذا كان ما قبل الساكنين مضموماً كذ بلفظ
الامر ولم يمتد جانبا في الثاني الضم اتباعاً لما قبلها . والفتح طلباً
للتخفيف . والكسر على اصل تحريك الساكن . فان كان ما قبلها
مفتوحاً كعض او مكسوراً كقتر جاز الفتح والكسر على ما مر في
المضموم وامتنع الضم لفقد الاتباع

وقوله وان كان معطلاً الى اخره اي ان كان الساكن
الاول معطلاً فان كان قبله حركة تجانسه حذفت اعتماداً على
دلالة تلك الحركة عليه نحو قل وخف وبع . وان كانت الحركة
التي قبله لا تجانسه لم يحذف لان الحذف لا يكون بلا دليل .
فجاءت بالحركة المجانسة له كآخشون للجماعة بضم الواو واخشين
للمؤنثة بكسر الياء . وقوله الا في ما ندر الى اخره اي لا تجالفت
القياس في حذف المعتل الذبي تدل عليه حركة ما قبله الا
في نحو اضربان امرأ للاثنتين مؤكداً بالنون . فانه لو حذفت منه
الالف على القياس عادت النون الى فتحها لسقوط الالف التي
كان الكسر بمصاحبتهما فالتبس حينئذٍ بامر المفرد لاستواءهما
في اللفظ . ولذلك يثبتون فيه الالف بخلاف القياس وهو
نادر لا ينبغي عليه حكم . ومن هذا القيل فعل جماعة الاناث
المؤكد بالنون نحو لا تضربنن فانهم يزيدون فيه الالف

لتحسين اللفظ وإن أدى ذلك إلى مخالفة القياس
 وقوله الحركة العارضة لا تعتبر إلى آخره قيد الحركة
 بالعارضة احترازاً عن نحو قوموا فإن الحركة وضعية في بناء
 بخلاف قل الحق فإنها قد عرضت لالتقاء الساكنين فكانها لا
 حركة. ومن ثم لم تُردِّ الألف المحذوفة من رمت في قولك
 المرأتان رمتان حركة التاء قد عرضت لالتقاء الساكنين أيضاً
 فلم يُعند بها ولذلك قال فهي في حكم السكون

الفصل الرابع

في ما يتفق لنظراً ويختلف خطأً

إذا كانت الألف المتطرفة ثالثة مقلوبة عن
 الواو كُتِبَت الفاء كالعصا وغزا. ولا كُتِبَت ياء
 كالفتى ورمي والحبل ويَرْضَى ما لم يكن قبلها ياء
 فتُكْتَب الفاء كالدنيا. وإذا كانت الهزة متحركة فإن
 وقعت أو لا كُتِبَت بصورة الألف كأثمل وإصبع.
 وإن توسَّطت فإن كان بعدها أَلِفٌ كُتِبَت بحرف
 حركة ما قبلها كسؤال وضئال. ولا فجرف حركتها

كَلَوْمٌ وَيَسَّالٌ. وَإِنْ تَطَرَّفَتْ فَاِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَتَحَرِّكًا
 كُتِبَتْ بِجَرْفِ حَرْكِهِ كَقِرَاءٍ وَظِيٍّ. وَالْأَكْتُبْتُ
 بِصُورَةٍ عَلَامَةِ الْقَطْعِ كَحِزِّهِ وَضَوْءٍ وَشَيْءٍ. فَإِنْ كَانَتْ
 سَاكِنَةً كُتِبَتْ بِجَرْفِ حَرْكِهَا مَا قَبْلَهَا مُطْلَقًا كَبُؤْسٍ
 وَرَأْسٍ وَذَيْبٍ. وَإِذَا لَحَقَتْ تَاءُ التَّانِيثِ آخِرَ الْفِعْلِ
 كُتِبَتْ بِصُورَتِهَا كَقَامَتْ وَيُقَالُ لَهَا الْمَبْسُوطَةُ. وَإِذَا
 لَحَقَتْ آخِرَ الْأَسْمَاءِ فَإِنْ كَانَ مُفْرَدًا كُتِبَتْ هَاءً مَنقُوطَةً
 كَقَائِمَةٍ وَيُقَالُ لَهَا الْمَرْبُوطَةُ. وَإِنْ كَانَ جَمْعًا فَإِنْ كَانَ
 سَالِمًا كُتِبَتْ مَبْسُوطَةً كَقَائِمَاتٍ. أَوْ مَكْسَرًا فَمَرْبُوطَةً
 كَقُضَاةٍ

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَلْفَ وَالْهَمْزَةَ مَتَى كُتِبَتَا بِصُورَةِ الْيَاءِ
 لَا تُنْقَطَانِ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهِمَا كَمَا أَنَّ التَّاءَ مَتَى كُتِبَتْ
 بِصُورَةِ الْهَاءِ تُنْقَطُ بِاعْتِبَارِ لَفْظِهَا

فَيَدُ الْأَلْفِ بِالْمُتَطَرِّفَةِ احْتِرَازًا مِنْ نَحْوِ فَنَاكَ وَرِمَاءُ. وَيَكُونُهَا
 ثَالِثَةً لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ فَوْقَ الثَّالِثَةِ لَمْ تُكْتَبْ بِالْأَلْفِ وَلَوْ كَانَ
 أَصْلُهَا الْوَاوُ إِلَّا فِي مَا اسْتِثْنَاهُ. وَدَخَلَ نَحْتُ قَوْلِهِ وَالْأَكْتُبْتُ

الى اخره. الالف المقلوبة عن الياء كالفتى ورمى. وعن الواو
كيرضى والزائدة كالحملى. واما اذا وقع قبلها ياء فيكتبونها اليا
كراهة اجتماع يمين في الخط. واستثنى بعضهم من ذلك ما كان
علما كيجى فيكتب بالياء تمييزا للعلية عن غيرها

وقوله بصورة علامة القطع اى علامة قطع الهمزة المرسومة
في اول الكتاب على اول حرف من قوله أخط الهمزة. وفي
رسم الهمزة تفاصيل شتى لا موضع لاستيفائها هنا ومعظمها يرجع
الى ما ذكره المصنف

الفصل الخامس

١٣٨ في ما يكتب ولا يُقرأ وما يُقرأ ولا يكتب
تُكتب الالف ولا تُقرأ بعد واو الجمع المتطرفة
لازمة في الفعل كضربوا وجائزة في الاسم كجاء ضاربوا
زيد. وبعد تنوين فتح في غير ممدود ولا مونث بالياء
كرايت زيدا وهذه عصا ورحى. وعلى ذلك همزة
الوصل في الدرج كما علمت. وتُقرأ الالف ولا تُكتب
وجوبا بعد همزة بصورتها في الكلمة كما رب. والواو
جوازا في مثل ذلك كروث

واعلم ان من هذا القليل ما يُقاس كما رايت وهو
المراد في هذه الرسالة. ومنه ما يحفظ كزيادة الواو في
عمرو غير منصوب وحذف الالف من اسم الجلالة
واجتماع الامرين في أولك. وهو مما يطول استيفاءه
لعدم الضابط فلا يطابق ما نحن عليه

فقد واو الجمع بالمتطرفة احترازاً من نحو ضربوه ويضربون
وجاء الضاريون وضاربهم. وهي انما تلحق الفعل والاسماء
المشاركة له حملاً عليه كما اشار الى ذلك بالتمثيل. فلا تكتب
في نحو جاء بنو نعيم

وقوله بعد تنوين فتح يشمل ما كان فتحه اعزائياً كرايت
زيداً او بنائياً نحو ايتها وعصاً وفتى. واحترس بغير المدود
والمونث بالناء عن نحو لبست رداء واشتريت جبة فلا تكتب
الالف فيها

وقوله وعلى ذلك همزة الوصل الى اخر اي انها تكتب
ايضاً ولا تُقرأ في الدرج وهو خلاف الابتداء كما نبه على ذلك
في اول الكتاب. ولا تحذف في الخط ايضاً الا في نحو قلت
للرجل ليلاً تلبس اللام الاولى معها بلا النافية

وقوله بعد همزة بصورتها ابي بعد همزة مرسومة بصورة

الالف كما رب وماك ونسأل . وقيد ذلك بقوله في الكلمة احترازاً
عن نحو الرجلان قرأاً بآثبات الالف خطأ بعد الهمزة لأنها من
كلمة اخرى

وقوله والواو في مثل ذلك اي فيما اذا وقعت بعد همزة
مرسومة بصورة الواو في الكلمة ايضاً كما في نحو رؤس ومفود
بخلاف نحو الرجال فمؤوا اي صغروا وذلوا فان واو الجماعة فيه
من كلمة اخرى

وقوله في عمرو غير منصوب اي اذا كان مرفوعاً او مجزوراً
نحو جاء عمرو ومررت بعمرو . فان كان منصوباً لم تكتب نحو
رايت عمراً . وقوله اجتماع الامرين في أولئك لان فيها واوا
تكتب ولا تقرأ والفاء تقرأ ولا تكتب

وقوله يطول استيفاءه الى اخره لان ذلك كثير في
الاستعمال . واكثره باسقاط الالف خطأ كالرحمن والملائكة
والسموات وهرون واسحق واسماعيل والحريث وثلاثة وثلاثين
وهذا وهذه وهذان وهؤلاء وذلك ولكن وغيرها مما يُنقاد اليه
ولا يُقاس عليه لانه اصطلاح لا ضابط له



كتاب النحو

في اعراب الكلام واحكامه وفيه عشرة ابواب وخاتمة

الباب الاول

في حقيقة النحو واجزاء الكلام وفيه فصلان

الفصل الاول

في حقيقة النحو وموضوعه وما يتركب منه

النحو علمٌ باصول تُعرَف بها احوال او اخر الال
اعراباً وبناءً. وموضوعه ما تركب من مفرداتها. وهي
تنقسم الى ما يدل على معنى في نفسه وهو الاسم
والفعل كما علمت. وما يدل على معنى في غيره وهو
الحرف كما ستعلم. وفي كل من ذلك كلامٌ ستقف
عليه بالتفصيل

واعلم ان المركب اذا افاد فائدةً يصح السكوت

عليها فهو الكلام. وعليه مدار هذه الصناعة

قوله وموضوعه ما تركب من مفرداتها لان الكلم المفردة
لا حظ لها من الاعراب قبل التركيب لتقد العامل المفتحي له.
وقوله ما يدل على معنى في نفسه الى اخره اي ما يدل على
معنى باعتبارو في نفسه لا باعتبار امر خارج. فتكون دلالة
مستقلة من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليه. ومن ثم قيل
ان الحرف يدل على معنى في غيره اي باعتبار متعلقه لا باعتبارو
في نفسه لعدم استقلاله بالمفهومية

الفصل الثاني

في احكام التركيب

التركيب المفيد انما هو التركيب الاسنادي.
وهو ما دل على نسبة تامة بين الجزئين. واركانه
الاسماء والافعال دون الحروف. غير ان الاسم يسند
ويسند اليه كزيد قائم. والفعل يسند ولا يسند اليه
كقام زيد. واما الحرف فلا يسند ولا يسند اليه لكن

يُؤْتَى بِهِ مَعَهَا لِمَعْنَى كَالْمَصَاحِبَةِ فِي نَحْوِ خَرَجَ زَيْدٌ بِأَهْلِهِ

قَوْلُهُ مَا دَلَّ عَلَى نَسَبِهِ تَأَمَّةٌ يَخْرُجُ سَائِرُ الْمُرَكَّبَاتِ الْغَيْرِ
الْإِسْنَادِيَةِ كَالْمُرَكَّبِ الْإِضَافِيِّ نَحْوِ عَبْدِ اللَّهِ وَالْمَزْجِيِّ كَمُعْذِي كَرِبَ
وَالنَّفْيِيِّ كَالْحَيَوَانِ الْنَاطِقِ. فَإِنَّ كُلَّ هَذِهِ الْمُرَكَّبَاتِ فِي حُكْمِ
الْمُفْرَدَاتِ لِعَدَمِ إِفَادَتِهَا بِدُونِ انْتِزَامٍ غَيْرِهَا إِلَيْهَا كَقَامَ عَبْدُ اللَّهِ
وَنَحْوُ ذَلِكَ فَتَكُونُ النِّسْبَةُ فِيهَا نَاقِصَةً

وَقَوْلُهُ يُؤْتَى بِهِ مَعَهَا لِمَعْنَى إِلَى آخِرِهِ أَيْ أَنَّ الْحَرْفَ إِنَّمَا يُؤْتَى
بِهِ مَعَ الْأِسْمِ وَالْفِعْلِ لِمَعْنَى كَمَعْنَى الْمَصَاحِبَةِ الْمُسْتَفَادِ مِنَ الْبَاءِ فِي
قَوْلِكَ خَرَجَ زَيْدٌ بِأَهْلِهِ أَيْ خَرَجَ مَصَاحِبًا

لَمْ فَلَا يَكُونُ رَكْنًا

لِلْإِسْنَادِ



البناء الثاني

في الاعراب والبناء وما يتعلق بها وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة الاعراب والبناء واحكامها

الاعراب تغيير احوال او اخر الكلم لاختلاف
العوامل الداخلة عليها. غير انه قد يكون ظاهراً
كقام زيد. ورايت زيداً. ومررت بزيد. وقد يكون
مقدراً كقام القتي. ورايت القتي. ومررت بالقتي.
ونقيضه البناء وهو لزوم اخر الكلمة حركة او سكونا
لغير عامل او اغلال كلزوم حيث للضم ولدن
للسكون

واعلم ان العامل المقتضي للاعراب لا بد منه على
كل حال. فان لم يكن لفظاً كالفعل فهو معني

كالابتداء. وكله لا بد له من أثر. فان تعدّر تأثيره
في لفظ المعمول ولو تقديرًا كما في المبني أثر في محله

(١) احتزب يكون اللزوم الذي ذكره لغير اعتلال من نحو
الفتى فان اخبر بلزوم السكون ولكن لا اعتلاله بقلبه الفأوهي
لا تقبل الحركة فليس ذلك من قبيل البناء

(٢) وقوله لا بد منه الى آخره انه ان العامل الذي يقتضي
هذا التغيير لا بد منه سواء كان التغيير ظاهرًا ام مقدراً وكان
المعمول معربًا ام مبنيًا. فان لم يكن العامل لفظًا كالفعل في
نحو قام زيد فلا بد ان يكون معنى كالابتداء في نحو زيد قائم.
وكل واحد منها لا بد ان يكون له أثر في معوله ظاهرًا كما في
قام زيد او مقدراً كما في قام الفتى. فان تعدّر تأثيره على كلا
الوجهين كما يتعدّر ذلك في المبني نحو جئت من لدن زيد أثر
في محله فيقال ان لدن في محل الجر لدخول عامل الجر عليها

الفصل الثاني

في اوجه الاعراب والبناء ومتعلقاتها

الاعراب رفع ونصب وخفض وجزم. وهو
يجري على الاسماء والافعال دون الحروف. غير ان

(١) الاولين منه يشتركان بين القبيلتين. والخفض يختص
بالاسماء. والحزم يختص بالافعال. والبناء ضم وفتح
وكسر وسكون. وهو يجري على الكلم الثلاث غير ان
الضم والكسر يختصان بالاسماء والحروف وغيرها
يشترك بين الجميع

(٢) واعلم ان الضم والكسر في نحو ضربوا واضربي
كالواقعين حشوا لاتحاد الضمير بالفعل كما علمت
فلا ينقضان حكم البناء. فان اتصلت بالفعل ياء
المتكلم فصل بينهما بنون تقي اخره من الكسر لعدم
الاتحاد كضربي ويضربي. ولذلك يقال لها نون
الوقاية

(٣) قوله غير ان الاولين الى اخره يريد بالاولين الرفع
والنصب. وبالقبيلتين الاسماء والافعال. اي ان الرفع
والنصب يدخلان الاسم والفعل مشتركين بينهما نحو زيد يريد
ان يضرب عمرا. وهذه الاربعة التي ذكرها هي القاب الاعراب.
واما في البناء فالضم يستعمل بازاء الرفع وكذلك الفتح بازاء

النصب وهم جراً

(٢) وقوله وهو يجري الى اخره اراد بالكلم الثلاث الاسم والفعل والحرف فان البناء يكون في كل منها غير ان الضم والكسر يختصان بالاسم بحيث واسي وبالحرف كُنْذُ وجِيرَ والفتح والسكون يشتركان في الجميع. فيكونان في الاسم كائِنْ وَلَدُنْ. وفي الفعل كقامَ وقُمْ. وفي الحرف كَرُبَّ وهلْ

(٣) وقوله واعلم ان الضم والكسر الى اخره استدراك على قوله ان الضم والكسر يختصان بالاسم والحرف. فيقول ان ضم الفعل في نحو ضربوا وكسر في نحو اضربي لا ينقض هذا الاختصاص. لان الاعتبار انما هو بناء اخر الفعل الهجاء بنفسه وهي قد صام فيها بمتزلة الحشو لاتحادها بالضمير كالكمة الواحدة. فضم الاول لمناسبة الواو وكسر الثاني لمناسبة الياء. ثم استدرك على ذلك في عدم التزام المناسبة مطلقاً بقوله فان اتصلت بالفعل ياء الحكم الى اخره. اي ان الياء لا تتحد بالفعل لكونها لا تقع فاعلاً فلا يصح معها ما صح مع ياء المخاطبة من الاعتبار. ولذلك يُفصل بينها وبين الفعل بالنون لئلا يلزم كسر اخره حيث يُعتبر آخرًا بالحقيقة

(٤) واعلم ان هذه النون يُفصل بها ايضاً بين الياء وبعض الحروف المتصلة بها نحو مني وعني وانني وكأني ولكنني وليني ولعني. غير انها لازمة مع من وعن وغالبة مع ليت وقليلة مع

لعلّ ومخبرٌ فيها مع البواقي. وتلحق من الاسماء لَدُنْ وَقَدْ وَقَطُ
 وهما بمعنى حَسَبَ فيقال لَدُنِّي وَقَدْ نِي وَقَطِي. غير انها غالباً
 مع لَدُنْ وقليلة مع ما يليها. وجاز تركها مع الافعال الخمسة
 المرفوعة نحو يضرباني ويضربوني. فان كانت منصوبة او مجزومة
 وجبت النون كلن يضرباني ولم يضربوني

الفصل الثالث

في احكام الاسم في الاعراب والبناء

الاصل في الاسم ان يكون معرباً لكنه قد يُنَى
 على خلاف الاصل. والبناء فيه قد يكون لازماً في
 كل حال كبناء الضمائر فانها لا تنفك عنه مطلقاً.
 وقد يكون عارضاً في بعض الصور كبناء المنادى.
 فانه اذا فارق النداء عاد الى الاعراب

قوله الاصل في الاسم ان يكون معرباً لانه لا يزال متروكاً
 بين المعاني التركيبية كالفاعلية والمفعولية وغيرها فاحتمل الى
 الاعراب ليلين هذه المعاني بخلاف الفعل والحرف لانها يلزمان
 موقعاً واحداً فلا ينفقران الى الاعراب

وقوله قد بُنِيَ على خلاف الاصل انما يكون ذلك اذا
اشبه الحرف اما في الوضع كالموضوع منه على حرف او حرفين
مثل التاء والتاء وهو وهي في الضائر. او في المعنى كالتضمن
منه معنى من معاني الحروف المستعملة مثل اسماء الاستفهام نحو
من واين. او من المعاني التي كان حقها ان تُؤدَّى بالحروف
كاسماء الاشارة نحو هذا وهولاء. او في عدم الاستقلال كاللازم
الافتقار الى غيره مثل الاسماء الموصولة نحو الذي والتي. او
غير ذلك مما لا موضع لاستيفائه في هذه الرسالة. غير ان هذه
المشابهة قد تكون لازمة له كما في الاسماء المذكورة فيكون البناء
لازماً. وقد تكون عارضة عليه كتضمن المنادى معنى حرف
الخطاب فيكون البناء عارضاً

الفصل الرابع

في احكام الفعل في البناء والاعراب

الاصل في الفعل ان يكون مبنياً لكنه قد يعرب
على خلاف الاصل. والاعراب فيه انما يكون في
المضارع. غير انه اذا اتصلت به نون الاناث او نون
التوكيد عَرَضَ عليه البناء معها. فاذا فارقها عاد الى

الاعراب. واما الماضي والامر فالبناء لازم^١ فيها على
الاطلاق. غير ان^٢ صورة البناء قد يعرض عليها
الاختلاف كما علمت في تصنيفها

واعلم ان المضارع اذا فصل^٣ بينه وبين نون
التوكيد ولو تقديرًا كما في نحو هل تضربن^٤ للمخاطبة
امتنع بناؤه. وانما تحذف نون الاعراب في مثل ذلك
كرهية لتوالي الامثال

قوله غير ان صورة البناء قد يعرض عليها الاختلاف اي
ان بناء الماضي بفعل عن الفتح نارة الى الضم كضربوا ونارة الى
السكون كضربت. وبناء الامر بفعل ايضًا عن السكون نارة الى
الضم كاضربوا ونارة الى الفتح كاضربا ونارة الى الكسر كاضربي.
وهما في كل ذلك يخرجان عن صورة بناءتي الى اخرى

وقوله اذا فصل بينه وبين نون التوكيد الى اخره اي ان
المضارع المؤكد بالنون لا يبنى الا عند اتصالها بها. فان فصل
بينهما لفظًا نحو هل تضربان او تقديرًا نحو هل تضربن امتنع
بناؤه فكان معربًا. والوجه في الفاصل المقدران الاصل هل
تضربن فلما لحقت النون صار هل تضربين. فاجمع في ذلك

نونات احداها نون الاعراب والثانية والثالثة النون المدغمة والنون المدغم فيها من نون التوكيد المشددة فحذفت نون الاعراب استثقالا لنوالي النونات التي عبر عنها بالامثال فصار هل تضربن بتشديد النون. وحينئذ التقى ساكنان بين ياء المخاطبة والنون المدغمة فحذفت الياء فصار هل تضربن فكانت الياء محذوفة لفظا لكنها ثابتة نقديا لانها ضمير الفاعل. ولذلك امتنع بناء الفعل. وعليه يقاس هل تضربن للجماعة. واما هل تضربان فقد عرفت الوجه في اثبات الفه ما مر في احكام الحركة والسكون. والوجه في حذف نون الاعراب منه ما ذكرناه هنا في مسئلة هل تضربن. والفعل في كل هذه الصور معرب لا بناء فيه

الفصل الخامس

في التنوين واحكامه

من الاسماء ما يلحقه التنوين بعد الحركة. وهو نون ساكنة تزداد في اخره لفظا لا خطأ فيعبر عنها بتكرار رسم الحركة المقترنة بها. والتنوين اقسامه اشهرها تنوين التمكين. وهو يلحق الاسم الامكن مفردا

كرجل . او جمع تكسير كرجال . دلالة على امكيتته
 كما ستعلم . وتنوين المقابلة . وهو يلحق جمع المونث السالم
 كموناتٍ مقابلةً لنون مذكوره كمومنين . وتنوين
 العوض . وهو يلحق صيغة منتهى الجموع المنقوصة رفعاً
 وجراً بجوارٍ عوضاً عن الياء المحذوفة منها . وما سوى
 ذلك محفوظٌ او نادرٌ

واعلم ان هذه الصيغة تُحذف منها الياء للتخفيف
 فيعوض عنها بالتنوين . واما غيرها من معتل الاخر
 فاذا نُونٌ يُحذف حرف العلة الساكن من اخره
 لالتقاء الساكنين بينه وبين التنوين كقاضي وفتى .
 غير ان الياء تُحذف لفظاً وخطاً بخلاف الالف فانها
 تُحذف لفظاً لا خطاً كما علمت

قوله من الاسماء ما يلحقه التنوين لان منها ما لا ينون
 كالاسماء المبنية والغير المنصرفه . واراد بالاسم الامكن المعرب
 المنصرف كما ستعلم . وقوله رفعاً وجراً بجوارٍ لانه اذا كان منصوباً
 ثبت بآؤه مفتوحة غير منونة كرايت جوارى

وقوله محفوظاً او نادرٌ اراد بال محفوظ نحو تنوين كل وبعض عوضاً عن المضاف اليه نحو كل يموت اي كل احد وتنوين بعض اسماء الافعال نحو صه ومه فان كل ذلك يُحفظ ولا يقاس عليه . واراد بالنادر نحو تنوين غير المنصرف للتناسب او لضرورة الشعر فانه لا يُستعمل الا في ندير

وقوله للتخفيف هو مذهب الجمهور . وانما عوض عن يائه المحذوفة بالتنوين جبراً لما فاته من صيغة الجمع بحذفها . وقوله فاذا نُون الى اخره اي ان المعتل الاخر من غير هذه الصيغة كالفاضي والفتى يُحذف منه عند تنوينه حرف العلة الذي لزمه السكون لاستئصال الضمة او الكسرة عليه كياء الفاضي او لتعذر الحركة عليه كالف الفتي فراراً من التقاء الساكنين بينه وبين التنوين . فيقال جاء قاضي وفتى بتنوين الضاد والتاء . وقوله كما علمت اشارة الى ما مر في اخر كتاب التصريف من قوله ان الالف تكتب ولا تُقرأ في نحو هذه عصا وفتى فليُرجع اليه

الفصل السادس

في احوال الاسم من جهة الاعراب والبناء

الاسم إما متمكن في الاسمية وهو المعرب . وإما غير متمكن فيها وهو المبني . والمتمكن إما أمكن وهو ما

يجري عليه جميع حركات الاعراب مُنَوَّنًا على الاصل
كما رايت ويقال له المنصرف. واما غير امكن. وهو
ما لا يلحقه الكسر والتنوين بخلاف الاصل كما ستري.
ويقال له الغير المنصرف

واعلم ان التنوين المُعْتَبَرُ هنا انما هو تنوين
التمكين. وهو الذي به يكون الاسم منصرفًا. بخلاف
غيره فانه لا يمتنع في هذا الباب

قوله غير متمكن وهو المبني لان المبني قد ضعف فيه جانب
الاسمية لمشابهة الحرف كما مر فلم يبق له تمكُّن فيها. وقوله ما
لا يلحقه الكسر والتنوين اي انه يقتصر فيه على الضم والفتح غير
مُنَوَّنٍ فلا يَكْسَرُ ولا يُنَوَّنُ كبقية الاسماء المعربة

وقوله التنوين المُعْتَبَرُ هنا الى اخره اي ان التنوين الذي
لا يلحق الاسم الغير المنصرف انما هو تنوين التمكين لانه يكون
علامة الامكانية له في الاسمية. بخلاف تنوين العوض في نحو
جوارٍ وتنوين المقابلة في نحو عَرَافٍ فانه يلحق الاسم الغير
المنصرف اذ لا تعلق له بالامكانية



الباء الثالث

في الاسم الذي لا ينصرف وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في موانع الصرف

يُمْتَنَعُ الاسم من الصرف بالوصفية او العلية اذا
صَحِبَ احداها العدل او وزن الفعل او زيادة الالف
والنون . او صَحِبَ العلية التركيب او العجبة او
التأنيث بالتاء . فان كان مُؤَنَّثًا بالالف او مجموعًا على
صيغة مُنتَهَى ^{المجموع} المجموع اُمْتَنَعَ بِكُلٍِّ منهما وَحْدُهُ

في قوله اذا صحب احداها العدل الى اخره نقسيم هذه
العلل المانعة الى ثلاثة اقسام . الاول ما يصاحب كل واحد
من الوصفية والعلية وهو العدل ووزن الفعل وزيادة الالف
والنون . والثاني ما يصاحب العلية فقط وهو التركيب والعجبة

والثانيث بالناء. وكل^ث منها لا يمنع الا بانضمامه الى صاحبه.
والثالث ما لا يجناح الى مصاحبة آخر وهو الف الثانيث
مقصورة او ممدودة وصيغة منتهى الجموع
واعلم ان هذه الصيغة تتناول كل ما بعد الف جمعه
حرفان او ثلاثة احرف او سطها ياء. فيدخل تحت الاول نحو
دراهم ومساجد وخواتم وجداول وصحائف واصابع وعذارى
ومطايا وما اشبه ذلك. ويدخل تحت الثاني نحو بساتين
ومصاييح وقوارير وطواويس واباطيل وقناديل ونظاير ذلك
من الجموع الموازنة له

الفصل الثاني

في ما يصحب الوصفية والعلمية من الموانع

العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية دون
معناها. وهو يقع في الصفة كأخر فانه معدول عن
آخر افعال تفصيل. وفي العلم كزحل فانه معدول
عن زاحل. وكذلك وزن الفعل. وهوان يكون الاسم
موازنا له مع احدى زوائده او مع اخصاص الوزن

به كَأَحْمَرِ صِفَةٍ وَشَمْرٍ عَلَمًا. فانها على وزن أَكْرَمَ وَقَدَّمَ.
وكذا زيادة الالف والنون مع فتح الفاء في الصفة
كسُكْرَانٍ وَعُثْمَانٍ. غير انه يلزم الصفة مطلقًا ان تكون
قد وُضِعَتْ للوصف. وان لا يكون مؤنثها بالتاء كما
رايت. فان لم تكن كذلك انصرفت كأَرْبَعٍ اِذَا وُصِفَ
به فانه موضوعٌ للعدد. وكذَمَانٍ فـان مؤنثه نَدَمَانَةٌ

اشار بقوله افعَل تفضيل الى ما سبق في تصريف الاسماء
المشاركة للفعل من لزوم افعَل التفضيل للافراد والتذكير وقد
استوفينا الكلام عليه في الشرح هناك. وهذا الاستعمال مطردٌ
فيه ما لم يكن مضافًا الى معرفة او مقترنًا بال فيتصرف نحو
زَيْدٌ اَفْضَلُ الرِّجَالِ وَهِنْدٌ فَضْلَى النِّسَاءِ وهو الرجل الافضل
وهي المرأة الفضلى. فكان القياس ان لا تستعمل اخرى مفردة
ولا مجموعة الا باحد هذين الطريقتين. ولما عُدِلَ عن هذا
الاستعمال امتنع الصرف لاجتماع العدل والوصف

اقول وما يمتنع بالعدل والوصفية صيغة فُعَالٍ وَمَفْعَلٍ
في العدد من واحد الى اربعة باتفاق النحاة. والى عشرة عند
الكوفيين. فيقال جاءَ النِّومُ اَحَادًا او مَوْحَدَةً واثْنًا او مِثْنِيًّا وهَلَمَّ

جراً، والاصل جاءوا واحداً واحداً واثنين اثنين، فلما عُذِلَ عن هذا الاستعمال امتنع الصرف

وقيد موازنة الفعل بكونها مع احدى زوائده احترازاً من نحو حَسَنَ وجعفر فان مجرد موازنتها للفعل لا يؤثر في منع الصرف، والمراد بزوائد الفعل الحروف التي تزداد في اوله كالهمزة والناء والياء في نحو احمد وتغلب ويشكر، وقد مثل لذلك باحمر في الصفة ومثل لاختصاص الوزن بشمر علماً للفرس وهو على صيغة خاصة بالفعل

وقيد صيغة فعلاّن بفتح الفاء في الصفة لانها لو لم تكن مفتوحة الفاء لم تمتنع كخصان بخلاف العلم فانه يمتنع مع الضم كعثمان ومع الكسر كعيران، وقوله يلزم الصفة مطلقاً الى اخره اي يلزمها مع وزن الفعل او زيادة الالف والنون ان تكون من اصل وضعها صفة، فلا يمتنع نحو ارب و صفوان اذا وُصِفَ بهما على اتخاذ الاول بمعنى ذليل والثاني بمعنى قاسٍ لان الاول موضوع للحيوان المعروف والثاني للصخر الاملس، ويلزمها ايضاً ان لا يكون مؤنثها بالناء فلا يمتنع نحو ارملة وصوحان اي يابس الظهر لان مؤنثها ارملة وصوحانة

الفصل الثالث

في ما يختص بمصاحبة العَلَمَةِ

التركيب تأليف الاسم من كلمتين. وشرطه ان يكون مزجياً معرب الجزء الثاني كَمَعْدِي كَرِب. وهو يستأثر بالاعلام دون الصفات. وكذلك العُجْمَة. وهي ان يكون الاسم من غير الاوضاع العربية. وشرطها ان تكون عَلَمًا في الاصل زائداً على ثلثة احرف كيوسف. وكذا الحائث بالتاء ظاهرة كفاطمة وطلحة. او مُقَدَّرَةً في ما زاد على الثلثة كزَيْب. او تحرك اوسطه من الثلاثي كسَقَر. فان سكن كهنْد جاز فيه الوجهان

فقد التركيب بالمزجي ليجر عنه الاضافي نحو عبد الله فانه منصرف. والاسنادي نحو ناطق فانه يُجَكى على اصله. وقد المزجي بكونه معرب الجزء الثاني احترازاً من نحو خمسة عشر وسبويه فان الجزء الثاني مبني في الاول على النفع وفي الثاني على الكسر. فلم يبق الا نحو مَعْدِي كَرِب وحضرموت وعلبك.

وهذا يُعَرَّبُ جزءه الثاني غير منصرفٍ ويُنَبِّئُ جزءه الاول على
 الفتح ما لم يكن اخره ياء كما في معدي كَرِبَ فيُنَبِّئُ على السكون
 وقوله شرطها ان تكون علماً الى اخره لانها لو لم تكن علماً في
 لغة الاعجام ثم حدثت عليها العلية عند العرب كبرجتي اذا سمي
 به رجل لم تمنع. واختلفوا في الثلاثي المتحرك الوسط منها نحو
 شتر اسم حصن. والاكثرون على منعه. وفي الساكن الوسط منه
 كنوح والاكثرون على صرفه

ومثل لمونث الناء بفاطمة اسم امرأة وطلحة اسم رجل تنبيهاً
 على منعه مطلقاً باعتبار تانيث الاسم دون اعتبار المسمى

الفصل الرابع

في ما يمنع بنفسه

تستقل بمنع الصرف الف التانيث حيثما وقعت
 مقصورة كسكرى ومرضى. او ممدودة كخسأة
 واصدقاء. وكذا صيغة منتهى الجموع كدراهم ودنانير.
 ما لم تلحق مصحوبها التاء كصياقلة فلا يمنع
 واعلم ان ما لا ينصرف اذا اضيف او دخلته

الالف واللام جرّ بالكسرة كمررت بافضل العلماء
وقس عليه

قوله حيثما وقعت ابي في كل اسم وقعت فيه نكرة
كسكركي وصحراء او معرفة كسلي وخنساء. مفردا كما رايت او
جمعا كمرضى واصدقاء

وقوله جرّ بالكسرة بناء على الخلاف الواقع فيه. لان منهم
من يقول انه حينئذ يكون منصرفا. ومنهم من يقول انه لا يزال
باقيا على امتناعه. وفي كلي من المذهبين تعابيل لا موضع له
هنا. وقوله جرّ بالكسرة يتمشى على كليهما



البتا الرابع

في احكام الاعراب والمعربات وفيه اربعة فصول

الفصل الاول

في احكام الاعراب

الاعراب قد يكون بالحركات وهو الاصل .
وقد يكون بالحروف وهو الفرع . والاصل في الاعراب
بالحركات ان يرفع المعرب بالضمه . وينصب بالفتحه .
ويخفض بالكسرة . ويجزم بالسكون . وما خرج عن
ذلك مما ستراه فهو فرع عنه . وكل ما أعرب به على
غير الاصل فهو يستعمل بطريق النيابة عن اصله

قوله كل ما أعرب به الى اخره يشمل الحروف وهي الواو
والالف والياء والنون . وما خرج عن اصل الاعراب بالحركات
وهو النصب بالكسرة والخفض بالفتحه والجزم بالحذف كما سيجي .

وكل من ذلك يستعمل بالنيابة عن اصله كنيابة الواو عن
الضممة والكسرة عن الفتحة. وهكذا البواقي

الفصل الثاني

في مواطن الاعراب بالحركات

الاعراب بالحركات يكون في الاسم المفرد
كالرجل. وجمع التكسير كالرجال. وجمع المؤنث
السالم كالمؤمنات. والفعل المضارع المجرد عن الضمير
البارز المرفوع كيقرب. فيرفع كل ذلك بالضممة
جميعاً. وينصب بالفتحة الا جمع المؤنث السالم
فبالكسرة كرايت المؤمنات. ويخفض الاسم بالكسرة
الا ما لا ينصرف فبالفتحة كمررت باحداً. ويجزم الفعل
بالسكون الا المعتل الاخر فيحذف اخره كلم يدع
واعلم ان هذا الحذف لا يعد من الاعراب
بالحروف لان المحذوف من اصول الكلمة

كان لا يظهر فيه اثر الحذف لفقد الحركة الظاهرة
حذف للدلالة عليه

لما كان هذا الحذف يوم انه من قبيل الاعراب بالحروف
لان المحذوف حرف لا حركة دفع هذا الوم بقوله لان المحذوف
من اصول الكلمة . يريد ان المحذوف للحزم ينبغي ان يكون علامة
لرفع خارجة عن بنية الفعل كالضمة في نحو يضرب والنون في
نحو يضربان بخلاف اخر الفعل المعتل فانه من اصول الفعل
وهو لم يكن علامة للرفع . لكنهم لما رأوا استواء صورته في حالة
الرفع والحزم لعدم ظهور الضمة عليه فرقوا بينها بحذف اخره .
والحقيقون على ان جزمه بحذف الضمة المقدرة فيكون الحذف
عند دخول الجازم لا به

الفصل الثالث

في مواطن الاعراب بالحروف

الاعراب بالحروف يكون في الاسماء الخمسة .

هي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال . فترفع
مقام ابوك . وتُنصب بالالف كرايت اباك .

وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ كَمَرَرْتُ بِأَبِيكَ. وَفِي الْمُثْنِيِّ. فَيُرْفَعُ
 بِالْأَلِفِ كَقَامَ الرَّجُلَانِ. وَيُنْصَبُ وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ
 كَرَأَيْتَ الرَّجُلَيْنِ وَمَرَرْتُ بِالرَّجُلَيْنِ. وَفِي جَمْعِ
 الْمَذْكُورِ السَّالِمِ. فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ كَقَامَ الْمُؤْمِنُونَ. وَيُنْصَبُ
 وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ أَيْضاً كَرَأَيْتَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَرَرْتُ
 بِالْمُؤْمِنِينَ. وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ
 وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ. فَتُرْفَعُ بِأَثَابَاتِ النُّونِ
 كَمَا رَأَيْتَ. وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا كَلَمْ يَضْرِبَا وَلَنْ
 تَقُومُوا

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ لَا تُعْرَبُ هَذَا الْأَعْرَابُ
 إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً مَكْبَّرَةً مَضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءٍ الْمُتَكَلِّمِ
 كَمَا رَأَيْتَ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ أُعْرِبَتْ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ

قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً إِلَى آخِرِهِ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مَثْنَاءً
 كَأَبَوَيْنِ أَوْ مَجْمُوعَةً جَمْعاً سَالماً كَأَبَيْنِ أَوْ مَكْسُراً كَأَبَاءٍ أَوْ كَانَتْ
 مُصَغَّرَةً كَأَيٍّ أَوْ مَضَافَةً إِلَى الْيَاءِ كَأَيٍّ أُعْرِبَتْ بِالْحُرُوفِ الَّتِي
 يُعْرَبُ بِهَا الْمُثْنِيُّ وَالْجَمْعُ وَالْحَرَكَاتِ الَّتِي يُعْرَبُ بِهَا جَمْعُ التَّكْسِيرِ

كان لا يظهر فيه اثر الحزم لفقده الحركة الظاهرة
حذف للدلالة عليه

لما كان هذا الحذف يوم انه من قبيل الاعراب بالحروف
لان المحذوف حرف لا حركة دفع هذا الوم بقوله لان المحذوف
من اصول الكلمة يريد ان المحذوف للحزم ينبغي ان يكون علامة
للرفع خارجة عن بنية الفعل كالضمة في نحو يضرب والنون في
نحو يضربان بخلاف اخر الفعل المعتل فانه من اصول الفعل
وهو لم يكن علامة للرفع لكنهم لما رأوا استواء صورته في حالة
الرفع والحزم لعدم ظهور الضمة عليه فرقوا بينهما بحذف اخره
والحققون على ان جزمه بحذف الضمة المقدرة فيكون المحذف
عند دخول الحازم لابه

الفصل الثالث

في مواطن الاعراب بالحروف

الاعراب بالحروف يكون في الاسماء الخمسة.

وهي ابوك واخوك وحموك وفوك وذو مال فترفع
بالواو كقام ابوك. وتنصب بالالف كرايت اباك.

وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ كَمَرَّتْ بِأَبِيكَ. وَفِي الْمُثْنِيِّ. فَيُرْفَعُ
 بِالْأَلِفِ كَقَامَ الرَّجُلَانِ. وَيُنْصَبُ وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ
 كَرَأَيْتَ الرَّجُلَيْنِ وَمَرَرْتَ بِالرَّجُلَيْنِ. وَفِي جَمْعِ
 الْمَذْكَرِ السَّالِمِ. فَيُرْفَعُ بِالْوَاوِ كَقَامَ الْمُؤْمِنُونَ. وَيُنْصَبُ
 وَيُخَفَّضُ بِالْيَاءِ أَيْضاً كَرَأَيْتَ الْمُؤْمِنِينَ وَمَرَرْتَ
 بِالْمُؤْمِنِينَ. وَفِي الْأَفْعَالِ الْخَمْسَةِ وَهِيَ يَفْعَلَانِ وَتَفْعَلَانِ
 وَيَفْعَلُونَ وَتَفْعَلُونَ وَتَفْعَلِينَ. فَتُرْفَعُ بِأَثَابَاتِ النُّونِ
 كَمَا رَأَيْتَ. وَتُنْصَبُ وَتُجْزَمُ بِحَذْفِهَا كَلَمْ يَضْرِبَا وَلَنْ
 تَقُومُوا

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْأَسْمَاءَ الْخَمْسَةَ لَا تُعْرَبُ هَذَا الْأَعْرَابُ
 إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً مَكْبَّرَةً مُضَافَةً إِلَى غَيْرِ يَاءٍ الْمُتَكَلِّمِ
 كَمَا رَأَيْتَ. فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ أُعْرِبَتْ كَسَائِرِ الْأَسْمَاءِ

قَوْلُهُ إِلَّا إِذَا كَانَتْ مُفْرَدَةً إِلَى آخِرِهِ لِأَنَّهَا إِذَا كَانَتْ مُثْنَاءً
 كَأَبَوَيْنِ أَوْ مَجْمُوعَةً جَمْعاً سَالماً كَأَيِّينَ أَوْ مَكْسُراً كَأَبَاءٍ أَوْ كَانَتْ
 مُصَغَّرَةً كَأَيِّ أَوْ مُضَافَةً إِلَى الْيَاءِ كَأَيِّ أُعْرِبَتْ بِالْحُرُوفِ الَّتِي
 يُعْرَبُ بِهَا الْمُثْنِيُّ وَالْجَمْعُ وَالْحُرُوكَاتِ الَّتِي يُعْرَبُ بِهَا جَمْعُ التَّكْسِيرِ

والفردات ظاهرة او مقدرة بحسب مقتضى الحال كبنية الاسماء

الفصل الرابع

في تقدير الاعراب

اذا كلن اخر المعرب الفاء كالفتى وبخشي
قُدِّرَت عليه الحركات باسرها لتعذر ظهورها على
الالف. واذا كان واوا بعد ضمة كيدعو. او ياء بعد
كسرة كالتقاضي ويرمي. قُدِّرَت الضمة والكسرة
فقط استتقالاً لهما. فان حُذِفَ اخره كقاضي قُدِّرَت
الحركة على المحذوف كما تُقَدَّر على الثابت. ولا تقدير
في غير ذلك الاعراض كالاضافة الى ياء المتكلم
في نحو غلامي وضاربي مرفوعاً. فتُقَدَّر الحركة في
الاول لالتزام الكسر هناك. والواو في الثاني لقلبها
ياءً. وقس على ما ذكر ما لم يذكر

اطلى المعرب لتناول الاسم والفعل. وقيد الواو بكونها

بعد ضمة والياء بكونها بعد كسرة احترازاً من نحو دكرو وظنوا
 فان الاعراب باسره يظهر فيها كالصحيح. وقوله قُدِّرَت الضمة
 والكسرة فقط مخرج للفتحة لانها تظهر فيها. وقوله كما تُقَدَّر على
 الثابت اي تُقَدَّر الضمة والكسرة على ياء قاضي المحذوفة كما
 تُقَدَّران على ياء القاضي الثابتة

وقوله الالعاض يشمل الاضافة التي ذكرها في الاسماء.
 ودخول نون التوكيد في الافعال الخمسة نحو هل تضربان فانها
 تُقَدَّر فيها نون الرفع المحذوفة لتوالي الامثال كما مر. و اراد
 بقوله ضاربي بتشديد الياء جمع ضارب سالماً مضافاً الى ياء
 المتكلم. وقيد بكونه مرفوعاً لانه حينئذ يكون بالواو فتُقَدَّر
 فيه كما سيجي. وقوله لا التزام الكسر هناك اي لان كسر ما قبل
 الياء ملتبس قبل دخول العامل فتُقَدَّر عليه جميع الحركات.
 وهو مذهب الجمهور. وقوله والواو في الثاني اي تُقَدَّر الواو في
 ضاربي المرفوع لان اصله ضاربي فقلبت الواو ياءً وأدغمت
 في ياء المتكلم على قياس الاعلال الذي عرفته في باب



البيان الخالص

في تنكير الاسم وتعرفه وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في حفيظة النكرة والمعرفة

الاسم اما نكرة وهي ما دلَّ على مسمي شائع في
جنسه كرجل. وهي الاصل في الاسماء. واما معرفة
وهي ما دلَّ على مسمي بعينه كزيد. وهي فرع النكرة
واعلم ان المعرفة تنحصر في الضمير والعلم واسم
الاشارة والموصول والمعرف بال والمقصود بال النداء
والمضاف الى معرفة. ولكل من ذلك احكام
ستقف عليها

وه

ست

النزم

قوله ما دلَّ على مسمي شائع في جنسه اي على مسمي مشترك
بين افراد جنسه لا يختص به واحد دون اخر كرجل فانه

يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ ذِكْرٍ بِالْغَرِّ مِنَ النَّاسِ. وَقَوْلُهُ وَهِيَ الْأَصْلُ لِأَنَّ
 الْمُسَمَّى بِكَوْنِ نَكْرَةٍ فِي أَوَّلِ أَمْرٍ كَانَسَانِ مَثَلًا. ثُمَّ يَتَعَيَّنُ بِقِيْدٍ يَمْنَعُ
 الْإِشْتِرَاكَ كَرِيْدٍ فَيَصْبِرُ مَعْرِفَةً. وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ يُقَالُ إِنَّهُ فَرَعَ النِّكَرَ
 وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ الْمَعْرُفَ بِأَلْ نَحْوِ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَالْعَبَّاسِ
 مِنَ الْأَعْلَامِ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا أَلْ كَمَا سَنَذْكُرُ. فَانْهَاهَا مِنْ بَابِ
 الْعَلَمِ لِأَنَّ بَابَ الْمَعْرُفِ بِأَلْ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَعْرِفَةً قَبْلَ دُخُولِهَا
 فَلَمْ تُؤَثِّرْ فِيهَا نَعْرِيفًا. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْمَقْصُودُ بِالْإِنْدَاءِ نَحْوُ
 يَا رَجُلُ مُرَادًا بِهِ رَجُلٌ مُعَيَّنٌ. فَانَّهُ قَدْ صَارَ مَعْرِفَةً بِقَصْدِ الْمُتَكَلِّمِ
 لَهُ وَتَخْصِيصِهِ إِيَّاهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ بِخِلَافِ نَحْوِ يَا زَيْدَ
 فَإِنَّ الْمُنَادِيَ فِيهِ كَانَ مَعْرِفَةً قَبْلَ الْإِنْدَاءِ فَلَمْ يَتَعَرَّفْ بِهِ

الفصل الثاني

في الضمير واحكامه

الضمير ما وُضِعَ لِمُتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ.
 وَهُوَ أَمَّا مُتَّصِلٌ بِعَامِلِهِ كَمَا عَلِمْتَ. وَأَمَّا مُنْفَصِلٌ عَنْهُ كَمَا
 سَتَعْلَمُ. غَيْرَ أَنَّ مِنَ الْمُتَّصِلِ مَا يُخَصَّصُ بِالرَّفْعِ. وَهُوَ مَا
 لَزِمَ الْأَسْنَادَ إِلَيْهِ بَارِزًا أَوْ مُسْتَتْرَأً مِمَّا مَرَّ فِي تَصْرِيفِ

الافعال . ومنه ما يشترك بين النصب والحجر . وهو
 ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة لمحتتين
 بعلامات الفروع كضربني ومررت بك واكرمه وهلم جرا .
 ومنه ما يشترك بين الاحكام الثلاثة . وهو ناكثنا
 وزارنا ومررت بنا . واما المنفصل فمنه ما يلزم الرفع . وهو
 لنا ونحن في التكلم . وانت وانت وانت وانت في
 الخطاب . وهو وهي وهما وهم وهن في الغيبة . ومنه
 ما يلزم النصب وهو ابي وابي وابي وابي وابي وابي
 وكله لا يسوغ الا عند تعذر المتصل نحو انت الحق
 وابي نعبد

واعلم ان المرفوع من الضمير المتصل يستتر
 يرفعه من الاسماء ايضا كالضارب والمضروب . و
 الغائب مطلقا ان يعود الى متقدم لفظا نحو زيد
 داره او رتبة نحو في داره زيد . والهاء منه اذا لم تلحق
 الالف تضم ما لم تقع بعد كسرة او ياء ساكنة فتكسر

نحو مررت به وعليها ويرميهم . وقس عليه

قوله ما لزم الاسناد اليه اي ما لا ينفك عن اسناد الفعل اليه . وهو يشمل ما وقع فاعلاً او نائب فاعل كناية المتكلم وواو الجماعة ونون الاناث . وكذلك المستتر منه كيفوم وتُدعى . ومن في قوله مما مر في نصريف الافعال للبيان لا للتبويض لانه لم يذكر غيره هناك

والمراد بعلامات الفروع علامات التانيث والتثنية والجمع وهي الكسرة والالف كضربك ومر بها . والميم مع الالف كضربها . وبدونها كضربهم . والنون كمر بهم . واعلم ان في ضمير الموثنة الغائبة خلافاً . فمنهم من يقول ان الضمير هو مجموع الهاء والالف . ومنهم من يقول ان الضمير هو الهاء مفتوحة والالف زائدة لتقوية الفتحة الفارقة بين المذكر والمؤنث . وعليه الجوهري في الصحاح حيث يقول ان الهاء تكون كناية عن الغائب والغائبة فتقول ضربه وضربها . وهو اختيار المصنف ولعله الاولى جرياً على الخطاب فان له ضميراً واحداً للمذكر والمؤنث مفروقاً

بعلامه خارجيه

وقوله كله لا يسوغ الى اخره اي ان كلاماً من الضمير المنفصل مرفوعاً ومنصوباً لا يسوغ الاتيان به الا اذا لم يمكن الاتيان بالمتصل كما اذا وقع مبتدأً او اريد تقديمه لغرض فان

والمفردات ظاهرة او مقدرة بحسب مقتضى الحال كقبة الاسماء

الفصل الرابع

في تقدير الاعراب

اذا كلن اخر المعرب الفاء كالفتى ويخشى
قُدِّرَتْ عليه الحركات باسرها لتعذر ظهورها على
الالف. واذا كان واوًا بعد ضمة كيدعو. او ياء بعد
كسرة كالتعاضى ويرمي. قُدِّرَتْ الضمة والكسرة
فقط استتقالاً لهما. فان حُذِفَ اخره كقاضٍ قُدِّرَتْ
الحركة على المحذوف كما تُقَدَّرُ على الثابت. ولا تقدير
في غير ذلك الاعراض كالاضافة الى ياء المتكلم
في نحو غلامي وضاربي مرفوعاً. فتُقَدَّرُ الحركة في
الاول لالتزام الكسر هناك. والواو في الثاني لقلبها
ياءً. وقس على ما ذكر ما لم يُذكر

اطلى المعرب ليناول الاسم والفعل. وفيد الواو يكونها

بعد ضمة والياء بكونها بعد كسرة احترازاً من نحو دَلُوْ و ظَيَّرَ
فان الاعراب باسرها يظهر فيها كالصحيح . وقوله قُدِّرَت الضمة
والكسرة فقط مخرج للفحة لانها تظهر فيها . وقوله كما تُقَدَّر على
الثابت اي تُقَدَّر الضمة والكسرة على ياء قاضي المحذوفة كما
تُقَدَّران على ياء القاضي الثابتة

وقوله الالعاض يشمل الاضافة التي ذكرها في الاسماء .
ودخول نون التوكيد في الافعال الخمسة نحو هل تضربان فانها
تُقَدَّر فيها نون الرفع المحذوفة لتوالي الامثال كما مر . واراد
بقوله ضاربي بتشديد الياء جمع ضارب سالماً مضافاً الى ياء
المتكلم . وقيد بكونه مرفوعاً لانه حينئذ يكون بالواو فتُقَدَّر
فيه كما سيجي . وقوله لالتزام الكسر هناك اي لان كسر ما قبل
الياء ملتبز قبل دخول العامل فتُقَدَّر عليه جميع الحركات .
وهو مذهب الجمهور . وقوله والواو في الثاني اي تُقَدَّر الواو في
ضاربي المرفوع لان اصله ضارِبُوِي فقلبت الواو ياءً وأدغمت
في ياء المتكلم على قياس الاعلال الذي عرفته في باب



البيان المحل

في تنكير الاسم وتعريفه وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة النكرة والمعرفة

الاسم اما نكرة وهي ما دلَّ على مسمي شائع في
جنسه كرجل. وهي الاصل في الاسماء. واما معرفة
وهي ما دلَّ على مسمي بعينه كزيد. وهي فرع النكرة
واعلم ان المعرفة تنحصر في الضمير والعلم واسم
الاشارة والموصول والمعرف بال والمقصود بال النداء
والمضاف الى معرفة. ولكل من ذلك احكامه
ستقف عليها

قوله ما دلَّ على مسمي شائع في جنسه اي على مسمي مشترك
بين افراد جنسه لا يختص به واحد دون اخر كرجل فانه

يُطْلَقُ عَلَى كُلِّ ذِكْرِ بِالْغَرِّ مِنَ النَّاسِ. وَقَوْلُهُ وَهِيَ الْأَصْلُ لِأَنَّ
 الْمُسَمَّى بِكَوْنِ نَكْرَةٍ فِي أَوَّلِ أَمْرٍ كَانَسَانٍ مَثَلًا. ثُمَّ يَنْعَيْنُ بِقِيْدٍ يَنْعِي
 الْإِشْتِرَاكَ كَرِيدٍ فَيَصِيرُ مَعْرِفَةً. وَبِهَذَا الْإِعْتِبَارِ يُقَالُ إِنَّهُ فَرْعُ التَّنْكِيرِ
 وَخَرَجَ بِقَوْلِهِ الْمَعْرُوفُ بِأَنَّ نَحْوَ الْحَسَنِ وَالْحُسَيْنِ وَالْعَبَّاسِ
 مِنَ الْأَعْلَامِ الَّتِي دَخَلَتْ عَلَيْهَا أَلٌ كَمَا سَنَذْكُرُ. فَانْهَاهَا مِنْ بَابِ
 الْعِلْمِ لِأَنَّ بَابَ الْمَعْرُوفِ بِأَلٍ لِأَنَّهَا كَانَتْ مَعْرِفَةً قَبْلَ دُخُولِهَا
 فَلَمْ تُؤَثِّرْ فِيهَا تَعْرِيفًا. وَمِنْ هَذَا الْقَبِيلِ الْمَقْصُودُ بِالْنِدَاءِ نَحْوُ
 يَا رَجُلٌ مُرَادًا بِهِ رَجُلٌ مُعَيَّنٌ. فَانَّهُ قَدْ صَارَ مَعْرِفَةً بِنَقْصِ الدِّعْوَةِ
 لَهُ وَتَخْصِيصِهِ إِيَّاهُ دُونَ غَيْرِهِ مِنَ الرِّجَالِ بِخِلَافِ نَحْوِ يَا زَيْدَ
 فَإِنَّ الْمُنَادِيَ فِيهِ كَانَ مَعْرِفَةً قَبْلَ النِّدَاءِ فَلَمْ يَتَعَرَّفْ بِهِ

الفصل الثاني

في الضمير واحكامه

الضمير ما وُضِعَ لِمَتَكَلِّمٍ أَوْ مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ
 وَهُوَ أَمَّا مُتَّصِلٌ بِعَامِلِهِ كَمَا عَلِمْتَ. وَأَمَّا مُنْفَصِلٌ عَنْهُ كَمَا
 سَتَعْلَمُ. غَيْرَ أَنَّ مِنَ الْمُتَّصِلِ مَا يُخْتَصُّ بِالرَّفْعِ. وَهُوَ مَا
 لَزِمَ الْأَسْنَادَ إِلَيْهِ بَارِزًا أَوْ مُسْتَتَرًّا مِمَّا مَرَّ فِي تَصْرِيفِ

الافعال . ومنه ما يشترك بين النصب والحجر . وهو
 ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة لمختين
 بعلامات الفروع كضربني ومربك واكرمه وهلم جراً
 ومنه ما يشترك بين الاحكام الثلاثة . وهو نا كقمتنا
 وزارنا ومربنا . واما المنفصل فمنه ما يلزم الرفع . وهو
 انا ونحن في التكلم . وانت وانت وانت وانت في
 الخطاب . وهو وهي وهما وهم وهن في الغيبة . ومنه
 ما يلزم النصب وهو اياي واياك واياه وفروعها .
 وكلاء لا يسوغ الا عند تعذر المتصل نحو انت الحق
 واياك نعبد

واعلم ان المرفوع من الضمير المتصل يستثنى
 يرفعه من الاسماء ايضاً كالضارب والمضروب وح
 الغائب مطلقاً ان يعود الى متقدم لفظاً نحو زيد
 داره او رتبة نحو في داره زيد . والهاء منه اذا لم تلحق
 الالف تضم ما لم تقع بعد كسرة او ياء ساكنة فتكسر

نحو مررت به وعليها ويرميهم . وقس عليه

قوله ما لزم الاسناد اليه اي ما لا ينفك عن اسناد الفعل اليه . وهو يشمل ما وقع فاعلاً او نائب فاعل كناية المتكلم وواو الجماعة ونون الاناث . وكذلك المستتر منه كيقوم وتدعى . ومن في قوله مما مر في تصريف الافعال للبيان لا للتبعيض لانه لم يذكر غيره هناك

والمراد بعلامات الفروع علامات التانيث والتثنية والجمع وهي الكسرة والالف كضربك ومر بها . والميم مع الالف كضربها . وبدونها كضربهم . والنون كمر بهم . واعلم ان في ضمير المؤنثة الغائبة خلافاً . فمنهم من يقول ان الضمير هو مجموع الهاء والالف . ومنهم من يقول ان الضمير هو الهاء مفتوحة والالف زائدة لتقوية الفتحة الفارقة بين المذكر والمؤنث . وعليه الجوهري في الصحاح حيث يقول ان الهاء تكون كناية عن الغائب والغائبة فتقول ضربه وضربها . وهو اختيار المصنف ولعله الاولى وجهاً جرياً على الخطاب فان له ضميراً واحداً للمذكر والمؤنث مفروقاً بعلامته خارجية

وقوله كله لا يسوغ الى اخره اي ان كلا من الضمير لم تلحق بالمنفصل مرفوعاً ومنصوباً لا يسوغ الاثبات به الا اذا لم يمكن فتكسر الاثبات بالمتصل كما اذا وقع مبتدأ او اريد تقديمه لغرض فان

المتصل لا يُبتدأ به ولا يتقدم على عامله. وقد يُفصل الضمير
مع امكان اتصاله في بعض الصور نحو اعطيتك اياه مع امكان
اعطيتكه. ولم يتعرّض له لقلّته وكثرة التفصيل فيه كما هو دأبه
في هذه الرسالة

وفي قوله يستتر في ما برفعه من الاسماء ايضاً اشارة الى
استناره في الفعل كما ذكر في كتاب التصريف. والاسماء تشمل
الصفات كما مثل والمصادر النابتة عن افعالها نحو حمد الله.
واسماء الافعال نحو صه وحذار فان في كلّ من ذلك ضميراً
مرفوعاً به على الفاعلية كما في الضارب او على النيابة كما في
المضروب ولذلك مثل له بهما

وقوله او رتبة نحو في داره زيد اي ان الضمير عائد الى
زيد وهو متأخر في اللفظ لكنه متقدم في الرتبة لانه مبتدأ كما
ستعلم في بابيه

وقوله اذالم تلحقها الالف احتراز من نحو مررت بها.
ومثل للياء الساكنة بقوله عليها ويرميهم تنبيهاً على ان المعتبر
انما هو سكن الياء مع قطع النظر عن حركة ما قبلها

الفصل الثالث

في العلم المفردات والمركبات

العلم ما وُضِعَ لمعينٍ لا يتناول غيره . وهو ينقسم باعتبار نفسه الى مفردٍ كزيد . ومركبٍ كعبد الله . وباعتبار مسماه الى شخصي كما رايت . وجنسي كاسامة للاسد . فان تصدَّرَ بأبٍ كابي بكر او أمَّ كأمَّ عامر فهو كنية . والآ فان افاد رفعة كزين العابدين او ضعة كنف الناقة فهو لقب . والآ فهو اسم . واذا اجتمع احدهما مع الاسم تقدَّمت الكنية كابي حفص . وعمر . وتأخَّرَ اللقب كهرون الرشيد .

واعلم ان العلم المركب قد يكون اضافياً كعبد الله فيكون معرب الجزئين . وقد يكون مزجياً كمُعَدِّي كَرِب فيكون مبنيَّ الجزاء الاول مطلقاً . معرب الثاني مالم يكن اسم صوتٍ كما في سيبويه فيبني ايضاً

العلم الجنسي ما وُضِعَ لماهية الجنس الحاضرة في الذهن

كأسماء للأسد وتعاله للثعلب : وهو في التعيين مثل اسم الجنس المعروف بلام الحقيقة . فإذا قلت أسمية أجراً من تعال كان بمنزلة قولك الأسد أجراً من الثعلب

وإذا اجتمع الاسم مع الكنية كان تابعاً لها في الأعراب . وإما مع اللقب فإن كانا مفردين كسعيد كرز جابر الاتباع والإضافة حيث لا مانع منها كما في الحرث كرز . ولا نعين الاتباع

وقوله معرب الثاني أي أنه يُعرب غير منصرف كما علت . ومنهم من يعربه منصرفاً فيقول معدي كرب جراً بإضافة وهو قليل وقوله ما لم يكن اسم صوت المراد باسم الصوت ويو وهو مبني على الكسر فيقال جاء سيبويه بكسر الهاء

ومن مركبات الأعلام المركب الاسنادي وهو المنقول عن جملة كنباً بط شراً . وحكمه أن لا يتغير لفظه عما نُقل عنه فيقال جاء نأبط شراً ومررت بنأبط شراً لفظاً واحداً . ولكن يكون في محل ذلك الأعراب الذي اقتضاه العامل كما في سائر المبنيات

الفصل الرابع

في اسم الإشارة

اسم الإشارة ما وُضع لمشار إليه . فإن كان قريباً

فهموا للمذكر منه. وذان لثنائه. وذيه للمؤنثة. وثان
 لثنائها. وأولاء لجمعها. وإن كان بعيداً فهو ذلك وتلك
 لمفرديه. وذانك وتانك لثنائها. وأوليك لجمعها.
 يخاف أن يريد المتوسط أشير إليه بما لحقته الكاف دون
 اللام كذاك وتيك. وتدخلها التنبيه على ما للتقريب
 من ذلك مطلقاً. وما للمتوسط مفرداً كهذا وهاتيك
 ونحوها.

واعلم أن من أسماء الإشارة ما يختص بالمكان
 وهو هنا للقريب وهناك وهناكك لغيره. وكل ذلك
 مبني في كل حال. غير أن ما وُضع للثني يكون
 بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً كقام هذان ورايت
 هاتين. وهو تغيير بناء عند الجمهور كتغيير صيغ
 الضمائر المنفصلة بحسب مواضعها من الاعراب

قوله فإن كان قريباً إلى آخره أي فإن كان المشار إليه
 قريباً فاسم الإشارة ذا للمذكر منه. وقوله ذلك وتلك لمفرديه أي
 أن ذلك لمفرد المذكر وتلك لمفرد المؤنث. وقوله وهناك

الافعال . ومنه ما يشترك بين النصب والحجر . وهو
 ياء المتكلم وكاف الخطاب وهاء الغيبة ملحقين
 بعلامات الفروع كضربني ومربك واكرمه وهلم جرا .
 ومنه ما يشترك بين الاحكام الثلاثة . وهو ناكتمنا
 وزارنا ومربنا . واما المنفصل فثمة ما يلزم الرفع . وهو
 انا ونحن في التكلم . وانت وانتِ وانتما وانتن في
 الخطاب . وهو وهي وهما وهم وهن في الغيبة . ومنه
 ما يلزم النصب وهو ابي وابي وابي وابي وفروعها .
 وكأله لا يسوغ الا عند تعذر المتصل نحو انت الحق
 واياك نعبد

واعلم ان المرفوع من الضمير المتصل يستتر في ما
 يرفعه من الاسماء ايضا كالضارب والمضروب . وحكم
 الغائب مطلقا ان يعود الى متقدم لفظا نحو زيد في
 داره او رتبة نحو في داره زيد . والهاء منه اذا لم تلحقها
 الالف تضم ما لم تقع بعد كسرة او ياء ساكنة فتكسر

نحو مررت به وعليهما ويرميهم . وقس عليه

قوله ما لزم الاسناد اليه اي ما لا ينفك عن اسناد الفعل
اليه . وهويشمل ما وقع فاعلاً او نائب فاعل كـتاء المتكلم وواو
الجماعة ونون الاناث . وكذلك المستتر منه كيقوم وتدعى . ومن
في قوله مما مر في تصريف الافعال للبيان لا للتبويض لانه لم
يذكر غير هناك

والمراد بعلامات الفروع علامات التانيث والتثنية والجمع
وهي الكسرة والالف كضربك ومر بها . والميم مع الالف
كضربها . وبدونها كضربهم . والنون كمر بهن . واعلم ان في ضمير
المؤنثة الغائبة خلافاً . فمنهم من يقول ان الضمير هو مجموع الهاء
والالف . ومنهم من يقول ان الضمير هو الهاء مفتوحة والالف
زائدة لتقوية الفتحة الفارقة بين المذكر والمؤنث . وعليه الجوهري
في الصحاح حيث يقول ان الهاء تكون كناية عن الغائب
والغائبة فتقول ضربه وضربها . وهو اختيار المصنف ولعله الاولى
جرباً على الخطاب فان له ضميراً واحداً للمذكر والمؤنث مفروقاً
بعلامه خارجيه

وقوله كله لا يسوغ الى اخره اي ان كلاً من الضمير
المنفصل مرفوعاً ومنصوباً لا يسوغ الاتيان به الا اذا لم يمكن
الاتيان بالمتصل كما اذا وقع مبتدأ أو أريد تقديمه لغرض فان

المتصل لا يُبتدأ به ولا يتقدم على عامله. وقد يُفصل الضمير
مع إمكان اتصاله في بعض الصور نحو اعطيتك اياه مع إمكان
اعطيتكه. ولم يتعرّض له لقلّته وكثرة التفصيل فيه كما هو دأبه
في هذه الرسالة

وفي قوله يستتر في ما برفعه من الاسماء ايضاً اشارة الى
استناره في الفعل كما ذكر في كتاب التصريف. والاسماء تشمل
الصفات كما مثل والمصادر النابتة عن افعالها نحو حمد الله.
واسماء الافعال نحو صة وحذار فان في كلّ من ذلك ضميراً
مرفوعاً به على الفاعلية كما في الضارب او على النيابة كما في
المضروب ولذلك مثّل له بهما

وقوله او رتبة نحو في داره زيد اي ان الضمير عائد الى
زيد وهو متأخر في اللفظ لكنه متقدم في الرتبة لانه مبتدأ كما
ستعلم في باب

وقوله اذالم تلحقها الالف احتراز من نحو مررت بها.
ومثّل للياء الساكنة بقوله عليها ويرميهم تنبيهاً على ان المُعتبر
انما هو سكون الياء مع قطع النظر عن حركة ما قبلها

الفصل الثالث

في العلم المفردات والمركبات

العلم ما وُضِعَ لمعين لا يتناول غيره. وهو ينقسم باعتبار نفسه الى مفرد كزيد. ومركب كعبد الله. وباعتبار مسماه الى شخصي كما رايت. وجنسي كاسامة للاسد. فان تصدّر باب كابي بكر او أمّ كأم عامر فهو كنية. والآ فان افاد رفعة كزين العابدين او ضعة كنف الناقة فهو لقب. والاف هو اسم. واذا اجتمع احدهما مع الاسم تقدّمت الكنية كابي حفص. غير وتأخّر اللقب كهرون الرشيد

واعلم ان العلم المركب قد يكون اضافياً كعبد الله فيكون معرب الجزئين. وقد يكون مزجياً كمعدني كرب فيكون مبني الجزاء الاول مطلقاً. معرب الثاني ما لم يكن اسم صوت كما في سيبيد فيبني ايضاً

العلم الجنسي ما وُضِعَ لماهية الجنس الحاضرة في الذهن

كأسماء للأسد وتُعاله للشعلب : وهو في التعيين مثل اسم
الجنس المعروف بلام الحقيقة . فإذا قلت أسامة أجراً من تُعاله
كان بمنزلة قولك الأسد أجراً من الشعلب

وإذا اجتمع الاسم مع الكنية كان تابعاً لها في الاعراب . وأما
مع اللقب فإن كانا مفردين كسعيد كرز جابر الاتباع والاضافة
حيث لا مانع منها كما في الحرث كرز . ولا نعني الاتباع

وقوله معرب الثاني أي أنه يُعرب غير منصرف كما علمت .
ومنهم من يعربه منصرفاً فيقول معدي كرب جراً بالاضافة وهو
قليل وقوله ما لم يكن اسم صوت المراد باسم الصوت ويوه وهو
مبني على الكسر فيقال جاء سبويه بكسر الهاء

ومن مركبات الاعلام المركب الاسنادي وهو المنقول عن
جمله كنبأ بط شراً . وحكمه ان لا يتغير لفظه عما نُقل عنه فيقال
جاء نبأ بط شراً ومررت نبأ بط شراً لفظاً واحداً . ولكن يكون في
محل ذلك الاعراب الذي اقتضاه العامل كما في سائر المبنيات

الفصل الرابع

في اسم الإشارة

اسم الإشارة ما وُضع لمشار إليه . فإن كان قريباً

فهو ذا للمذكر منه. وذان لثنائه. وذبي للوثنة. وتان
 لثنائها. وأولاء لجمعها. وإن كان بعيداً فهو ذلك وتلك
 لمفرديه. وذانك وتانك لثنائها. وأوليك لجمعها.
 فإن أريد المتوسط اشير اليه بما لحقته الكاف دون
 اللام كذاك وتيك. وتدخلها التنبيه على ما للتقريب
 من ذلك مطلقاً. وما للمتوسط مفرداً كذا وهاتيك
 ونحوها

واعلم ان من أسماء الإشارة ما يختص بالمكان
 وهو هنا للتقريب وهناك وهناك لغيره. وكل ذلك
 مبني في كل حال. غير ان ما وُضِعَ للثنى يكون
 بالالف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً كقام هذان ورايت
 هاتين. وهو تغيير بناء عند الجمهور كتغيير صيغ
 الضمائر المنفصلة بحسب مواضعها من الاعراب

خولة خان كان قريباً الى اخي اي فان كان المشار اليه
 قريباً فاسم الإشارة ذا للمذكر منه. وخولة ذلك وتلك لمفرديه اي
 ان ذلك لمفرد المذكر وتلك لمفرد الموث. وخولة وهناك

وهناك تغير اي هناك للتوسط وهناك للبعد. ويستعمل
للبعد ايضا ثم يفتح الدالة والميم المشددة

وقوله وهو تغيير بناء الى اخره اي ان هذا التغيير الذي
يقع فيه ليس تغيير اعراب كما في نحو قام الرجال ورايت
الرجلين بل تغيير بناء كما تتغير الضائر المنفصلة فيقال هاجي
الرفع واباهما في النصب. وانما قال عند الجمهور لان في ذلك
خلافا. فان منهم من يقول انه معرب لان تقاض البناء بما عارضه
من التثنية التي هي من خواص الاسماء

ومذهب الجمهور انه ليس بمثنى حقيقة لان التثنية تقتضي
قبول التكبر وهو لا ينفك عن تعريفه. وانما جاء على صورة
المثنى فجعلوه بالالف رخصا وبالياء نصبا وجرا. ولذلك قال
المصنف ما وُضع للمثنى اي للاثنتين المشار اليهما ولم يقل المثنى
ليلا يلزم حقيقة التثنية والاعراب

الفصل الخامس

في الاسم الموصول

الموصول ما لا يتم جزءا من الكلام الا بصلة
وعائده وهو الذي للذكر. وللذان لمثناه. والذين

لجميعه والتي للمؤنثة. والثاني لثناها. واللواتي لجمعها.
ومن وما وأي وأن للجميع. وكل ذلك مبني مطلقاً
سوى أي فإنها تبنى على الضم اذا اضيفت وحذف
صدر صلتها نحو يعينني أيهم قائم. وتعرب ان لم تكن
كذلك. وحكم ما وضع للمثنى هنا حكمة في الاشارة.
وأما الصلة فحكمها ان تكون صفة محضة مع أن كجاء
الضارب والمضروب. وجملة خبرية مع غيرها مشتملة
على ضمير يطابق الموصول كجاء الذي قام لهو. او
سبه جملة وهو الظرف والمجرور كعرفت ما عند القوم.
وقرأت ما في الكتاب. وقس عليه

١ قوله ما لا يتم جزءه الى اخره اي ما لا يصير جزءاً تاماً من
الكلام كالمبتدأ والفاعل ونحوها. وقوله ومن وما الى اخره اي
لأن هذه الموصولات مشتركة للفرد والمثنى والجمع مذكراً ومؤنثاً
بخلاف الذي وفروعه فان لكل مقام واحداً منها مختصاً به
٢ وقوله وكل ذلك مبني اي ان كل هذه الاسماء
مبنية في كل حال الا ما استثناه منها وهو أي فإنها تبنى بشرط.
والمراد بصدر صلتها الضمير المصدرة به الصلة كما ستري. وقوله

لنوع لن لم تكن كذلك بدخل فحة تلك صور احكامها ان
تضاف ويذكر صدر الصلة نحو يلجني أيهم هو قائم. والثانية
ان لا تضاف ولا يذكر صدر الصلة نحو يلجني أي قائم.
والثالثة ان لا تضاف ويذكر صدر الصلة نحو يلجني أي هو
قائم. وفي تعريف في كل من الصور بخلاف الصورة التي ذكرها
٣. وقوله وحكم ما وضع للشيء الى اخره اراد حكمة في البناء
كما مر في مثني الاشارة. واما الذين فهي مبنية على الياء وقد
دخلت تحت قوله وكل ذلك مبني مطلقا. وقيد صلة ال
بالصفة احترازًا من الموصوف كالرجل وقيد الصلة بالصفة
احترازًا مما ظلت عليه الاسمية كالفاضي او دل على تفصيلها
كالاحسن فان آل فيها حرف تعريف. واختلف في الصفة
المشبهة كالحسن فقيل آل فيها موصولة وقيل حرف تعريف
ايضا. وفي كلا المذهبين كلام لا موضع له هنا
٤. وقيد صلة غير ال بالجملة احترازًا من المفرد نحو جاء
الذي قائم. وقيد الجملة بالخبرية وهي الجملة الصدق والكذب
اجتنابًا من الانشائية نحو جاء الذي هل نجته. فان كل ذلك
لا يصلح ان يكون صلة

الفصل السادس

في المعرف بآل

لذا لم يكن مصحوباً أن مما يتبع صلة لها كما
 علمت فإن كان معهوداً كما في قولك اشتريت فرساً
 ثم باعت الفرس فهم حرف لتعريف العهد. ولا
 فتعريف الجنس كما في قولك الرجل افضل من
 المرأة. وهي في جميع احوالها تعاقب التنوين فلا
 يجتمعان في اسم مطلقاً. واما المنادى والمضاف فسياتي
 الكلام على كليهما في مكانه

واعلم ان الاسم لا يستحق الاعراب الا بعد التركيب.
 والواقع منه في التركيب اما عمدة في الكلام وهو
 المفاعل ونائبه والمبتدأ وخبره. وله من الاعراب
 الرفع. واما فضلة وهو المفعول والمستثنى والحال
 والتمييز. وله النصب. ولما بينهما وهو المضاف اليه.
 وله الحذف. غير ان من ذلك ما يختلف حكمه

لعارض كما ستره . وسياتي بسط الكلام على كل ذلك بالتفصيل

قوله في جميع احوالها يشمل الموصولة والحرفية وهي العهدية
والجنسية كما ذكر . والزائدة كالداخلة على التمييز في قوله
رايتك لما ان عرفت وجوهنا

صددت وطبت النفس يا قيس عن عمرو
والداخلة على بعض الاعلام المنقولة للبحر ما نقلت عنه كالحسن
والعباس . ولم يتعرض لها الدور الاولى مع شذوذ فيها وخروج
الثانية عما هو بصدد لان الكلام في المعرف بال هو لا تنيد
تعريفا

وقوله تعاقب التنوين ماخوذ من معاقبة الرجلين في
السفر على مطية واحدة اذا كان يركب هذا نارة وذاك اخرى
فلا يركبان معا

وقوله لا يستحق الاعراب الى اخره ابي ان الاسم مفرد
كريد لا يستحق اعرابا لفقد العامل . وانما يستحق الاعراب بعد
تركيبه كما اذا قيل قام زيد او زيد قائم

والمراد بالعمدة ما لا يتركب الكلام بدونه كالفاعل والمخبر
ونحوهما بخلاف الفضلة لانها لا تكون ركنا للاسناد
وقوله المفعول يتناول المفعول المطلق والمفعول به والمفعول

تحيه والمنعول له والمنعول معه

وقوله وإما بينهما الى اخير اي ان المضاف اليه متوسط
بين العمة والفضلة لانه تارة يكمل العمة نحو قام غلام زيد
وتارة يكمل الفضلة نحو رايت غلام زيد. ويقع في موضع عمدة
كسرتي قدوم الامير. وفي موضع فضلة كهذا راكب الفرس
وقوله من ذلك ما يختلف حكمه بريد المبتدأ والخبر
لعروض النواسخ عليهما وبعض المتاعيل لعروض النيابة عن
الفاعل عليهما كما ستري. وانما اتى بهذه العبارة هنا لانه قد اشرف
على ذكر المركبات فجعلها كالقدمة لها

الكتاب السادس

في مرفوعات الاسماء ومتعلقاتها وفيه تسعة فصول

الفصل الاول

في الفاعل

الفاعل ما أسند اليه فعل تام معلوم مقدم عليه كقام زيد. فان تأخر عنه خرج عن الفاعلية. واذا كان الفاعل مؤنثا لحقت فعله علامة التانيث كقامت الجارية. فان كان منفصلاً عنه او مجازياً ظاهراً جاز تركها كخضر المجلس امرأة وطلع الشمس. واذا كان مثنى او مجموعاً جرى الفعل معه عند الجمهور كما يجري مع مفرده نحو جاء الرجال وقامت المومنات. فان كان المجموع لمذكر مكسراً جاز تانيث فعله كقامت الرجال. والفاعل مقدم على ما سواه

من متعلقات الفعل ما لم يُفَضَّ تقديمه إلى اخلال
 كـفصل الضمير مع إمكان اتصاله فيجب تأخيرهُ
 كضربني زيدٌ. فإن لم يكن موجباً لتأخيرهِ كما مرّ ولا
 مانعٌ كاللباسهِ بالمفعول في نحو ضرب الفتى بحمي
 جاز التأخير كضرب عمراً زيدٌ. وقس على كل ذلك

قيد الفعل بالنام احترازاً من الأفعال الناقصة ككان
 واخوانها فإن ما تُسند إليه لا يُعدُّ فاعلاً لها. وقيد النام بالمعلوم
 احترازاً عن المجهول في نحو ضرب زيدٌ فإن المسند إليه نائبٌ
 عن الفاعل لا فاعلٌ. وقوله فإن تأخّر عنه إلى آخره أي إذا
 قيل زيدٌ قام لم يكن فاعلاً بل مبتدأً والفعل خبراً له. وقيد
 المونث المجازي بالظاهر لأنه لو كان مضمراً الزمته العلامة فيقال
 الشمس طلعت

وقوله جرى الفعل معه إلى آخره أي لم تلحقه علامة التثنية
 والجمع فيقال جاء الرجلان وقام المومنون وجاءت المرأتان
 وقامت المومنات كما يقال جاء الرجل وجاءت المرأة. وإنما قال
 عند الجمهور لأن بعض العرب يُلحقه العلامة نحو قاما أخواك
 وجاءوا بنوك. وهي لغة شاذة لا معول عليها ويُعبر عنها بلغة
 الكلوني البراغيث

وقوله فان كان المجمع للذكر الى اخره تقرع على قوله
جري الفعل معه كما يجري مع مفرده اي ان جمع المكسب للذكر
يجوز الحاق الماء لفعله بخلاف مفرد كقامت الرجال وقالت
العلماء

وقوله ما لم يفض تقديمه الى اخره اي انه يقدم على غيره
من متعلقات الفعل الا اذا أدى تقديمه الى اخلال من حيث
اللفظ كفصل الضمير مع التمكن من وصله في نحو ضربني زيد
او عوده على ما تاخر لفظاً ورتبة في نحو باع العبد سيده فيجب
تاخيرها كما ريت لانه لو قدم لزم ان يقال ضرب زيد اياي وباع
سيده العبد وكلاهما مردود او من حيث المعنى كإرادة حصر
الفاعل نحو انما ضرب عمراً زيد فلو قيل انما ضرب زيد عمراً
كان المحصر للمفعول وهو خلاف المقصود

وقوله ولا مانع الى اخره اي يجوز تاخير الفاعل اذا لم يكن
لذلك مانع لفظي كضربت زيداً فانه لو أخر لزم ان يقال
ضرب زيداً انا فانفصل الضمير مع امكان اتصاله او معنوي
كإرادة حصر المفعول نحو انما ضرب زيد عمراً فانه لو أخر
كان المحصر للفاعل ومن ذلك التباس احدها بالآخر عند
فقد القرينة نحو ضرب هذا ذاك فيجب حفظ الترتيب مدلولاً
فيه على الفاعل بالتقدم فان وجدت قرينة لفظية نحو ضرب عمراً
زيداً او معنوية نحو فهم المعنى موسى جاز التأخير لعدم الالتباس

واعلم ان قوله ما أُسند اليه أعم من ان يكون المُسند اليه
ظاهراً كقام زيد أو مضمراً كقمت. وهكذا في سائر الابواب
المحتلة وقوع المفعول فيها مضمراً في حالة الرفع وغيره. وذلك
يُستفاد من قوله في الفصل السابق ان الاسم لا يسحق الاعراب
الى اخره ولا يخفى ان الاسم يتناول الظاهر والمضمّر
ويجري مع الناعل مجرى الفعل في جميع احكامه كل ما
نضمن معنى الفعل كاسم الناعل والصفة المشبهة وغيرها نحو زيد
قام أبوه وحسن وجهه. وهكذا في سائر الابواب. ولما اقتصر
هنا على ذكر الفعل اعتماداً على ما سيذكره في باب احكام الفعل
واعماله. وهو يعم جميع معمولات الاسماء فيغني عن التكرار في
افرادها

الفصل الثاني

في نائب الناعل

قد يُحذف الفاعل لامر كالجمل به فينوب عنه
في جميع احكامه المفعول به مسنداً اليه مجهول فعله
كضرب زيد. فان كان الفعل يتعدى الى أكثر
من مفعول رُفع الاول نائباً وجرى ما يليه على نصبه

نحو أعطى زيد درهماً
واعلم أنه إذا لم يكن في الكلام مفعول به نائب
عن الفاعل ما صحَّ الإسناد إليه لفظاً ومعنى من
ظرفٍ أو مصدرٍ كسهرت ليلة العيد وقيل قول
حسن وقع عليه

قوله في جميع أحكامه أ ب في الرفع والتاخر عن العامل
وبقية الأحكام التي ذكرها في باب الفاعل . وقوله مجهول فعله
أي مجهول فعل الفاعل كما في نحو ضرب زيد عمراً فإنه إذا
حذف الفاعل منه أُسند مجهول فعله إلى المفعول به فيقال
ضرب عمرو

وقوله جري ما يليه على نصبه أي استمر على نصبه بالمفعولية
التي كان منصوباً بها . وهو يشمل ما كان المنصوب فيه واحداً كما
في أعطى زيد درهماً أو اثنين نحو أعلم زيد عمراً قادماً
وقوله إذا لم يكن في الكلام مفعول به يؤذن بأن المفعول
به هو الأولى بالنبابة عن الفاعل . فإذا وجد كان هو النائب
على الأصح والأجاز أن ينوب غيره ما ذكره بعد ذلك
ولا يخفى أن المفعول به أعم من أن يكون صريحاً نحو
ضربت زيداً أو غير صريح نحو مررت بزيد كما سيأتي في بابيه .

فقد غلب فيه نحو مزيد. ولذلك لم يتعرض لافرادها بالفكر
طلب الاختصار

مرفوعة ما صح الاسناد اليه ضابط جرمه عليه بعض
الحقنين. وهو احتراز عما لا يصح الاسناد اليه اما من جهة
اللفظ كالظروف والمصادر الغير المنصرفه اي التي لا يقع
الظرف منها الا مفعولا فيه نحو كذا ولا يقع المصدر الا مفعولا
مطلقا نحو سبحان الله. فانها لا تقبل الاسناد اليها لانه يستلزم
اخراجها عما وضعت عليه. واما من جهة المعنى كالظروف
والمصادر الغير المختصة بوصف او اضافية فان الاسناد اليها
لا يقيد كما اذا قيل جلس مكان وقضي قضاء ملان ليكن المهم
يستلزم الفعل والمصدر المهم يستلزم الفعل فلا يقيد
الاسناد اليها زيادة في المعنى

الفصل الثالث

في المبتدأ والخبر

المبتدأ هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية
للاستناد. والخبر هو الجزء المتم فليدته من مفرد كزيد
تمام او جملة خبرية مرتبطة به كزيد قام لهو. او شبه

جملة كريد عندك او في الدار. وحكم المبتدأ ان يكون
 معرفة مقدمة. وعكسه الخبر. فان تخصصت النكرة
 جاز الابتداء بها لقربها من المعرفة نحو رجل علم
 زارنا. واذا اريد الحكم بمعرفة جاز الاخبار بها لوقوعها
 في مظنة الجهالة كالنكرة نحو هذا عبد الله. وقد
 يعكس الترتيب لعرض كحصر المبتدأ فيوخر نحو
 في الدار الا زيد. ووقوع الخبر ظرفا للنكرة فيقدم نحو
 عندي غلام. فان لم يكن للعكس موجب كما مر. ولا
 مانع كوقوع المبتدأ استفهاما نحو من في الدار. او وقوع
 الخبر فعلا له نحو زيد قلم. جاز فيها نحو قائم زيد
 واعلم ان المبتدأ قد يكون موصوفا يسند اليه
 الخبر كما مر وهو الاصل. وقد يكون صفة تسند الى
 مرفوعها الظاهر بعد نفي او استفهام فتستغني به عن
 الخبر. غير انها ان كانت لاتصلح خبرا نحو ما قلم
 أخواك وهل مضروب بنوك تعين الابتداء بها. فان

صلحت نحو ما قام زيد جاز الوجهان. وقد يدخل
على المبتدأ والخبر ما ينسخ حكمها لفظاً ومعنى. وهو
كقوله **طعن وطعن** وما يجرب بمجملهن ويقال لمن
التواخ. وسيأتي الكلام عليهن بالتفصيل

قوله المتم فائدة اي المتم فائدة المبتدأ. ومن في قوله من
مفرد للبيان. وقد عرفت الجملة الخبرية في باب الموصول.
وقوله مرتبطة به اية بالمبتدأ كارتباطها بالضمير في قوله زيد
قام ابوه او بالاشارة في قولك عبد الله ذاك امير وغير ذلك
ما يذكر في المطولات. والمراد بعبه الجملة الظرف والحار والجرور
وقد جمعها في قوله عندك او في الملبس

وقوله تخصّصت النكرة اي جعلت اخص ما كانت كما اذا
وصفت نحو عبد مومن خير من مشرك او اضيفت نحو عدل
ساعة خير من عبادة الف شهر. ولما كان المراد بتخصيصها تقريبها
من المعرفة اعتبروا الهموم فيها من التخصّصات نحو مهر افضل
من يعبر لانها حينئذ تكون كالعرف باللام المحسنة. واكثر ما
يكون ذلك بعد التي نحو ما احدث في الدار او الاستنهام نحو
هل شيخ في المدينة. ولذلك قالوا ان مسوغات الابتداء بالنكرة
كلها ترجع الى الخصوص والهموم

وقوله لوقوعها في مظنة الجهالة كالنكرة لان المراد بالخبر افادة المخاطب ما كان مجهله وذلك من شان النكرات . فاذا وقعت المعرفة في هذا المقام جاز الاخبار بها لانها حينئذ تكون بالنسبة الى المخاطب في حكم النكرة

واعلم ان وقوع الخبر معرفة مشروط بكون المبتدا معرفة ايضاً فلا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة . ولم يتعرض المصنف لذكر هذا الشرط لان بناء الكلام في عبارته على خروج الخبر بنفسه عن الاصل فيتضمن كون ذلك مع بقاء المبتدا على اصله وقوله وقوع الخبر ظرفاً يتناول وقوعه جاراً ومجروراً ايضاً نحو لي غلام لان حكمها واحد في جميع الابواب . وقيد بكونه لنكرة لانه لو كان لمعرفة لم يكن تقديمه واجباً . وقيد الخبر الواقع فعلاً بكونه للمبتدا لانه لو كان لغية نحو زيد قام ابوه لم يمنع تقديمه

واعلم ان مما يوجب تاخير المبتدا ان يشتمل على ضمير ما اشتمل عليه الخبر نحو في الدار صاحبها . وما يوجب تقديم الخبر ان يكون اسم استفهام نحو ابن الطريق . وما يوجب حفظ الترتيب ان يستوي الطرفان في التعريف والتذكير مع فقد القرينة نحو اخي رفيقي وافضل منك افضل مني . وقد اهل المصنف كثيراً من احكام هذا الباب بعضها لكرهه التطويل الذي لا تحتمله هذه الرسالة . وبعضها للاعتماد على ما ذكره او

سيدكره من القوانين الكلية التي يرجع اليها في مواقعها. وهكذا
فعل في مائر الابواب طلبا للاختصار والتسهيل على المبتدئ
وقوله ان المبتدا قد يكون موصوفا اراد بالموصوف ما
يقابل الصفة اي يكون اسما يوصف بغيره كما هو شان المبتدا
فان الخبر وصفة في المعنى. وفي قوله وهو الاصل تلويح
اعتذار عن اقتصاره عليه في التعريف لان الاصول احق
بالاعتبار. والصفة في قوله وقد يكون صفة تشمل اسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة. ومرفوعها يشمل ما كان فاعلا لها
نحو ما قائم اخواك او نائب فاعلي نحو هل مضروب بنوك كما
مثل

وقيد المرفوع بالظاهر احترازا عن الضمير المستتر في نحو
ما قائم اخواك. فان الصفة فيه قد رفعت ضمير الاخوين
المستتر فيها لانها مثناة. ولو رفعت لفظها لكانت مفردة كما
علت في باب الفاعل. ومن ثم وجب ان تكون خبرا مقدما
وما بعدها مبتدأ مؤخرًا. ولما كان الضمير المنفصل يجرب
مجرى الظاهر في استقلاله نوصعوا في ادخاله هنا تحت الظاهر
فيدخل في المسئلة نحو ما قائم اتما. وكل ذلك مشروط
بوقوع الصفة بعد النفي او الاستنهام. فان لم تقع بعدها نعين
كونها خبرا مقدما مطابقا لما بعدها في الاعداد
وقوله غير انها الي اخره تقسم للابتداء بها في الوجوب والجواز.

وقوله لا تصطح خبر المي لا تطابق المرفوع في الاستعداد نحو ما قائم
 اخوانك او بنوك فانها مفردة والمرفوع غير مفرد فلا تصطح خبر
 له. واما ان صلحت خبر المفرد نحو ما قائم زيد فيجوز ان تكون
 مبتدأ وما بعدها فاعلاً اغنى عن الخبر. وان تكون خبراً مقدماً
 وما بعدها مبتدأ مؤخر.

وقوله بنسخ حكمها لفظاً ومعنى اي يغير حكمها اللفظي من
 جهة الاعراب والمعنوي من جهة الزمان وغيره ما سترى.
 وقوله ما يجري مجرا من يريد به اخوانهم والحروف العاملة عمل
 البعض منهم كما سيأتي. وهذه العبارة جعلها نونية لورود
 النواحي في باب المرفوعات

الفصل الرابع

في كان واخوانها (افعال الناقصة)

هي كان وصار واصبح واطمأ واطمأ وامسى
 وبليت وما زال وما برح وما انفك وما فتى وما دام
 وليس. ويقال لها الافعال الناقصة. وكلها ترفع
 المتبداً على انه اسم ولو نصب الخبر على انه خبرها فهي

كان العالم جاهلاً وليس الجاهل كريماً. وقس ما
 بينهما. غير ان من هذه الافعال ما لا يتصرف اصلاً
 وهو دامر وليس. ومنها ما يتصرف شيئاً وهو المنفي
 فانه يُستعمل منه مضارعٌ فقط. وكلاهما يمتنع تقديم
 خبره عليه. ومنها ما يتصرف تماماً وهو البواقى ولا
 يمتنع فيه ذلك نحو قائماً كان زيد. واما الاسم فحكمه
 مع الفعل حكم الفاعل ومع الخبر حكم المبتدأ كما
 علمت في قياس عليهما

يقال لهذه الافعال ناقصة لانها لا تكفي بمرفوعها
 كالافعال التامة. وقوله وهو دامر اي الواقعة في هذا التركيب
 نحو لا اصحبك ما دمت حياً. وما الداخلة عليها مصدرية زمانية
 اي مدة دوامي حياً. وقوله يمتنع تقديم خبره عليه اي لا يقال ما
 حياً دمت ولا ما قائماً زال زيد. واما على الاسم فلا يمتنع نحو ما
 زال قائماً زيد

وقوله حكمه مع الفعل حكم الفاعل الى اخره اي ان
 الاسم في هذا الباب يجري مع الفعل المُسند اليه مجرى الفاعل
 في التزام التأخير عنه وتانيث العامل له وافراده معه. وهم جراً.

ويجوز مع الخبر محو المبتدأ مع خبره في التعريف والتعظيم
والقديم والتأخير وجوبا وجهلا أو متناعا كما عرفت هناك فلا
حاجة الى التكرار

واعلم ان هذه الافعال ما عدا زال وقتي وليس تستعمل
ثلاثة كنية الافعال فستغني عن الخبر ويكون مرفوعها فعلا
كقوله

قد كان ما كان منا والله خير وابي

ويتصرف في كات بما لا يتصرف في غيرها من اخوانها
فمنع زائدة نحو ما كان احسن زيدا. ويجوز حذفها مع اسمها بعد
ان ولو الشرطين كقوله قد قيل ذلك ان صدقا ولين كذا
وقوله لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا اي ان كان المقول صدقا
ولو كان ذو البغي ملكا. ومنع خبرها فعلا ماضيا مقترنا بقدر
كان زيد قد حضر. ويجوز حذف نون مضارعها الجزور نحو
لم يك زيد قائما. وكل ذلك لا يتأتى في غيرها

الفصل الخامس

في كاد واخوانها

هي كاد واوشك وعسى وشرع وانشأ وطعن

وعلى ما اخذ وجعل في المشهور. ويقال لما افعال
المقاربة. وهي تعمل عمل كان غير ان خبرها لا يكون
الافعال مضارعاً رافعاً ضمير اسمها نحو كاد الفارس
يسقط وجعل الشاعر ينشد. والاكثر في عسى
واوشك اقتران خبرها بأن المصدرية نحو عسى الله
ان ياتي بالفتح. وعكسها كاد. وأما شرع واخواتها
فتمتنع ذلك في اخبارهن البتة. ولا يشتق من هذه
الافعال الامضارع لكاد واوشك. وحملها يحفظ
القرئيب معها على الاطلاق.

من هذه الافعال كاد واوشك للمقاربة. وعسى للرجاء.
وشرع وما يليها للشروع. ولكن قيل لما افعال المقاربة قضيلاً.
وانما قال في المشهور لان من افعال المقاربة كَرَبَ وهلّل ايضاً.
ومن افعال الرجاء خَرَى واخْلَوَق. ومن افعال الشروع
هَبَّ وابْدَأ وفامر وغير ذلك. ولكن المشهور منها ما حكوه
فانحصر عليه.

وقوله رافعاً ضمير اسمها لانه لا يجوز ان يرفع غيره فلا
يقال كاد الفارس يسقط رمة. وقوله لا يشتق الامضارع لكاد

لوشك هو المشهور في الاستعمال . وندر عجي اسم فاعلي لاوشك
واندر منه مجيء لكاد

وقوله يُحَفِّظُ الترتيب معها على الاطلاق اي ان جميع هذا
الباب يتقدم الفعل فيه على الاسم والاسم على الخبر فلا يجوز
الاخلال بالترتيب

الفصل السادس

في ما ولا المجازينين

تُجَلُّ ما النافية على ليس عند اهل المجاز فتعمل
هذا العمل بشرط حفظ النفي والترتيب . نحو ما زيد
قائماً . فان انتقض النفي او اختلف الترتيب أهملت
نحو ما زيد الا شاعراً وما قائماً زيداً . واما لا فان
اريد بها نفي الواحد اُحِقَّتْ بها في العمل . غير انه
يُشْتَرَطُ فيها ان يكون معمولاً لها نكرتين نحو لا رجل
حاضراً . وان اريد بها نفي الجنس فلها حكم اخر كما
ستعلم

قوله عند اهل الحجاز لان التيسيين يهلونها فلا نعمل عندهم
 شيئاً. وقوله بشرط حفظ النفي اي بشرط بقاء معنى النفي. وقد
 فسّر بقوله فان انتقض النفي ومثّل له بقوله ما زيد الا شاعر
 فانه يقتضي اثبات الشاعرية لزيد لان نفيها عنه. وقوله ما قائم
 زيد يجوز ان يكون زيد فيه مبتدأ مؤخرًا او فاعلاً اغنى عن
 الخبر كما علمت في باب المبتدأ

وقوله اريد بها نفي الواحد اي نفي الواحد فقط من افراد
 الجنس. فاذا قيل لا رجل في الدار كان النفي لوجود رجل
 واحد فيها واحتمل ان يكون فيها رجلان او اكثر بخلاف التي
 يراد بها نفي الجنس فانها تنفي الجنس بأسره حتى لا يرد معها
 هذا الاحتمال

الفصل السابع

في ان واخوانها

هي إِنَّ وَأَنَّ وَكَانَ وَلَكِنَّ وَلَيْتَ وَلَعَلَّ. ويقال
 لها الحروف المشبهة بالافعال. وهي تعمل عكس عمل
 كان فت نصب الاسم وترفع الخبر نحو ان زيداً قائم
 ولعل الله غافره. وقس عليه. لكن أن المفتوحة الهمزة

لا بد لها من عامل يتسلط عليها فتأول مع خبرها
 بمصدر وهو الضابط فيها نحو بلغني أن زيدا قادم.
 أي بلغني قدوم زيد. ويلزم الخبر التأخير في هذا
 الباب ما لم يكن ظرفا أو مجرورا فيجوز توسطه نحو أن
 عندك أو في الدار زيدا. وقد تلحق هذه الحروف ما
 الزائدة فتكفيها عن العمل نحو انما زيد قائم. وتدخل
 لام الابتداء على ما تأخر من معمولي إن المكسورة فلا
 تغير شيئا من حكمه نحو ان زيدا قائم. وإن في الدار
 لزيدا. وقس على كل ذلك

قوله لا بد لها من عامل يشمل العامل اللفظي نحو علمت
 أنك محسن والمعنوي نحو عندي أنك فاضل. فان عاملها في
 الاول الفعل وفي الثاني الابتداء. وقيد العامل بكونه يتسلط
 عليها احترازاً من نحو علمت أن زيدا قائم. فان العامل معلق
 عنها باللام الداخلة على خبرها كما سنذكر في باب ظن فلا
 يتسلط عليها. ومن ثم تكون مكسورة الهمزة

وقوله وهو الضابط فيها أي ان تأويلها بالمصدر هو
 الضابط الذي تُعرف به لأنها ان لم تقبل التأويل كانت هي

المكسورة الهمزة. فان احتملت التأويل وعدمه نحو اول ما اقول
 اني احمد الله جانرا الفتح على تقدير اول ما اقوله حمد الله.
 والكسر على تقدير اول ما اقوله هذه العبارة التي هي اني احمد الله
 وقيد ما الداخلة على هذه الحروف بالزائدة احترازاً عن
 الموصولة نحو ان ما عندك حسن اي ان الذي عندك حسن.
 والمصدرية نحو ان ما تحسن مشكور اي ان احسانك مشكور.
 فانهما لا تكفان عن العمل وإنما تكفي الزائدة نحو انما زيد قائم.
 غير انهم اجازوا اعمال لبت في هذه الحالة فقالوا ليتما زيداً قائم
 بالنصب

وقوله تدخل لام الابتداء الى اخر قيد المعمول بالمتاخر
 اسماً كان او خبراً كما مثل لامتناع دخولها على ما تقدم فلا يقال
 ان لزيدي في الدار. وقوله لا تغير شيئاً من حكمه اي لا تؤثر فيه
 شيئاً لانها غير عاملة

واما بقية احكام هذا الباب فلم يتعرض لها لانها تقتضي
 كلاماً طويلاً وقد تفضي الى غراية ليست من شان هذه الرسالة

ويجوز مع الخبر مجرده المبتدأ مع خبره في التعريف والتكثير
والقدح والناخير وجوبا وجهلا واستناعا كما عرفت هناك فلا
حاجة الى التكرار

واعلم ان هذه الافعال ما عدا زال وقتي وليس تستعمل
نائبه كبقية الافعال فيستغني عن الخبر ويكون مرفوعها غائلا
كقوله

قد كان ما كان منا والله خير وانى

ويتصرف في كان بما لا يتصرف في غيرها من اخوانها
فتنع زائدة نحو ما كان لحسن زيدا. ويجوز حذفها مع اسمها بعد
ان ولو الشرطين كقوله قد قيل ذلك ان صدقا وان كذبا
وقوله لا يأمن الدهر ذو بغي ولو ملكا اي ان كان المقول صدقا
ولو كان ذو البغي ملكا. وينع خبرها فعلا ماضيا متبنا بقدر
كان زيد قد حضر. ويجوز حذف نون مضارعها الجزوم نحو
لم يك زيد قائما. وكل ذلك لا يتأتى في غيرها

الفصل الخامس

في كاد واخوانها

هي كاد واوشك وعسى وشرع واثنأ وطعن

وعلى ما أخذ وجعل في المشهور. ويقال لما افعال
المقاربة. وهي تعمل عمل كان غير ان خبرها لا يكون
الافعال مضارعاً رافعاً ضمير اسمها نحو كاد الفارس
يسقط وجعل الشاعر ينشد. والاكثر في معنى
واوشك اقتران خبرها بأن المصدرية نحو عسى الله
ان ياتي بالفتح. وعكسها كاد. وأما شرع واخواتها
فممتنع ذلك في اخبارهن البتة. ولا يشتق من هذه
الافعال المضارع لكاد واوشك. وحكمها يحفظ
القريب معها على الاطلاق.

من هذه الافعال كاد واوشك المقاربة. ومعنى للرجاء.
وشرع وما يلحق للشرع. ولكن قيل لما افعال المقاربة تغليباً.
وانما قال في المشهور لان من افعال المقاربة كرب وهلهل ايضاً.
ومن افعال الرجاء خرى واخلاق. ومن افعال الشرع
عقب وابعدا وفامر وغير ذلك. ولكن المشهور منها ما حكى
فانحصر عليه.

وقوله رافعاً ضمير اسمها لانه لا يجوز ان يرفع غيره فلا
يقال كاد الفارس بسقط رمة. وقوله لا يشتق الا مضارع لكاد

لاوشك هو المشهور في الاستعمال . وندر عجي اسم فاعلي لاوشك
واندر منه مجيئة لكاد

وقوله يُحَفِّظُ الترتيب معها على الاطلاق اي ان جميع هذا
الباب يتقدم الفعل فيه على الاسم والاسم على الخبر فلا يجوز
الاخلال بالترتيب

الفصل السادس

في ما ولا المجازينين

تُجَلُّ ما النافية على ليس عند اهل المجاز فتعمل
هذا العمل بشرط حفظ النفي والترتيب . نحو ما زيد
قائماً . فان انتقض النفي او اخلف الترتيب اُهِلَّت
نحو ما زيد الا شاعراً وما قائماً زيداً . واما لا فان
اريد بها نفي الواحد اُحْتَقَتْ بها في العمل . غير انه
يُشْتَرَطُ فيها ان يكون معمولاً لها نكرتين نحو لا رجل
حاضراً . وان اريد بها نفي الجنس فلها حكم اخر كما
ستعلم

قوله عند اهل الحجاز لان التيسير يهلونها فلا تغل عندهم
شيئاً. وقوله بشرط حفظ النفي اي بشرط بقاء معنى النفي. وقد
فسر بقوله فان انتقض النفي ومثله بقوله ما زيد الا شاعر
فانه يقتضي اثبات الشاعرية لزيد لانفيها عنه. وقوله ما قائم
زيد يجوز ان يكون زيد فيه مبتدأ مؤخر او فاعلاً اغنى عن
الخبر كما علمت في باب المبتدأ

وقوله اريد بها نفي الواحد اي نفي الواحد فقط من افراد
الجنس. فاذا قيل لا رجل في الدار كان النفي لوجود رجل
واحد فيها واحتمل ان يكون فيها رجلان او اكثر بخلاف التي
يراد بها نفي الجنس فانها تنفي الجنس بأسره حتى لا يرد معها
هذا الاحتمال

الفصل السابع

في ان واخواتها

هي **إِنَّ** و**أَنَّ** و**كَأَنَّ** و**لَكِنَّ** و**لَيْتَ** و**لَعَلَّ**. ويقال
لها الحروف المشبهة بالافعال. وهي تعمل عكس عمل
كان فت نصب الاسم وترفع الخبر نحو ان زيداً قائم
ولعل الله غافر. وقس عليه. لكن ان المفتوحة الهمزة

لا بد لها من عاملٍ يتسلط عليها فتأول مع خبرها
بمصدرٍ وهو الضابط فيها نحو بلغني أن زيدا قادمٌ.
أي بلغني قدوم زيدٍ. ويلزم الخبر التأخير في هذا
الباب ما لم يكن ظرفاً أو مجروراً فيجوز توسطه نحو أن
عندك أو في الدار زيدا. وقد تلحق هذه الحروف ما
الزائدة فتكشفها عن العمل نحو انما زيد قائمٌ. وتدخل
لام الابتداء على ما تأخر من معمولي إن المكسورة فلا
تغير شيئا من حكمه نحو ان زيدا قائمٌ. وإن في الدار
لزيدا. وقس على كل ذلك

قوله لا بد لها من عاملٍ يشمل العامل اللفظي نحو علت
أنك محسنٌ والمعنوي نحو عندي أنك فاضلٌ. فان عاملها في
الاول الفعل وفي الثاني الابتداء. وفيد العامل بكونه يتسلط
عليها احترازاً من نحو علت أن زيدا قائمٌ. فان العامل معلقٌ
عنها باللام الداخلة على خبرها كما سنذكر في باب ظن فلا
يتسلط عليها. ومن ثم تكون مكسورة الهمزة

وقوله وهو الضابط فيها أي ان تأويلها بالمصدر هو
الضابط الذي تُعرف به لأنها ان لم تقبل التأويل كانت هي

المكسورة الهمزة. فان احتملت التأويل وعدمه نحو اول ما اقول
اني احمد الله جانرا الفتح على تقدير اول ما اقوله حمد الله.
والكسر على تقدير اول ما اقوله هذه العبارة التي هي اني احمد الله
وقيد ما الداخلة على هذه الحروف بالزائدة احترازا عن
الموصولة نحو ان ما عندك حسن اي ان الذي عندك حسن.
والمصدرية نحو ان ما تحسن مشكور اي ان احسانك مشكور.
فانهما لا تكفان عن العمل ولما تكف الزائدة نحو انما زيد قائم.
غير انهم اجازوا اعمال ليت في هذه الحالة فقالوا ليتما زيدا قائم
بالنصب

وقوله تدخل لام الابتداء الى اخر قيد المعمول بالمتاخر
اسما كان او خبرا كما مثل لامتناع دخولها على ما تقدم فلا يقال
ان لزيدا في الدار. وقوله لا تغير شيئا من حكمه اي لا تؤثر فيه
شيئا لانها غير عاملة

واما بقية احكام هذا الباب فلم يتعرض لها لانها تقتضي
كلاما طويلا وقد تُنْضِي الى غراية ليست من شان هذه الرسالة

الفصل الثامن

في لا النافية للجنس

تعمل لا النافية للجنس هذا العمل في النكرات
 المتصلة بها. غير ان اسمها ان كان مضافاً او مشبهاً
 بالمضاف نُصِبَ لفظاً نحو لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ ولا
 راكباً فرساً في الطريق. وان كان مفرداً بُنِيَ على ما
 كان يُنصَّب به قبلها نحو لا رجل في الدار بالفتح. ولا
 مسلمين في الجاهلية بالياء. غير ان جمع المونث السالم
 يجوز فيه البناء على الفتح ايضاً نحو لا طبيبات في البلد.
 فان كان اسمها معرفة او منفصلاً عنها اُلغيت مكررةٌ
 نحو لا زيدٌ عندنا ولا عمرو. ولا في الدار رجلٌ ولا
 امرأة. فان تكررت على حكمها نحو لا حول ولا قوة
 الا بالله جاز اعمال المكررتين والغاؤها جميعاً.
 واعمال احداها والغاء الاخرى
 واعلم ان المشبه بالمضاف هو ما اتصل به شيء من

تمام معناه معمولاً كما رايت. او لمعلق به كالناطق
بجبر وما جرى مجراه

قوله ان كان مقرداً اراد بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مشبّه
به. فيدخل فيه المثنى والجمع. وذلك يستفاد من ذكره في
مقابلة المضاف

وقوله بُني على ما كان يُنصب به الى اخره اي بُني المفرد
وجمع التكسير على الفتح. والمثنى وجمع المذكر السالم على الياء.
وجمع المؤنث السالم على الكسرة. وقد نصّ على الفريقين
الاولين حيث قال لا رجل بالفتح ولا مسلمين بالياء. وأشار
الى بناء جمع المؤنث على الكسرة بقوله يجوز فيه البناء على الفتح
ايضاً. فيكون نصب المثنى في هذا الباب محلاً كما هو شأن
المبنيات الذي نبّه عليه في اول الكتاب

وقوله أُلغيت اي بطل عملها لفظاً ومحلاً فيرفع الاسم
بعدها بالابتداء. وقوله فان تكررت على حكمها اي اذا تكررت
مع كون اسمها نكرة متصلة بها. وقوله اعمال المكررين اي
اعمال المكررة وهي الاولى والمكررها وهي الثانية كقولهم المتضامنين
للمضاف والمضاف اليه والمتعاطفين للمعطوف والمعطوف عليه.
فيقال لا حول ولا قوة بفتح الهمزة. ولا حول ولا قوة برفعها.
ولا حول ولا قوة بفتح الهمزة ورفع الثاني. ولا حول ولا قوة

برفع الاول وفتح الثاني . وفي المسئلة وجه آخر وهو نصب الثاني مع فتح الاول . ولم يعتد به لضعفه فان قوما خصوه بالضرورة كتثوين المنادى المبني . وجعله بعضهم منصوبا باضمار فعل . واما اذا لم تتكرر لافي هذه الصورة فبتعين بناء الاول . ويجوز في الثاني الرفع والنصب . فيقال لا حول وقوة بفتح الاول ورفع الثاني او نصبه

وقوله معمولالة الى اخره اي ان ما اتصل بالمشبه بالمضاف قد يكون معمولالة كالفرس في قوله لا راكبا فرسا فانه معمول الراكب . وقد يكون معمولالما تعلق به نحو لا ناطقا بخير عندنا فان الخير معمول للباء التي تتعلق بالناطق . وكلا هذين المعمولين لا يتم معنى المشبه بالمضاف الا بهما . واراد بقوله ما جرى مجراه نحو لا حسنا وجهه في الدار ولا عشرين درهما عندي . وكذلك لا نازلا في الحى ولا صاعدا فوق المنبر وهلم جرا

الفصل التاسع

في ظن واخوانها

هي ظن وحسب وخال وزعم ورأى وعلم ووجد وما جرى مجراها ويقال لها افعال القلوب . وهي

تدخل على المبتدا والخبر بعد استيفاء فاعلها فتنصبها
 جميعاً على انها مفعولان لها . نحو ظننت زيداً صادقاً
 ووجدت العلم نافعاً وقس عليه . وقد توسط بينهما
 او تاخر عنها فيجوز اعمالها والغاؤها . غير انه يختار
 الاعمال في المتوسطة نحو زيداً ظننت صادقاً والالغاء
 في المتاخرة نحو زيدٌ صادقٌ ظننت

واعلم ان كل ما تصرف من الافعال الناسخة
 يعمل عمل الماضي منها فيجري مجراه في جميع الابواب

قوله ما جر مجراها يريد به ما دل على شك او يقين
 نحو توهم وعد ودرى وجعل بمعنى اعتقد ونحو ذلك . وقوله
 والالغاء في المتاخرة الى اخره اي ان الجزءين برقعان مبتدأ
 وخبراً ويكون الفعل في معنى الظرف . فاذا قيل زيدٌ صادقٌ
 ظننت كان معناه زيدٌ صادقٌ في ظني . وحينئذ لا يكون له
 مفعول . وهكذا القول في الغاء المتوسطة

واعلم ان من احكام هذه الافعال التعليق وهو ابطال
 العمل لفظاً لا معنى . وذلك انما يكون اذا اعترض دونها ماله
 صدر الكلام مثل لام الابتداء نحو علمت لزيد قائم . وما النافية

نحو ظننت ما زيدٌ صادقٌ. وإداة الاستفهام نحو ما علمت أزيدٌ
عندك أم عمرو بالرفع لفظاً في الجميع والنصب محلاً. ولم يتعرض
له لدخوله تحت التنبيه الذي يذكر في آخر الباب التالي

ومن خصائصها جواز وقوع فاعلها ومنعوها ضميرين
لواحد نحو علمتني قاصراً بضم التاء أي علمت نفسي بخلاف بقية
الافعال

وقد تدخل هزة النفل على راءٍ وعلم فتزيدهما منعولاً
ثالثاً نحو أرى الله الناس أيوب صابراً وأعلم آياه صديقاً
وقوله كل ما تصرف من الافعال الناصخة يشمل كل
ما يليها من الافعال. فيقال لا تكن بخيلاً. وأعجبي كونك
هادفاً. ولا يكاد الخيل يجود. واظن زيدا أميناً. وزيدٌ مظنونٌ
شجاعاً. وهلم جرا في البوافي



الْبَابُ السَّابِعُ

في منصوبات الأسماء وفيه تسعة فصول

الفصل الأول

في المفعول المطلق

المفعول المطلق هو ما فعَّله الفاعل كضربته
ضرباً. فان ساوى معناه معنى فعله كما رايت قيل له
المؤكد. وان زاد عليه بافادة عدد كضربته ضربتين
او نوع كضربته ضرب الظالم فهو المبين
واعلم ان كل ما دلَّ على المصدر الواقع في هذا
الباب ينوب عنه فينتصب انتصابه كجلست قعوداً.
وضربته ثلث ضربات. وقعدت القرفصة. وقس
عليه

قوله هو ما فعَّله الفاعل اي هو نفس الامر الصادر عن

الفاعل . وذلك يستلزم كونه مصدرًا كالضرب في المثال الذي ذكره فإنه هونفس الامر الصادر عن الضارب . وقوله فان ساوے معناه الى اخره تقسيم لهذا المفعول فإنه قد يكون مساويًا لفعله في المعنى كالضرب بالنسبة الى ضَرَبَ فإنه لا يزيد على معناه شيئًا ولكن يؤكده فقط . ولذلك يُقال له المؤكِّد . وقد يكون زائدًا عليه بدلالة على عددٍ لوقوعه كضربته ضربتين او ضربات . او على نوعيته له كضربته ضرب الظالم او ضرب المؤدِّب . فإنه مع تضمنه معنى الفعل يفيد بيان العدد او النوع ولذلك يُقال له المبيِّن

وقوله ما دلَّ على المصدر يشمل ما دلَّ على حقيقته او عدده او نوعه . وقد مثَّل الاول بما يرادفه في المعنى . وللثاني بما يدلُّ على عدده . والثالث بما يدلُّ على نوعه كما ترے . وما يدلُّ عليه ايضا اسم الاشارة كضربته ذلك الضرب . واسم الآلة كضربته سوطًا . والصفة كضربته اشدَّ الضرب . وكذلك ما دلَّ على كلفه له او جزئيه منه كضربته كلَّ الضرب وعرفته بعض المعرفة ونحو ذلك

واما نصرف المفعول المطلق في التثنية والجمع فقد مرَّ الكلام عليه في تصرف الاسماء المشاركة للفعل فاغنى عن التكرار

الفصل الثاني

في المفعول به

المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل كضربت
زيداً. غير ان الفعل يصل اليه تارة بنفسه فيُنصب كما
رايت ويقال له الصريح. وتارة بواسطة الحرف فيجرُّ
كذهبت بزيد ويقال له غير الصريح. وهو قد يكون
واحداً كما مرَّ. وقد يكون متعدداً كما عطيت زيدا
درهماً وأريتُهُ الهلال طالعاً

واعلم ان من المفعول به المُنادى معوّضاً فيه
بحرف النداء عن فعله المحذوف. غير انه ان كان
مفرداً معرفة يُبنى على ما كان يُرفع به قبل النداء نحو
يا زيدُ ويا رجلُ لمعينٍ بالضم. ويا زيدون ويا مومنون
بالواو. والّا جرى على نصبه نحو يا عبداً لله ويا رجلاً
لغير معين. فان كان معرفاً باللام امتنع دخول
حرف النداء عليه. فجعل تابعاً لأيّ تُنادى مبنيةً

على الضم ملحقه بها التنبيه . فيرفع اتباعاً للفظها نحو
يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ . وقس عليه

قوله فَيَجْرُ كذهبت بزيد أي أنه يُجْرُ لفظاً بالحرف ولكنه
يُنْصَبُ محلاً بالمعنى لان معناه اذهبت زيدا

وقوله من المفعول به المُنَادَى أي ان المُنَادَى شعبة من
المفعول به لان اصل يا عبد الله مثلاً انا دي عبد الله . فحذف
فعل النداء وَعَوِضَ عَنْهُ بحرفه . وحروف النداء خمسة وهي يا
وَأَيَّاهُ وَيَا وَيَا وَيَا وَيَا

وقوله ان كان مفرداً الى اخره اراد بالمفرد ما يقابل
المضاف والمشبّه به فدخل فيه المثنى والمجموع كما مر في باب
لا النافية للجنس . وهو يُبَيِّنُ على ما كان يُرْفَعُ به قبل النداء .
فَيُبَيِّنُ الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع المونث السالم على الضم
نحو يا زيد ويا رجال ويا مؤمنات . والمثنى على الالف وجمع
المذكر السالم على الواو نحو يا رجالان ويا مؤمنون . وكله في محل
النصب على المفعولية

وقوله وَالْأَجْرَى على نصبه أي وان لم يكن مفرداً معرفة
جرى على النصب الذي هو شان المفعول به نحو يا عبد الله
ويا رجلاً لغير معين بنصب الاول لانه غير مفرد وان كان
معرفة والثاني لانه غير معرفة وان كان مفرداً

وقوله فُجِّلَ تابعاً لأيّ اي انها تكون في المنادى ويكون
هو تابعاً لها. فان كان مشتقاً نحو يا أيها الفاضل فهو نعت.
وان كان جامداً نحو يا ايها الرجل فهو عطف بيان. وتلحقها علامة
التانيث دون التثنية والجمع فيقال يا أيها المرأة ويا أيها
الرجلان والرجال

ولا يخفى ان هذا الباب متسع الاطراف لاسيلا الى استيفاء
الكلام عليه في مثل هذه الرسالة فاقصرنا على ما اقتصر عليه
المصنف مما نخمله قوة المبتدئ

الفصل الثالث

في المفعول فيه وهو الظرف

المفعول فيه هو ما وقع فيه الفعل من اسم زمان
او مكان مبهم كهمت يوماً ومشيت ميلاً ويقال له
الظرف. فان لم يكن اسم المكان مبهماً امتنع اتصابه
ظرفاً فحرف بالحر فكلست في الدار بخلاف اسم
الزمان فانه يُنصب مبهماً كما رايت. او مختصاً كهمت
يوم الجمعة. غير ان من الظروف ما يخرج تارة عن

الظرفية كذا يوم العيد ويقال له المتصرف. ومنها ما يلزم الظرفية ونحوها كجلست عند زيد وجئت من عنده ويقال له الغير المتصرف

واعلم ان من الظروف الغير المتصرفة ما يلزم الاضافة الى الجملة كجئت اذ جاء زيد وجلست حيث جلس الامير فيلزم البناء. ومنها ما يلزم الاضافة الى المفرد كجئت قبل الصبح وجلست فوق المنبر فيعرب ما لم يُحذف المضاف اليه منوي المعنى كجئت قبل وجلست فوق فيعرض عليه البناء

قوله يلزم الظرفية ونحوها اراد بنحو الظرفية المجزأ بالحرف كما في قوله جئت من عنده فان عند لا تستعمل الا ظرفا كما في المثال الاول او مجرورة كما في الثاني

وقوله يلزم الاضافة الى الجملة الى اخره اي يضاف اليها وجوبا فيبنى بناء لازما بخلاف ما يضاف اليها جوارزا كيوم وحين ونحوها فانه يجوز فيه الاعراب والبناء. غير ان المختار بناؤه اذا أُضيف الى الجملة المصدرية بامض واعرابه اذا أُضيف الى المصدرية بمضارع او اسم. فيبنى على الفتح في نحو دخلت على

حين غَلَّ الحَاجِبُ. وَيُعَرَّبُ فِي نَحْوِ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ
صَدَقَهُمْ

وَقَوْلُهُ مَا لَمْ يُحَذَفِ الْمُضَافُ إِلَيْهِ إِلَى آخِرِهِ أَيُّ أَنْ هَذَا
الظَرْفُ يَكُونُ مَعْرَبًا إِلَّا إِذَا حُذِفَ الْمُضَافُ إِلَيْهِ وَنُويَ مَعْنَاهُ
دُونَ لَفْظِهِ فَيُنْبَنَى عَلَى الِضْمِّ كَجِئْتُ قَبْلُ وَانْصَرَفْتُ بَعْدُ أَيُّ قَبْلُ
الْقَوْمِ مِثْلًا وَبَعْدَهُمْ. وَكَذَا جَلَسْتُ فَوْقُ أَوْ تَحْتُ. فَإِنْ نُويَ لَفْظُ
الْمُضَافِ إِلَيْهِ أَيْضًا أُعْرِبَ غَيْرُ مَنْوُونٍ كَالْمُضَافِ مَعَ ذِكْرِ الْمُضَافِ
إِلَيْهِ فَيُقَالُ جِئْتُ مِنْ قَبْلِ مَكْسُورًا بِلا تَنْوِينٍ. فَإِنْ لَمْ يُنَوَّ لَفْظُهُ
وَلَا مَعْنَاهُ أُعْرِبَ مَنْوِنًا كَسَاءً يُقَالُ جِئْتُ قَبْلًا وَمِنْ بَعْدِ
وَاعْلَمْ أَنَّ مَا يُنْصَبُ عَلَى الظَّرْفِيَّةِ اسْمُ الْمَكَانِ الْمَشْتَقُّ مِنْ
لَفْظٍ عَامِلٍ كَجِئْتُ مِنْ مَجْلَسِ الْقَوْمِ. وَقَدْ يَنْبَغِي الْمَصْدَرُ عَنِ الظَّرْفِ
وَهُوَ نَادِرٌ فِي الْمَكَانِ كَجِئْتُ قَرَبَ الْأَمِيرِ وَكَبِيرٌ فِي الزَّمَانِ
كَجِئْتُ طُلُوعَ الشَّمْسِ

الفصل الرابع

في المفعول له

المفعول له هو ما وقع الفعل لاجله من مصدرٍ
يشاركه في الزمان والفاعل كهربت خوفًا. فَإِنْ لَمْ

يكن كذلك وجب جرّه بحرف التعليل كقصده
 لفائدة منه. على ان ما كان على حكمه يجوز فيه الجر
 ايضاً كهرت للخوف. فان اقدرن بأل ترج جرّه
 كهرت للخوف. وان أضيف استوى الامر ان كهرت
 خوف القتل او الخوفه. وقس عليه

قوله فان لم يكن كذلك الى اخره اي يجب جر المنعول
 له بحرف التعليل اذا لم يكن مصدرًا مشاركًا للفعل في الزمان
 والفاعل. كما اذا كان غير مصدر نحو جيتك للماء. او كان مصدرًا
 غير مشارك للفعل في الزمان نحو زرتك اليوم لآكرامك لي
 امس. او غير مشارك له في الفاعل نحو زرتك لآكرام قومك
 لي. وقد جمع الثلاثة في قوله قصده لفائدة منه. فان الفائدة
 ليست بمصدر. ولا تشارك القصد في الزمان لانها متاخرة عنه.
 ولا في الفاعل لان المفيد غير القاصد

وحرف التعليل يشمل اللامر كما في الامثلة. والبة كقتل
 فلان بذنبه. ومن كسكر زيد من الخمر. وفي كقتل كليب في ناقة
 واعلم ان المصدر الواقع مفعولاً لا يكون الا قليلاً
 كالخوف ونحوه فلا يقال زرتك درساً للكتاب

الفصل الخامس

في المنعول معه

المنعول معه هو ما وقع الفعل بمصاحبتِه مذكوراً
 بعد واو المعية كمشي زيد والطريق . اي مع الطريق .
 وحكمه ان لا يصح عطفه بالواو . اما من جهة المعنى
 كما رايت . واما من جهة اللفظ كمشيتُ وزيداً لما
 ستعلم . فان صح العطف كجاء الامير والجيش ضعف
 الصب

قوله مذكوراً حال من الهاء في مصاحبتِه . والمعية نسبة
 الى مع اي بعد الواو التي تفيد معنى مع وهو المصاحبة . وقوله
 من جهة المعنى كما رايت اية كما رايت في المثال . لان العطف
 فيه يقتضي التشريك في الحكم فيستلزم نسبة المشي الى الطريق
 ايضاً وهو باطل . وقوله كمشيتُ وزيداً لما ستعلم اي لان العطف
 على الضمير المتصل لا يجوز الا بعد تأكيد الضمير المتصل
 فيقال مشيت انا وزيدُ كما سيذكر في باب العطف

الفصل السادس

في المُسْتَثْنَى

المُسْتَثْنَى مَا أُخْرِجَ مِنْ حُكْمِ مَا قَبْلَهُ بِأَحَدِ
 أَدَوَاتِ الِاسْتِثْنَاءِ وَهِيَ إِلَّا وَغَيْرُ وَسْوَى وَعَدَا وَخَلَا
 وَحَاشَا. غَيْرَ أَنَّ المُسْتَثْنَى بِالْآنِ كَانَ الْكَلَامُ قَبْلَهَا
 مُوجِبًا نَصِبٍ عَلَى الِاسْتِثْنَاءِ نَحْوَ قَامَ الْقَوْمُ الْآزِيدًا.
 وَالْأَتَرَجُّ اتِّبَاعُهُ مُبَدَلًا مِنَ المُسْتَثْنَى مِنْهُ نَحْوَ مَا قَامَ
 أَحَدُ الْآزِيدِ. فَإِنْ لَمْ يُذَكَّرِ المُسْتَثْنَى مِنْهُ تُفَرِّغُ الْعَامِلُ
 لَهُ الْفَجْرَ عَلَى مُقْتَضَاهُ أَبَدًا نَحْوَ مَا قَامَ الْآزِيدُ. وَمَا
 رَأَيْتُ الْآزِيدًا. وَإِنَّمَا المُسْتَثْنَى بِأَخَوَاتِهَا فَإِنْ اسْتُثْنِيَ
 بِغَيْرِ وَسْوَى جَرَّ بِالْإِضَافَةِ وَجَرى عَلَيْهِمَا مَا كَانَ
 يَسْتَحِقُّهُ مَعَ الْأَمْنِ النِّصْبُ وَالِاتِّبَاعُ وَالْجَرى عَلَى
 مُقْتَضَى الْعَامِلِ كَمَا عَلِمْتُ. وَإِنْ اسْتُثْنِيَ بَعْدًا وَخَلَا
 وَحَاشَا فَإِنْ قُدِّرَتْ أَفْعَالًا نَصِبٌ مَفْعُولًا بِهِ كَجَاءَ
 الْقَوْمُ عَدَا زَيْدًا. وَإِنْ قُدِّرَتْ حُرُوفًا جَرَّ بِهَا كَقَامَتْ

الجماعة حاشا زيد. فان تقدمت بها المصدرية تعينت
فصليتها فتعين النصب

قوله ولا نرجح اتباعه اي وان لم يكن الكلام موجبا نرجح
اتباع المستثنى على نصبه. ويدخل تحت غير الواجب المنفي كما
في المثال. والواقع في سياق الاستفهام او النهي نحو هل قام
احد الا زيد ولا يتم احد الا بكر

وقوله جرى عليها ما كان يستحقه الى اخره اي جرى على
غير وسوى ما كان يستحقه الا تثنى بالامن الاعراب. فيقال
قام القوم غير زيد بنصب غير وجوبا. وما قام احد غير زيد
بنصبها على الاستثناء جوازا ورفعها على البدلية مرجحا. وما
قام غير زيد وما رايت غير زيد باجرائها على مقتضى العامل.
وهكذا القول في سوى

وقوله نصب مفعولا به الى اخره مبني على ان عدا بمعنى
جاوز وفاعلها ضمير يعود الى شيء من المستثنى منه اي جاوز
القائم منهم او بعضهم زيدا. وكذا القول في خلا وحاشا على
تضمين الاول معنى المجاوزة والثانية معنى المجانبية

وقوله وان قدرت حروفا لان هذه الادوات الثلث تعد
من حروف الجر فيجر ما بعدها بها. وقوله فان تقدمتها
المصدرية الى اخره قيد ما بالمصدرية احترازا من تقديرها

زائدة كما ذهب بعضهم فيجوز الجرُّ معها على نقد برهن حروفاً
بخلاف المصدرية فانها تختص بالافعال فلا سبيل معها الى
نقد بر الحرفية واذلك يتعين النصب

واعلم ان الاستثناء الذي يُذكر فيه المُستثنى منه ينقسم
الى متصل وهو ما كان فيه المُستثنى من جنس المُستثنى منه
كما في نحو قام القوم الا زيداً. ومنقطع وهو ما ليس كذلك.
وهذا يتعين فيه النصب على كل حالٍ نحو قام القوم الا جلاً
وما قام احدٌ الا بغيراً. وقد يُستثنى بليس ولا يكون فيضمَر فيها
الاسم على ما مرَّ في عدا ويُصَب ما بعدها خبراً لها نحو قام القوم
ليس زيداً او لا يكون زيداً. وكل ذلك نادرٌ في الاستعمال

الفصل السابع

في الحال

الحال ما يبيِّن هيَّة الفاعل او المفعول به كجاء
زيدٌ راكباً وركبت الفرس مسرجاً. وحكمها ان تكون
نكرةً مشتقةً وصاحبها معرفة كما رايت. فان وقعت
المعرفة في تأويل النكرة او الجامد في تأويل المشتق
جاز وقوعها حالاً كجاء الامير وحده اي منفرداً. وطلع

القمربدرأي كاملاً. وإن تخصصت النكرة جانر
محيي الحال عنها كجاءني رجلٌ عالمٌ ركباً
واعلم ان الحال قد تقع جملةً خبرية مرتبطة
بضمير صاحبها كجاء زيدٌ يركض. فإن خلت منه
رُبطت بالواو كجاء والشمس طالعة. وقد تُربط بهما
جميعاً كجاء ويدهُ على راسه. فإن صُدّرت بماضٍ مثبتٍ
لَزِمَتْ قدم مع الواو مطلقاً كجاء وقد ركب. وذهب
وقد طلع الفجر

قوله هبة الفاعل او المفعول به اي الصفة التي وُجد
احدهما عليها في حال مباشرة الفعل كالركوب والجلوس ونحو
ذلك. وهما يشملان ما كان فاعلاً او مفعولاً في اللفظ كما في
المثالين. او في المعنى كاعجبي قيام زيدٍ مسرعاً. وساءني ضرب
الاسير مغلولاً. ومررت بهندٍ جالسة. وضرب اللص مجرّداً
وقوله ان تخصصت النكرة بريد بتخصيصها تقريبا من
المعرفة بفحو الوصف والاضافة والتعميم وغير ذلك كما مر في باب
الابتداء. فإن لم تخصص بشيء من ذلك وجب تقديم الحال
عليها نحو جاءني ركباً رجلٌ

وقوله تقع جملة الى اخره قيد الجملة بالخبرية اجترأ عن
الانشائية كما مر في خبر المبتدأ لان الحال حكم على صاحبها بالخبر
بالنسبة الى المبتدأ. ولذلك اشترطوا ارتباطها هنا كما اشترطوه
هناك. وكما يأتي شبه الجملة هناك يأتي هنا ايضا نحو جاء زيد على
فرسه واقبل الامير تحت رايته

وقوله فان صدرت بماضي مثبت الى اخره قيد بال مثبت
لانه لو كان منفيًا لم تدخل عليه قد نحو جاء زيد وما ركب
وقوله مع الواو مطلقا اي مرتبطة بالضمير كما في قوله جاء وقد
ركب او بالواو كما في قوله ذهب وقد طلع الفجر

وربما جاء الماضي المثبت بدون الواو وقد كفوله
واني لتعروني لذكر الكهزة كما انتفض العصفور بلله القطر
كما جاءت الجملة الاسمية بدون الواو كفوله
اذا نكرتني بلدة او نكرتها خرجت مع البازي علي سواد
فان قول الاول بلله القطر وقول الثاني علي سواد حالان
مجردنان من كل ما ذكر وهو نادر في الاستعمال

الفصل الثامن

في التمييز

التمييز ما يبين ايهام ذات او اجمال نسبة. وحكمة

ان يكون نكرة جامدة، غير ان ما يبين ايهام الذات
 يكون مفسراً المفرد باعتبار جنسه. فيكون في الغالب
 موزوناً كعنديه مثقال ذهباً. او مكياً كاشترت
 صاعين تمرأ. او معدوداً كاخدت عشرين درهماً. وما
 يبين اجمال النسبة يكون مفسراً للجملة باعتبار جهة
 تعلق النسبة الواقعة فيها. فيكون في الغالب منقولاً
 عن الفاعل كطاب زيد نفساً. اي طابت نفس زيد.
 او عن المفعول كرفعت الشيخ قدراً. اي رفعت قدر
 الشيخ. او عن المبتدأ كزيد اكثر منك مالاً. اي مال
 زيد اكثر من مالك. وكل ذلك يكون بعد تمام ما
 يفسره كما رايت. ما لم يكن المفسر اسم عدد لعشرة فما
 دون او مائة فما فوق فيجب اسقاط ما به التمام من
 تنوين ونحوه مضافاً الى المعدود كعشرة دراهم ومائتي
 دينار. فان كان لغير عدد من المفردات جاز ذلك
 فيه كمثقال ذهب ونحوه

واعلم ان اسم العدد من ثلثة الى عشرة يخالف
المعدود في التذكير والتانيث. فيقال ثلثة رجال
وعشر نساء. فان اجتمعت العشرة مع ما دونها
طابقت المعدود بنفسها. فيقال ثلثة عشر رجلاً وثلث
عشرة امرأة. غير انها تتركب مع ما قبلها فيبينان على
الفتح ما لم يكن مثني فيعرب بنفسه كالضاف. فيقال
جاءني اثنا عشر عبداً وملكيت اثنتي عشرة أمة. وقس
على كل ذلك ما جرى مجراه

قوله ايهام ذات اي شيوعها بحيث لا تعرف من اي
الاجناس هي كالرطل فانه يصلح لكل موزون. فاذا قيل رطل
عسلًا علم انه من جنس العسل فارفع الابهام. وقوله اجمال
نسبة يريد النسبة الواقعة بين امرين على سبيل الاجمال
كنسبة الطيب الى زيد في قولك طاب زيد. فان الطيب يحتمل
ان يكون من جهة نفسه او داره او مولده او غير ذلك. فاذا
قيل طاب زيد نفساً تعين ان يكون من جهة نفسه فاندفع
الاجمال

وقوله يكون في الغالب موزوناً الى اخره لانه قد يكون

ممسوحاً نحو لي جريبٌ فخلّاً. وقد يكون شبه المسحوق ايضاً نحو ما في السماء موضع راحةٍ سحاباً. او شبه الموزون نحو ليس عندي ثقل خردلية ذهباً. او شبه المكمل نحو عندي خايةٌ عسلاً. وقوله يكون في الغالب منقولاً الى اخره لانه قد يكون غير منقول عن شيء نحو امثالاً الا انه ماء

وقوله بعد تمام ما يفسره يشمل التام اللفظي بالتنوين ونون التثنية والجمع في المفرد. والتام التركيبي في الجملة. وقوله من التنوين ونحو بيان لما به التام احتراز به عن التام التركيبي اي اذا كان المفسر اسم عدد كما ذكر يجب اسقاط التنوين ونحو منه. ولا يخفى ان المراد بنحو التنوين نون التثنية والجمع وهما تسقطان مثله عند الاضافة

وقوله لعشره فا دون اي الى الثلاثة لان الواحد والاثنين لا يميز لهما. وقوله او مائة فا فوق اي الى الالف لانه منتهى اصول الاعداد

وقوله اسم العدد من ثلاثة الى اخره يدخل تحته الآحاد الواقعة في العقود من واحد وعشرين الى تسعة وتسعين فيقال واحد وعشرون رجلاً واحدى وعشرون امرأة وهكذا الى تسعة وتسعين بغيراً وتسع وتسعين ناقة. وقوله طابقت المعداد بنفسها اشارة الى استمرار ما يصحبها من الآحاد على مخالفتها للمعداد. وقد اوضح ذلك بقوله ثلاثة عشر رجلاً وثلاث عشرة

امراً. وقوله ما لم يكن مثنى الى اخره اية ان الجزء بن يُنيان
على الفتح ما لم يكن الجزء الواقع قبل العشرة مثنى فيُعرب وحده
مجرداً من نون الثنية كالمضاف وتبقى العشرة على بنائها
واعلم ان شين العشرة مفتوحه كيفما وقعت الا في المركبة
لمؤنث نحو خمس عشرة امرأة فيجوز فيها الفتح والسكون

الفصل التاسع

في احكام آخر للكلام

كل ما استغنى الكلام عنه جاز حذفه كالمبتدأ في
نحو سورة انزلناها. والخبر في نحو زيد قائم وعمرؤ وكل
ما احتاج اليه وجب اثباته ولو كان فضلة كالحال في
نحو لا تمش في الارض مرحاً. والتمييز في نحو عندي
عشرون درهماً. وكل ماله صدر الكلام وجب تقديمه
ولو كان حقه التأخير كاسم الاستفهام الواقع خبراً في
نحو اين الطريق. واسم الشرط الواقع مفعولاً به في
نحو آيا تضرب أضرب. وكل ما استعمل محصوراً

وجب تاخيرهُ ولو كان حقهُ التقديم كالفاعل في نحو
انما ضرب عمرًا زيدٌ. والمبتدأ في نحو ما في الدار الازيدٌ.
وكل ذلك مطردٌ في جميع الابواب فقس عليه
بالاستقراء

واعلم ان المراد بما له صدر الكلام هو ما دلَّ على
معنى في كلام كالاستفهام والنفي والتوكيد ونحو ذلك.
وكُلُّهُ لا يخطأه العامل الى ما بعده او قبله. فلا يُقال
زيدًا هل ضربت. ولا علمتُ ما زيدًا عندك بالنصب
فيها فتنبه

قوله سورة انزلناها اي هذه سورة. وقوله زيدٌ قائمٌ وعمرو
اي وعمرو قائمٌ او كذلك. ومن هذا القبيل حذف فاعل
المصدر في نحو سرني قتل الظالم للاستغناء عنه
ومن قبيل اسم الاستفهام الواقع خبرًا ما يقع منه حالًا
نحو كيف جئت. او ظرفًا نحو متى انيت. او مفعولًا به نحو من
رايت. او مفعولًا له نحو لما ذا قتت. وهكذا حكم المضاف الى اسم
الاستفهام نحو ابن من انت و غلام من رايت ولاية حاجه جئت.
وقوله ما دلَّ على معنى الى اخره اي ان الذي يستغنى

التصدير في الكلام الذي دخل عليه هو ما يدل على معنى من
معاني الحروف مستفاد منه في الكلام كالاستفهام والنفي
والشرط والتمني والترجي والتوكيد وهو معنى إن المكسورة
ولام الابتداء. وكل ذلك لا يعمل ما قبله في ما بعده ولذلك
يجب الرفع في نحو علت كزيد قائم. ولا ما بعده في ما قبله فلا
يقال عندك ان زيدا جالس. وقد جمعها بقوله لا يخطأه العامل.
وعلى ذلك يجزى كل ما اتى من هذا القبيل او سيأتي بطريق
الاجمال ففس عليه بالاستقراء



الباء الثمنا

في المنفوضات وفيه ثلثة فصول

الفصل الاول

في حروف المنخفض واحكامها

يُخَفِّضُ الاسم بدخول حرفٍ عليه او اضافة اسمٍ
اليه. غير ان من الحرف ما يشترك بين الظاهر
والمضمرة منه. وهو من والى وعن وعلى وفي واللام
والباء. كخرجت من الدار الى السوق ورحلت عنه
وقس عليه. ومنه ما يختص بالظاهر. وهو رُبَّ ومُدُّ
ومُنْذُ وحَتَّى والكاف وواو القسم وتأوهُ. غير ان رُبَّ
تختص بالنكرة موصوفةً نحو رُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتهُ.
ومذ ومنذ بالزمان نحو ما رأيتهُ مذ يومين او منذ يوم

الجمعة. وحتى بالآخر نحو صمّت حتى المغرب. والثاء
باسم الجلالة فيقال تالله لا غير. واما الاضافة فسياتي
الكلام عليها

قوله بشرك بين الظاهر والمضمر اي يدخل على كل منهما
كما مثل غير ان الى وعلى ثقلب الفها ياء مع المضمر باسم
واللام تكسر مع الظاهر وياء المتكلم وتفتح مع بنية الضمائر نحو
لنا ولم وهلم جرا. واما الياء فهي مكسورة مع الجميع ظاهراً ومضمراً
وقيد النكرة مع رُب بكونها موصوفة لانها عند المحققين
مبتدأ زيدت عليها رُب لافادة التقليل. فهي بحاجة الى
التخصيص بالوصف. والمخارفي جوابها ان يكون ماضياً كما
مثل. وكثر حذفها بعد الواو مع بقاء عملها كقوله وليل كوج البحر
ارخي سدوله اي ورُب ليل. وبعضهم يجعل العمل للواو على
النيابة عنها. وتلحقها ما الزائدة فتكفها عن العمل. وتدخل
حينئذ على الجمل الاسمية والفعلية نحو ربما زيد قائم وربما قام
زيد

واما مذ ومنذ فقد تكونان ظرفين فيرفع الاسم بعدها
بالابتداء مخبراً عنه بهما نحو ما رايت مذ يومان. وتدخلان
الافعال نحو ما رايت مذ رحل القوم
واما حتى فلا بد ان يكون مجرورها آخر كالمغرب بالنسبة

الى النهار. او متصلاً بالآخر نحو سهرت حتى مطلع الفجر. فلا
يقال سهرت حتى نصف الليل. وفي كل هذه الاحرف تفاصيل
شئ لا تليق بهذا المختصر

الفصل الثاني

في الاضافة ومنعلقاتها

الاضافة نسبة اسم الى آخر على معنى حرف جرٍ
مُقَدَّرٍ. وحكما ان يُجَرَّد المضاف من التنوين ونون
التثنية والجمع جارياً على مقتضى العوامل. ويجرَّ
المضاف اليه ابداً. فان كان ظرفاً للمضاف كعرب
الحجاز فالاضافة بمعنى في. او جنسالة كخاتم فضة فهي
بمعنى من. والافبعنى اللام مطلقاً. وهي تفيد المضاف
تعريفاً ان كان المضاف اليه معرفة. او تخصيصاً ان
كان نكرة كما رايت. ولا تصحب أل في مضاف على
الاطلاق. ولا تكون في التحقيق الا بين المفردات. فان
اضيف الى جملة كقمت حين قام زيد فهي مقدرة

بالمفرد اي حين قيامه ولذلك جازت الاضافة اليها
واعلم ان من الاضافة ما يكون فيها المضاف صفةً
والمضاف اليه معمولاً لها. فلا يُعتبر فيها تقدير الحرف
ولا تفيد الا تخفيفاً في اللفظ بحذف التنوين ونحوه
كضارب زيد وحسن الوجه ومعمور الدار. وهب
تصب ال في المضاف الى مصحوبها كالضارب
الرجل. فان تجرّد منها المضاف اليه امتنعت المسئلة
مالم يكن المضاف مثني او مجموعاً بالنون فتجوز كجاء
الضارب يا زيد والضاربوه. وتُعرف الاولى بالمعنوية
وهذه باللفظية

قوله بمعنى اللام مطلقاً اي كيفما كان لان ذلك قد يكون
تحقيقاً كغلام زيد اي غلام لزيد. وقد يكون تقديرًا كذي مال
وعند زيد. فان اللام لا يمكن التصريح بها فيهما ولكن يُقدّر لها
مرادف يُصرّح معه باللام كصاحب ومكان ونحو ذلك. وقوله
كما رايت اشارة الى قوله عرب الحجاز وخاتم فضة فانها افادت
الاول تعريقاً والثاني تخصيصاً

وقوله لا تكون في التحقيق الى اخره تطبيق لها على ما نقرر
في تعريفها من كونها نسبة اسم الى اسم اخر. وذلك انما يكون في
بعض الظروف نحو قمت حين قام زيد وجلست حيث جلس
الامير. فان الظرف فيها مضاف الى الجملة لفظاً. ولكن مضاف
الى المفرد تقديره اية قمت حين قيام زيد وجلست مكان
جلوس الامير

وقوله من الاضافة ما يكون فيها الى اخره تفريع على ما
ذكره منها اي ان من الاضافة اضافة يكون فيها المضاف صفة
والمضاف اليه معمولاً لتلك الصفة. وذلك يستلزم كون الصفة
اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة كما افاد تميّله لان لمن حق
العمل. وكونها بمعنى الحال او الاستقبال لانه شرط في عملها كما
ستعلم. فان كانت الصفة بمعنى الماضي كقاتل الحسين او المضاف
اليه ليس معمولاً لها كافضل القوم كانت الاضافة معنوية

وقوله لا يعتبر فيها تقدير الحرف اي لا ينظر فيها الى
معنى حرف الجر المقدّر في الاضافة المعنوية لانها لا تدل على ما
تدل عليه تلك من النسبة المقتضية لمعنى الحرف. وانما يراد بها
تخفيف اللفظ بحذف التنوين او نون التثنية والجمع او غير
ذلك مما يذكر في المطولات. لان ضارب زيد مثلاً اصله
ضارب زيداً مخفف بحذف تنوينه باقياً على تنكيره. ولذلك صح
وصف النكرة به نحو مررت برجل ضارب زيد بخلاف ما في

المعنوية

وقوله فان تجرد منها الى اخره اي اذا تجرد المضاف اليه
من ال مع اقتران المضاف بها امتنعت الاضافة لعدم التخفيف
فلا يقال الضارب زيد اذ لم يكن الضارب منوًناً فحذف تنوينه
للاضافة . فان كان المضاف مثنًى او مجموعاً بالنون جازت
الاضافة لحصول التخفيف بحذف نونه كجاء الضاربا زيد
والضاربوا عمرو

وقوله تُعرَف الاولى الى اخره لان الاضافة الاولى تفيد
امراً معنويّاً وهو التعريف او التخصيص . والثانية تفيد امراً لفظيّاً
وهو التخفيف فتُسَمَّى كل واحدة بما يستفاد منها

الفصل الثالث

في ما يلزم الاضافة

اذا كان الاسم ناقص الدلالة بنفسه ككلّ وبعض
وجبت اضافته الى ما تتم دلالته به . نحو جاءني كل
القوم ورايت بعض الجماعة . فان لم يُضَف لفظاً كما
رايت اُضِيفَ معنًى نحو كلّ يموت اي كل واحد
واعلم ان من هذه الاسماء ما لا يتعرّف باضافته

الى معرفة لتوغلّه في الابهام نحو جاءني رجلٌ غير
زيدٍ ورايت رجلاً مثله. ولذلك جاز ان توصف به
النكرة كما رايت

قوله ناقص الدلالة بنفسه ابي لا يدلّ على معنى تامّ
بنفسه. وذلك نحو كل وبعض وغير ومثل وقبل وبعد وفوق
وتحت وامام ووراء وعند ولدى وحيث وبين وهي كثيرة. فان
معناها لا يتم الا بذكر ما نضاف اليه بخلاف رجل وفس ونحوها
وقوله اضيف معنى الى اخره لان التنوين فيه عوض عن
المضاف اليه فيكون منقطعاً عن الاضافة في اللفظ ولكنه
مضاف في المعنى

وقوله لتوغلّه في الابهام ابي لشدة ابهامه فانه اذا قيل
جاء رجلٌ غير زيدٍ ورايت رجلاً مثل بكرٍ يتناول ما لا يخصّ
من الرجال فلا يستفيد شيئاً من التعريف باضافته الى المعرفة
واعلم ان اسماء الجهات الست وغير ودون وأول وحسب
اذا قطعت عن الاضافة لفظاً ونوي معنى المضاف اليه تُبنى
على الضم كجلست فوق وعندى درهمٌ لا غير. وحينئذ يقال
لها الغايات



Digitized by Google
V. 1000000
P. 224
The Government of N. Australia
V. 1000000
P. 224

الباء التاسع

في التوابع وفيه ستة فصول

الفصل الاول

في حقيقة التوابع وافرادها

التابع ما جرے عليه اعراب ما قبله من جهة واحدة. وهو ينقسم الى نعت وتوكيد وبدل وعطف. والعطف ينقسم ايضا الى عطف بيان وعطف نسق. وفي كل من ذلك تفصيل سيذكر

قوله من جهة واحدة احتراز عن نحو زيد قائم. فان الثاني قد جرى عليه اعراب الاول ولكن لا من جهة واحدة لان الاول مرفوع بالابتداء والثاني بالخبرية. وكذلك زيد راكبا واشترت صاعا ثمرا. فان كل ثان فيها قد جرے عليه اعراب ما قبله ولكن ليس من جهة واحدة كما نرى

الفصل الثاني

في النعت

النعت تابعٌ يدلُّ على معنى في المتبوع أو متعلِّقهُ
مطلقاً كجاء الرجل الكريم. أو الكريم أبوه. وحكمه أن
يكون مشتقاً كما رأت. أو في تاويل المشتق كجاءني
رجل ذو مال. أي صاحب مال. وهو يتبع ما قبله
في الاعراب والتعريف والتكثير مطلقاً. فان كان له
في المعنى تبعه أيضاً في التذكير والتانيث والافراد
والثنائية والجمع. كجاء الرجل الفاضل. ورأت الرجلين
الفاضلين. ومررت بامرأة فاضلة. وهلمَّ جرّاً. ويقال
له الحقيقي. وإن كان لما بعده تبعه في ما سوى الثنية
والجمع كجاء الرجل الفاضل أبوه. أو أبواه. أو آبؤه.
والفاضلة أمه. أو أبتاه. أو نساؤه. ويقال له السببي
واعلم أن النعت لا يجري الا على الاسماء الظاهرة
فيوضح المعرفة منها ويخص النكرة. غير أنه قد يكون
مفرداً فيشترك بينهما كما رأت. وقد يكون جملةً

خبرية فيخص بالنكرة مرتبطاً بضميرها كجاءني غلام
وجهه حسن. ورايت رجلاً يحب العلماء. وقس على
كل ذلك

قوله او متعلقه مطلقاً اي يدل على معنى في متبوعه كالكرم
في نحو جاء الرجل الكريم او في ماله علاقة بمتبوعه كايه في نحو
جاء الرجل الكريم ابوه كما مثل. واحترز بقوله مطلقاً عن نحو
ضربت اللص مجرداً فان مجرداً يدل على معنى في اللص ولكن
لا مطلقاً بل مفيداً بحال الضرب

وقوله فان كان له في المعنى الى اخره اي ان كان نعناً
لما قبله في المعنى لا لما بعده تبع ما قبله من كل جهة. ولما ان
كان نعناً لمتعلق في المعنى فانه يتبع المتعلق في التذكير والتانيث
والافراد دون التثنية والجمع لانه عامل له وهو مرفوع به
فيجب افراده معه كما يجب افراد الفعل مع مرفوعه. فيقال
جاء الرجل الفاضل ابواه والكريم آباؤه ولا يقال الفاضلان
ابواه والكرهون آباؤه. فان كان الجمع مكسراً جاز فيه بخلاف
السالم فيقال الفضلاء آباؤه ولا يقال الفاضلون الا على لغة
أكلوني البراغيث

وقوله فيوضح المعرفة الى اخره اي يرفع الاشتراك العارض
في المعارف كجاء زيد الناجر. ويقلل الاشتراك المحاصل في

النكرات نحو جآني رجلٌ نَمِيٌّ. وهذا هو الاصل فيه. وبأني
ايضاً المجرّد المدح نحو بسم الله الرحمن الرحيم. او الذم نحو اعوذ
بالله من الشيطان الرجيم. او التوكيد نحو ضربته ضربةً واحدةً.
وقوله فيشترك بينهما ابي بين المعرفة والنكرة نحو جاء الرجل
الكرم. وهذا رجلٌ كرم

وقوله جملة خبرية الى اخره قيد الجملة بالخبرية لان
النعته حكمٌ على المنعوت والحكم خاصٌ بالخبر. فلا يقال
جآني رجلٌ هل تعرفه. والنعته بالجملة خاصٌ بالنكرة. فان
وقعت بعد المعرفة نحو جاء زيدٌ وجهه عابسٌ كانت حالاً

الفصل الثالث

(٢) في التوكيد

التوكيد تابعٌ يقرّر امر المتبوع في النسبة او
الشمول. وهو اما لفظي ويكون لتوكيد النسبة بتكرار
اللفظ مطلقاً على طريق القياس. كجاء الامير الامير.
وقام قام زيدٌ. ونعم نعم. واما معنوي ويكون لتوكيد
النسبة بالنفس والعين مضافتين الى ضمير المؤكّد
كجاء الامير نفسه. ولتوكيد الشمول بكلّ وكلا وكلنا

مضافاتٍ إليه ايضاً واجمع مفردةً . كجاء القوم كلهم
ولقيت الجيش اجمع . وكله بخص بعارف الاسماء
محفوظاً في الفاظ معلومة كما رايت
واعلم ان كلا وكلتا توكدان المثني معربتين اعرابه
كجاء الرجلان كلاهما ورايت المرأتين كلتيهما . وكل
واجمع توكدان المفرد والجمع كما رايت

قوله في النسبة او الشمول اي يقرر نسبة شيء الى المتبوع
نحو جاء الامير الامير . او نسبة المتبوع الى شيء نحو انت الامير
الامير . فان الاول يقرر نسبة المجرى الى الامير حقيقة بحيث لا
يتوهم فيه المجاز بانه قد جاء غلامه او كتابه ونحو ذلك . والثاني
يقرر نسبة الامارة الى المخاطب حقيقة بحيث لا يتوهم فيه المجاز
بانها على سبيل التعظيم او التشبيه ونحو ذلك . او يقرر شمول
المتبوع لجميع افراده نحو جاء القوم كلهم وهو ظاهر . وقوله بتكرار
اللفظ مطلقاً اي اسماً كان او فعلاً او حرفاً ولذلك مثل له
بالامثلة الثلاثة

وقوله اجمع مفردة اي غير مضافة كما في المثال
وقوله كله بخص الى اخره اي كل التوكيد المعنوي نسبة

وشمولاً بخص بالمعارف من الاسماء وهنا هو الاصل. وقيل
 بل تُؤكّد النكرة اذا افادت كقولہ باليت عدة حول كل رجب.
 وهو نادر

وقوله كل واجمع توكان المفرد والمجمع اي لا يوكّد بهما
 المثني. وانما يؤكّد بكلا وكلنا. والغالب في القياس ان يؤكّد
 باجمع بعد كل لتستغني عن الاضافة الى ضمير المؤكّد باضافة
 كل اليه فيقال جاء الجيش كله اجمع. وكثر انفرادها كقولہ
 قد صرّت البكرة يوماً اجمعا على نية اضافتها الى الضمير وهو
 الاشهر في الاستعمال

واعلم ان الاكثر في توكيد المثني بالنفس والعين جمعها
 معه على أفعل كما مع المجمع. فيقال جاء الزيدان انفسهما كما
 يقال جاء الزيدون انفسهم. وغلب في توكيد الضمير المتصل بهما
 ان يؤكّد قبلها بالمنفصل نحو قام هو نفسه. وجاز جرّها بالباء
 الزائدة نحو جاء الأمير بنفسه

الفصل الرابع

(ث) في البدل

البدل تابع مقصود بالنسبة دون متبوعه. غير
 ان المتبوع قد يذكر توطئة له فيكون تارة عين متبوعه

كقام اخوك زيد. ويقال له بدل الكل. وتارة جزءه
كبعثت الدار نصفها. ويقال له بدل البعض. وتارة
ملايسه بغير ذلك كاعجبتني زيد كلامه. ويقال له بدل
الاشتمال. وقد يذكر خطأ باللسان ويقال له بدل
الغلط. او بالفكر ويقال له بدل النسيان كقولك
ركبت الفرس الناقة اذا غلطت او نسيت

واعلم ان البدل يقع بين المعرفة والنكرة والظاهر
والمضمّر مطلقاً ما لم يكن بدل كل فيشترط تخصيص
النكرة بالمبدلة كجاء زيد رجل تميمي. وغيبة الضمير
المبدل منه كرايته زيداً. ويقع بين الفعل ومثله
كقمت صليت ويحي يزورنا. وقس عليه

قوله مقصود بالنسبة دون متبوعه اي ان البدل هو
المقصود بالنسبة دون المبدل منه. فاذا قيل قام اخوك زيد
فالمقصود بنسبة القيام اليه هو زيد. واما الاخ فقد ذكر تمهيداً له
لاقتصافاً بالنسبة

وقوله غير ان المتبوع الى اخره تقسيم لذكر المبدل منه.

فانه تارة يُذكر عمداً وهو الثلاثة الابدال الاولى . وتارة يُذكر خطأ
وهو البدلان الاخيران . وقوله وتارة مُلايسة بغير ذلك اي
وتارة يكون له علاقة معه بغير الكلية والجزئية كعلمه او كلامه
او غير ذلك من مشتلاته . ولا بُدَّ في بدل البعض والاشتغال
من اضافته الى ضمير المبدل منه كما رابت في مثالهما

وقوله يقع بين المعرفة والنكرة الى اخره اي يقع بين هذه
المذكورات من غير تعيين ولا قيد . فتبدل المعرفة من النكرة
نحو جاءني رجلٌ غلام زيد . وبالعكس نحو جاء زيدٌ رجلٌ من
العرب . ويبدل الظاهر من المضمّر نحو رابته زيداً . وبالعكس
نحو ضربت زيداً اياه . وكل ذلك يجري على اطلاقه في جميع
الابدال الا ما استثناءه في بدل الكل فانه يُشترط فيه تخصيص
النكرة المبدلة من المعرفة ليكون معها زيادة بيانٍ تقرّبها من
المبدل منه بخلاف غيره من الابدال فانه لا يلزمه ذلك نحو
اشتريت الدار جزءاً منها . ويُشترط فيه ايضاً ان يكون الضمير
الذي يُبدل منه الظاهر ضمير غائبٍ لانه اقرب اليه من ضمير
المتكلم والمخاطب في رتبة التعريف . ولا يلزم ذلك في غيره من
الابدال نحو أعجبتني كلامك . وقد اجازوا ذلك في بدل الكل
اذا افاد معنى الشمول كالتركيد نحو ركبنا البعير اثنا كما . وهو
نادر

وقوله بين الفعل ومثله اي بين الفعل ونظيره في الماضوية

وغيرها. فيبدل الماضي من الماضي. والمضارع والأمر من مثلها.
ولا يجوز اختلافهما في ذلك

الفصل الخامس

(٤) في عطف البيان

عطف البيان تابع أشهر من متبوعه. وحكمة أن
يكون جامداً لا يؤول بالمشتق كجاء صاحبك زيد.
وهو لا يقع إلا بين الأسماء الظاهرة موضحاً للمعارف كما
رايت أو مخصصاً للتكرات كلبست ثوباً جبة. ولا بد
فيه من مطابقة المتبوع في جميع أحواله على الإطلاق
واعلم أن عطف البيان إن جاز حلو له محل
متبوعه كما في نحو جاء صاحبك زيد جاز أن يكون
بدلاً منه. والأفلا نحو يا زيد احرث

قوله لا يقع إلا بين الأسماء الظاهرة إلى آخره لأنه بالنسبة
إلى متبوعه كالنعت بالنسبة إلى المنعوت. ولذلك قالوا أنه
يوضح المعارف ويخصص التكرات

وقوله ان جاز حلوته محل متبوعه الى اخره لان المبدل
منه في نية السقوط اذ المقصود بالنسبة هو البديل بخلاف عطف
البيان فان المقصود فيه هو المتبوع والتابع موضح له او مخصص
فان جاز اسقاط المتبوع واحلال التابع محله جاز ان يكون
بدل كل منه كما في نحو جاء صاحبك زيد فانه يجوز ان يقال
فيه جاء زيد. وان لم يصح فيه ذلك تعين ان يكون عطف
بيان كما في نحو يا زيد الحرث فانه لا يجوز فيه اسقاط زيد لانه
يستلزم دخول حرف النداء على الحرث وهو ممنوع لان حرف
النداء لا يدخل على مصحوب الالف واللام

الفصل السادس

(٥) في عطف النسق

عطف النسق تابع يتوسط بينه وبين متبوعه
احد الحروف العاطفة. وهي الواو والفاء وثم وحتى
واو وأم ولا وبل ولكن وهو مجري في جميع الاسماء
والافعال كجاء زيد وعمره وقام زيد وقعد. غير انه
اذا عطف على المضمرة المتصلة وجب تأكيد المرفوع

منه بالمنفصل كجئت انا وزيدٌ واعادة عامل المجرور
كمررت بك وبزيدٍ. واذا عطف على الفعل وجب
اتحاد الزمان بين الطرفين كقام وقعد. ويقوم ويقعد.
وقس على كل ذلك

واعلم ان حكم التابع ان يتبع لفظ المعرب كما
رايت. ومحل المبنى نحو جاء ذلك الرجل ما لم يكن
البناء عارضاً فحكمه جواز الامرين نحو يا زيدُ الكريم
بالرفع والنصب. وما خرج عن ذلك فعلى تأويل
اولعارضٍ

قوله وهي الواو والفاء الى اخره ذكر فيه حروف العطف
المتفق عليها ولم يذكر اما لما فيها من الخلاف
وقوله اعادة عامل المجرور يشمل مجرور المحرف كما مثل
ومجرور الاضافة نحو جلست بينك وبين زيدٍ

وقوله حكم التابع الى اخره يشمل كل التوابع فنجري كلها
عليه. وقوله يا زيدُ الكريم بالرفع والنصب لان المنادى المبنى
منصوب المحل فيرفع تابعه باعتبار لفظه وينصب باعتبار محله.
وكذلك تابع اسم لا النافية للجنس نحو لا رجل كريم عندنا. فانه

يجوز رفعه باعتبار محل متبوعه مع لا من الابتداء. ونصبه
باعتبار لفظه

وقوله ما خرج عن ذلك الى اخره يشمل تابع المعرب
والمبني جميعاً. اي ان ما لا يجري هذا المجرى من كل ذلك اما
ان يكون على تاويل نحو سرني قدوم الرجل الكريم وقتل
الظالم الخبيث. فانه يجوز فيه رفع الكريم على تاويل ان الرجل
فاعل في المعنى ونصب الخبيث على ان الظالم منقول به في
المعنى ايضاً فيراعى محلها في الاتباع. ونحو يا ايها الرجل ويا هؤلاء
القوم. فان التابع يتعين رفعه فيها اتباعاً للضمة الظاهرة في
النادى الاول والمقدرة في الثاني على انه هو المقصود بالنداء
والمنداد قد جعل وسيلة للتوصل الى نداءه بسبب الالف
واللام كما علمت. واما ان يكون لعارض نحو ما جاءني من احد
الزيد ويا زيد زيد البعيلات. فانه يتعين فيها اتباع المحل
دون اللفظ لعروض زيادة الحرف في الاول والاضافة في الثاني
واعلم ان التابع قد يخرج عن كل ذلك نحو يا عبدا لله
وزيد في النسق ويا ابا الحسن علي في البدل. فان التابع فيها
يبنى على الضم على ان حرف العطف نائب عن حرف النداء
والبدل في نية تكرار العامل فيكون التابع في حكم المنداد
المستقل. وكلاهما يدخل تحت قوله على تاويل. والى هذه الاحكام
يرجع كل ما كان من هذا القبيل فانتبه

الباب العاشر

في احوال الفعل واعرابه وفيه سبعة فصول

الفصل الاول

في احكام الفعل واعماله

الفعل اما متصرفٌ وهو ما اختلفت بنيته
لاختلاف زمانه كما مرَّ. واما جامدٌ وهو ما لزم بناءً
واحداً كما سيجي. وكله لا بدُّ له من عملٍ في مذكورٍ او
مقدَّرٍ. غير ان المتصرف منه اقوى على العمل فهو
يعمل محذوفاً ومؤخراً. بخلاف الجامد. ومن المتصرف
ما يتأثر بالعوامل كالاسماء فيرفع اذا تجرَّد عن
النواصب والجوازم. وينصب ويجزم اذا تعاقبت
عليه كما ستري

واعلم ان ما تضمن معنى الفعل من الاسماء

كالمصدر واسم الفاعل والمفعول يعمل عمل فعله اذا
 وقع موقعه رفعاً ونصباً بحسب مقتضاه ويقال له
 شبه الفعل غير ان الصفة لا بد من اعتمادها على
 صاحبها نحو زيد ضارب اخوه عمراً. ما لم يتقدمها نفي
 او استفهام فتستغني عنه. فان وقعت صلة لال علمت
 كيفما وقعت على الاطلاق. وكل ذلك مطرد له في
 جميع معمولات الافعال فقس عليه بالاستقراء

قوله في مذكور او مقدر اي كل فعل لا بد له من عمل في
 معمول ملفوظ به نحو قام زيد ورايت زيداً. او مقدر قد حذف
 نحو جاء الذي ضربت اي ضربته او قد استتر نحو قم اي انت.
 وقوله يعمل محذوفاً الى اخرو اي ان الفعل المتصرف يبقى عمله
 ولو كان محذوفاً نحو حمداً لله ابي احمد حمداً. وموخرًا نحو زيداً
 ضربت. بخلاف الجامد فانه لا بد من ذكره وتقديمه على المعمول
 نحو ما احسن زيداً

وقوله ما يتأثر بالعوامل يريد به المضارع فان العوامل
 تؤثر فيه كما تؤثر في الاسماء. فيرفع بالتجرّد عن العوامل كما
 يرفع المبني. وينصب او يجزم بمقتضى عوامله كما يتغير الاسم

بمقتضى العوامل الداخلة عليه

وقوله اذا وقع موقعه الى اخره اي ان كل ذلك اذا وقع موقع فعله الذي شاركه في الاشتقاق بعمل عمل ذلك الفعل رفعاً ونصباً بحسب مقتضاه من اللزوم والتعدي. اما المصدر فانما يقع موقع فعله اذا قصد به ما يقصد بالفعل من الحدوث والنسبة الى ما يخبر به عنه مقدراً بالماضي والمستقبل منه مع أن المصدرية وبالحال مع ما المصدرية نحو عجيبت من ضربك زيداً اي من أن ضربت او تضرب غداً او ما تضرب الان. غير انه أكثر ما يستعمل مضافاً الى الفاعل في رفعه محلاً وينصب المفعول لفظاً كما رايت. او الى المفعول في نصبه محلاً ويرفع الفاعل لفظاً نحو عجيبت من شرب الخمر زيد

واما أما الفاعل والمفعول فيقعان موقع فعلهما وهو المضارع المعلوم للاول والجهول للثاني اذا كانا بمعنى الحال او الاستقبال نحو زيد ضارب ابوه عمراً وبكر مضرِب غلامه اي الان او غداً فيها. فان الضارب قد رفع فاعلاً ونصب مفعولاً كيضرب لوقوعه موقعه. والمضروب قد رفع نائباً كيضرب لوقوعه موقعه ايضاً. ويلحق باسم الفاعل الصفة المشبهة به فانها ترفع الفاعل نحو زيد حسن وجهه. وكذلك افعال التفضيل فانه يرفع الضمير المستتر فيه نحو زيد احسن من عمرو. واما الظاهر فلا يرفع الا في نحو قولهم ما رايت رجلاً احسن في عينه الكحل

منه في عين زيد . لانه في هذه الصورة دون غيرها يقع موقع
الفعل اي ما رايت رجلاً بحسن في عينه الكحل كحسني في عين
زيد . وكلاهما لا يكون الا بمعنى الحال

وما يعمل عمل الفعل اسم الفعل فانه يرفع الفاعل نحو
هيهات العقيق اي بعد . وينصب المفعول به نحو دراك زيداً
اي أدركه

وقوله غير ان الصفة الى اخره احترس بالصفة عن
المصدر واسم الفعل فانها يعملان من غير اعتماد على شيء .
واما الصفة فلا تعمل الا اذا اعتمدت على صاحبها . وهو اما
المبتدأ نحو زيد ضارب عمراً . او ذو الحال نحو جاء زيد راكباً
فرساً . او الموصوف مذكوراً نحو مررت برجل ضارب زيداً . او
مقدراً نحو با طالعا جبلاً اي يا رجلاً طالعا . هذا اذا لم تقع بعد
النفي او الاستفهام نحو ما قائم اخواك وهل مضروب بنوك فانها
تعتمد عليهما فتستغني بهما عن معتد آخر . وهذا اذا لم تقترن
بأل . فان اقترنت بها استغنت عن مراعاة الزمان والاعتقاد
على ما قبلها نحو جاء الضارب زيداً امس او اليوم او غداً

وقوله ذلك مطرد اي ان كل ما ذكر من العمل لشبه
الفعل مطرد له في جميع معمولات الافعال من الفاعل ونائبه
والمفعول باطرافه وبقية معمولات حسبما يقتضي المقام فيقاس
ما لم يذكر على ما ذكر

الفصل الثاني

في اشتغال الفعل عن معموله

إذا اشتغل الفعل عن معموله السابق بضميره
فان تقدمه ما يختص بالافعال نصيب باضمار فعل
محذوف يفسره الفعل المذكور نحو إن زيداً ضربته
ضربك. وان تقدمه ما يختص بالاسماء رفع بالابتداء
نحو خرجت فلذا زيد يضربونه. فان لم يتقدمه شيء
جاز فيه الوجهان غير انه يترجح الرفع لاستغنايه عن
تكلف اضمار الفعل

واعلم ان الاشتغال يقع في الفاعل ايضاً بعدما
يختص بالافعال نحو ان زيداً قام اكرمه على ما علمت
في المفعول

قوله اذا اشتغل الفعل الى اخره اي اذا تقدم المفعول
به على الفعل الذي كان يستحق العمل فيه لو سيطر عليه لكنه
اشتغل عن العمل فيه بالعمل في ضميره فان وقع ذلك بعد
اداء مختص بالدخول على الافعال كاداء الشرط وجب

نصبه بفعل محذوف بفسره الفعل المذكور بعد نحو ان زيدا
 ضرته ضربك اسم ان ضربت زيدا ضرته غير ان الفعل
 المقدّر لا يجوز التلفظ به وإنما يُقدّر لتصحح العبارة. ومن ذلك
 يعلم انه اذا تقدم ما يغلب دخوله على الافعال كاداة الاستفهام
 كان نصبه غالباً واجباً نحو هل زيدا ضرته. ولما ان تقدمه
 ما يختص بالاسماء كاذا النجائية فيجب الرفع بالابتداء كما مثل.
 فان لم يتقدمه شيء جاز الرفع بالابتداء والنصب بتقدير فعل
 محذوف الا ان الرفع اولى لاستغناؤه عن تقدير الفعل المحذوف
 واعلم ان ذلك يجري في المفعول الغير الصريح ايضاً.
 فيقدّر الفعل المحذوف من معنى الفعل المذكور نحو ان زيدا
 سلمت عليه اكرمك اي ان حبيت زيدا
 وقوله يقع في الفاعل الى اخره قيد ذلك بوقوعه بعد ما
 يختص بالافعال لان الاسم لا يقع هناك فيجب تقدير الفعل
 وحينئذ يكون الاسم فاعلاً لتعذر الابتداء به نحو ان اناك
 فاكرمه اي ان اناك زيد اناك على ما مر في المفعول. فان كان
 بعد ما يغلب دخوله على الفعل نحو هل زيد قام ترجحت الفاعلية.
 وهذا القسم قليل في الاستعمال وغير شائع في كتب النحاة
 ولذلك أخره في الذكر

الفصل الثالث

في تنازع الفعلين في العمل

قد يطلب كل من الفعلين ظاهراً بعدهما نحو
 قام وقعد زيدٌ فيتنازعاؤه. لأنه لا يمكن ان يكون معمولاً
 لكلٍ منهما. فيتعين لاحدهما وهو الاول في اختيار
 الكوفيين لأنه السابق. والثاني في اختيار البصريين
 لأنه الاقرب. واما الآخر فان اقتضى المرفوع اُضمِر فيه
 كقام وقعد اخواك على اعمال الاول. وقاما وقعد
 اخواك على اعمال الثاني. وان اقتضى غيره فان أُعِمل
 الاول اُضمِر في الثاني كقام وضربته زيدٌ. وان أُعِمل
 الثاني لم يُضمَر في الاول كضربت وقام زيدٌ. وقس
 عليه المحرور

قوله قد يطلب كل من الفعلين الى اخره اي قد يطلب
 كل منهما اسماً ظاهراً واقعاً بعدهما فيجذبهُ الى المعمولِ لهُ لأنه
 لا يمكن نسلط عاملين على معمولٍ واحدٍ. فلا بد ان يكون
 معمولاً لاحدهما على غير تعيينٍ فيهما باتفاق الجمهور ولكن المخلاف

على اختيار احدهما كما ذكر المصنف. وعلى ذلك يُعمل احدهما في الظاهر ويُهمل الآخر عنه. فان اقتضى المهل مرفوعاً أُعِل في ضمير ذلك الظاهر. فيقال على اعمال الاول قام وقعد اخواك. وعلى اعمال الثاني قاما وقعد اخواك. وان اقتضى منصوباً او مجروراً فان أُعِل الاول في الظاهر أُعِل الثاني في ضميره كقام وضرته زيدٌ ومررت به عمرو. وان اعمل للثاني جُرِد الاول عن ضمير كضربت وقام زيدٌ ومررت ومررت به عمرو. وفس على كل ذلك

الفصل الرابع

في افعال المدح والذم

هي نِعَمٌ وَحَبَّذَا في المدح وَبِئْسَ وَسَاءَ في الذم. وهي افعال جامدةٌ بلفظ الماضي يُخبر بها عن المخصوص باحدهما مبتدأً مؤخراً عنها. غير ان حبَّذَا مركبةٌ من الفعل واسم الاشارة فاعلاً لها بلفظ واحدٍ مع الجميع. فيقال حبَّذَا زيدٌ وهندٌ. وَحَبَّذَا الرجلان والمرأتان وهلمَّ جراً. واخواتها مفردةٌ تُسند الى مقترنٍ بلام

الجنس او مضاف اليه طبق المخصوص في التذكير
والثانيث والاعداد فيقال نعم الرجل زيد. ويسر
غلام الرجل عمرو. ونعم الرجلان اخواك. وقس على
كل ذلك

قوله يُخْبَرُ بِهَا عَنْ المخصوص الى اخره اي تجعل هذه
الافعال مع ما تُسَدُّ اليه خبراً عن المخصوص بالمدح او الذم
حال كونه مبتدأ مؤخرًا. فاذا قيل نعم الرجل زيد كانت
جملة نعم الرجل خبراً مقدماً وزيد مبتدأ مؤخرًا. وهو مذهب
الاكثرين. وهكذا بقية اخواتها

وقوله غير ان حبذا الى اخره اي انها مركبة من حب
وهو فعل ماضي وذا وهو اسم اشارة وهو فاعلها الا انه لا يتغير
عن لفظه مطلقاً. فيقال حبذا زيد. وحبذا هند. وحبذا الرجلان
وحبذا المرأتان. وحبذا المؤمنون. وحبذا المومنان. بخلاف نعم
واخواتها فانها افعال مفردة تُسَدُّ الى اسم مقترن باللام
الجنسية نحو نعم الرجل. او الى مضاف الى المقترن بهذه اللام
نحو نعم غلام الرجل كما مثل. ولا بد من مطابقة هذا الاسم
للمخصوص بالمدح او الذم في التذكير والانفراد وفروعها.
فيقال نعم الرجل زيد. ونعم الرجلان اخواك. ونعم الرجلان

بنو نعيم . ونعم المرأة هند . ونعم المرأتان ابتناك . ونعم الجوارح
الزئنيات . بفجريد الفعل عن ثناء التانيث كما رايت او المحاقه بها
نحو نعمت المرأة هند . وهكذا في يثنى وسأ

واعلم ان الرابط بين المبتدا والخبر في هذه الجملة هو الاشارة
في حذا . والعموم المستفاد من اللام الجنسية في اخوانها لان
المخصوص من جنس الفاعل هو مرتبط به . ولا يجوز تقديم
المبتدا في هذا الباب فلا يقال زيد حذا ولا عمرو ونعم الرجل

الفصل الخامس

في فعل التعجب

يُثْنَى فعل التعجب مما يثنى منه اسم التفضيل قياساً .
غير ان منه ما يكون على صيغة أفعل بلفظ الماضي .
وهو يقع بعد ما التعجيبة مبتدأ بها . فيخبر به عنها مسنداً
الى ضمير عائد اليها ناصباً ما تُعْجِب منه مفعولاً به نحو
ما أحسن زيداً . ومنه ما يكون على صيغة أفعل بلفظ
الامر . وهو يُسند الى المُتَعَجِّب منه مجزوماً بباء زائدة
نحو أحسن زيد . وكلاهما جامد لا يتصرف

واعلم ان الحمد في الافعال كالبناء في الاسماء.
فيكون تارة لازماً كما في نعم وبئس. وتارة عارضاً كما في
هاتين الصيغتين. وكله يتجرد الفعل معه عن معنى
الحادث والزمان

قوله ما يبنى منه اسم التفضيل اي من ثلاثي ليس بذي
لون ولا عيب كما علمت هناك. فان أريد التعجب من غيره
توصل اليه بما يتوصل به الى التفضيل نحو ما اشد انطلاقه
وأنتى بياضه. وكذلك أحسن باقباله وأحيب بسمرته ونحو
ذلك

وقوله يقع بعد ما التعجبية الى اخره اي ان الماضي منه يقع
خبراً عن ما الدالة على معنى التعجب مسنداً الى ضميرها المستتر
فيه. وهي اسم في محل الرفع بالابتداء. والجملة بعدها خبر عنها.
واما الذب على صيغة أفعل فهو بلفظ الامر دون معناه لان
المراد به التعجب لا الطلب. وفاعله المتعجب منه اذ لا ضمير فيه.
فهو مجرور لفظاً بالباء ومرفوع محلاً بالفاعلية. وقيل فيها غير
ذلك مما لا موضع له هنا

وقوله ان الحمد في الافعال كالبناء في الاسماء الى اخره
اشارة الى سبب الحمد وحالته. فانه يكون في الفعل لمشابهته

الحرف في تضمينه معنى من معاني الحروف المستعملة كتضمن ليس
معنى ما النافية وعسى معنى لعل. او من المعاني التي كان حَقُّها
ان تُؤدَّى بالحروف كالمَدح والذم والتعجب مثلاً يُنَى الاسم
لمشابهته الحرف كما عرفت في محله. وكما يكون البناء لازماً في
الاسماء كبناء الضمائر والموصولات والاشارات. وعارضاً كبناء
المُنَادَءِ واسم لا النافية للجنس يكون المحمود لازماً في الافعال
كجمود ليس وعسى ونعمَ ويس. وعارضاً كجمود هذين
الفعلين. ولما كانت هذه الافعال قد حصلت كالحروف في عدم
التصرف تجرّدت عن معنى الحدّث الذي تقتضيه الافعال.
وانسلخت عن الزمان الموضوعه له في اصلها

الفصل السادس

في نواصب المضارع

تنصب المضارع أن المصدرية نحو اريد ان ازورك.
ولن نحولن مجود الخيل. وإِذَنْ مُصَدَّرَةٌ متصلةً به
كقولك إِذَنْ تدخل الجنة جواباً لمن قال آمنت
بالله. وكى مسبوقه بلام التعليل نحو تعلّموا لكي تعلّموا.
واقوى هذه النواصب أنْ فهي تعمل ظاهرة كما رايت.

ومضمره جوازاً بعد لام كي نحو تَب ليغفر لك الله .
وبعد عاطفٍ على اسمٍ صريحٍ نحو ارضي بالفرار واسلم .
ووجوباً بعد كي اذا تجردت من اللام نحو سلمي كي
اجيبك . وبعد حتى اذا كانت حرف جرٍ نحو اضرب
اللسَّ حتى يتوب . وبعد او اذا اريد بها معنى الانتهاء
او الاستثناء نحو اجلس او يقوم الامير . وبعد لام الجود
الزائدة في خبر كان المنفية نحو ما كان الله ليعذب
الصالحين . وبعد فاء السبب وواو المصاحبة في
جواب النفي . نحو لا اعرف دار زيدٍ فازورة . او الطلب
وهو الامر نحو زرنني فاكرمك . والنهي نحو لا تخاطر
فتسلم . والاستفهام نحو هل تسمع فأحدثك . والتمني
نحو ليت لي عبداً فاعنته والترجي نحو لعلني احج فازورك .
والعرض نحو ألا تصيفنا فنشكرك . والتخصيص نحو
هلاً تدرس فتحفظ . وقس على ذلك مع الواو نحو
زرنني واكرمك وهم جرا . واعلم ان الفعل لا ينصب

الامستقبلاً. فان أُريدَ به الحال نحو مَرَضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ اَمْتَنَعَ النصب

قوله وَإِذَنْ مُصَدَّرَةٌ اِي وَاَفْعَةٌ فِي صَدْرِ الْكَلَامِ الَّذِي هِيَ فِيهِ فَلَا يَكُونُ مَا بَعْدَهَا مَعْتَمِدًا عَلَى مَا قَبْلُهَا كَمَا فِي قَوْلِهِ إِذَنْ تَدْخُلَ الْجَنَّةَ. فَلَوْ قِيلَ إِنَّكَ إِذَنْ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ أَوْ إِذَنْ أَنْتَ تَدْخُلُ اَمْتَنَعَ النصب لَفَقْدَ التَّصَدُّرِ فِي الْأَوَّلِ وَاعْتِرَاضِ الْفَاعِلِ فِي الثَّانِي. وَاجَازُوا الْفَصْلَ بِلَا النَّافِيَةِ وَالنَّدَاءِ وَالْقَسَمِ نَحْوَ إِذَنْ لَا أَزُورُكَ وَإِذَنْ يَا زَيْدُ أَكْرَمَكَ. وَاخْتَلَفَ فِي كِتَابَتِهَا فَمَنْهُمْ مَنْ يَكْتُبُهَا بِالنُّونِ وَمَنْهُمْ بِالْأَلِفِ مُنَوَّنَةً. وَقَالَ بَعْضُهُمْ إِنَّ عَمَلْتَ تُكْتَبُ بِالْأَلِفِ وَالْأَفْجَاءُ بِالنُّونِ

وَقَبِدَ كَيْ يَكُونَهَا مَسْبُوقَةٌ بِلَامِ التَّعْلِيلِ لِأَنَّهَا لَوْ كَانَتْ بِدُونِ اللَّامِ كَانَتْ حَرْفَ جَرٍّ وَكَانَ النصب بِأَنْ مضمرةً بَعْدَهَا كَمَا سَبَقَ

وقوله مضمرة جوازاً اِي ان شئت أضمرتها أو أظهرتها. فان اقترنت بلا النافية تعيّن الاظهار نحو زرتك لِيَلَّا تَعْتَبَ اِي لِأَنَّ لَا فَادْغَمَتِ النُّونَ فِي اللَّامِ. وقوله عَلَى اسْمٍ صَرِيحٍ اِي خَالِصٍ غَيْرِ مَقْصُودٍ بِهِ مَعْنَى الْفِعْلِ كَالْفَرَارِ الْمَذْكُورِ فِي الْمَثَالِ بِخِلَافِ غَيْرِ الصَّرِيحِ كَالضَّارِبِ فِي قَوْلِكَ الضَّارِبُ فَيُؤْتَى زَيْدٌ فَانَّهُ يَجِبُ رَفْعُ الْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ لِأَنَّهُ فِي تَأْوِيلِ الْفِعْلِ اِي الَّذِي

يضرب قبولم هو زيد

وقوله بعد حتى اذا كانت حرف جر احتراز عن العاطفة
والابتدائية. وهي تكون نارة بمعنى كي ونارة بمعنى الى. وقد جمعها
قوله اضرب اللص حتى يتوب اي لكي يتوب او الى ان يتوب
وقوله معنى الانتهاء او الاستثناء يريد بالاول معنى الى
وبالثاني معنى الا. وقد جمعها ايضا قوله اجلس او يقوم الامير
اي الى ان يقوم الامير او الا ان يقوم. واما لام المحجود فهي لام
مكسورة تزداد لتوكيد النفي في خبر كان المنفية بصيغة الماضي
لفظا كما مثل او معنى نحول يكن زيد ليشرب الخمر

وقوله او الطلب يعني او في جواب الطلب. وهو جنس
تحته الانواع التي ذكرها من الامر والنهي وما يليها

وقوله حتى لا برجونه اي حتى لا يرجون سلامة في ذلك
الوقت. فيمتنع النصب لتعذر اضمار أن بعد حتى لانها تقتضي
الاستقبال. ومن ثم تكون حتى ابتدائية فيرفع الفعل بعدها
للتجرد. وكذلك قولك لمن يحدثك اذن اظنك صادقا. فانه
يتمتع النصب فيه لارادة الحال

واعلم انه لا بد من سبك أن مع الفعل الواقع بعدها
بمصدر ظاهر او مضمرة. فيكون التفدير في نحو اريد ان ازورك
وارضى بالفرار واسلم اريد زيارتك وارضى بالفرار والسلامة.
ومثلها كي عند اقترانها باللام

الفصل السابع

في الجواز

من الجواز ما يحزم فعلاً واحداً وهو لم ولما ولم
 الامر ولا النهي . نحو لم يَمُ زَيْدٌ . وجاءَ ولما يطلع الفجر .
 وليطِب قلبك . ولا تخف . ومنها ما يحزم فعلين
 شرطاً وجواباً . وهو ان ومن وما ومهما وأي ومتى
 وأين وأيان وأنى وإذ ما وحيثما وكيفما . نحو ان تعجل
 تندم وكيفما تكن اكن . وقس ما بينهما . فان لم يكن كلا
 الفعلين مضارعاً وجب جزم المضارع ان كان شرطاً
 نحو ان تصبر ظفرت . وجاز ان كان جواباً نحو ان
 صبرت تظفر

واعلم ان الجواب ان كان لا يصلح ان يقع شرطاً
 وجب ربطه بالفاء نحو ان صبرت فستظفر . فان
 صلح فان كان ماضياً امتنع الفاء وان كان مضارعاً
 مثبتاً او منفياً بلا جازت . وحيثما دخلت امتنع الحزم
 معها بالاجمال . وجواب الطلب المنصوب بعد فاء

السبب اذا تجرّد منها على قصد الجزاء يجزم على
تقدير الشرط نحو زُرني أكرمك. اية ان تزرنني
أكرمك. وقس عليه

قوله لم ولما الى اخره ذكر فيه الجواز ولم يذكر ألم وألما
لانها في الحقيقة لم ولما زيدت عليها همزة التقرير. ولا اللام ولا
في الدعاء لان ذلك يقال فيها نادياً. ولا اثر لكل ذلك من
حيث العمل الذي هو المقصود. وكذلك لم يذكر اذا في جواز
الفعلين لان الجزم بها خاص بالشعر

وقوله فان لم يكن كلا الفعلين الى اخره اية اذا كان احد
الفعلين ماضياً والاخر مضارعاً فان كان المضارع فعل الشرط
وجب جزمه. وان كان جوابه جاز فيه الجزم والرفع. وقوله ان
كان لا يصلح ان يقع شرطاً يدخل تحته الفعل المجامد نحو ان
ضربت زيداً فليس بضربني. والطلبى نحو ان زارك زيداً فأكرمته
وان سألك فلا تجل عليه. والمفرون بالسين او سوف نحو ان
زرتني فساورك او فسوف ازورك. او بقى نحو ان صبرت فقد
ظفرت. والمنفى بما او لن نحو ان اتاني زيداً فاطرده او فلن ارده.
ومن هذا القبيل ما وقع جملة اسمية نحو ان فعلت فانت ظالم
وقوله فان صلح الى اخره اية اذا كان الجواب يصلح ان

يقع شرطاً فان كان ماضياً بدون قد امتنع دخول الفاء عليه
نحو ان زرتني اكرمك . وان كان مضارعاً مثبتاً او منفياً بلا جاز
دخول الفاء عليه

وقوله حيثما دخلت امتنع الجزم الى اخره بشل ما دخلت
عليه وجوباً نحو ان اكرمك فسا شكرك . او جوازاً نحو ان صبرت
فتظفر ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخساً . فان كل ذلك يرفع
للتجرد خبراً عن مبتدأ محذوف اي فانا سا شكرك وانت نظفر
وهو لا يخاف . وحينئذ تكون الجملة في محل الجزم لانها جواب
الشرط

وقوله جواب الطلب الى اخره اي جواب الامر والنهي
والاستنهام والتمني والترحى والعرض والتخصيص . وقوله على
قصد الجزاء اي على قصد كون الجواب جزاءً لما قبله . احذر من
بذلك عن يجوزني بوجهك الله فانه مرفوع لقصد الدعاء فيه
دون الجزاء . واذا وقع الفعل في هذه الاجوبة على هذا المقصد
يجزم بتقدير شرط بعد الطلب . فيقال زرتني اكرمك بالجزم .
والتقدير زرتني فان تزرتني اكرمك . وهكذا في البواقي . واما
جواب النفي فلا يصلح في هذا الباب ولذلك لم يذكره

واعلم انه يشترط في جواب النهي صحة تقدير حرف
الشرط قبل حرف النهي نحو لا تخاطر نسلم . اي ان لا تخاطر
نسلم . فلا يقال لا تمس النار فتحترق لعدم صحة التقدير المذكور

الخاتمة

في احكام الجمل والظرف والمجرور والوقف وفيها اربعة
فصول

الفصل الاول

في احكام الجملة

الجملة ما تضمن اسناداً من المركبات. كالمتبدا
والخبر. والفعل والفاعل. فهي اعم من الكلام لاشتمالها
على غير المفيد ايضاً كجملة الشرط. فان كان صدرها
اسماً كزيد قائم فهي اسمية. او فعلاً كقام زيد فهي
فعلية. ولا عبرة بما دخل عليها من الحروف نحو ان
زيداً قائم او عرض من اختلاف الترتيب نحو زيداً
ضربت فانه لا يغير نسبتها الى ما انتسبت اليه في
الاصل

واعلم ان الجملة ان احتملت الصدق والكذب
كما رايت في الخبرية. ^{والا فهي انشائية كتم ولا}
تعدد ونحو ذلك

قوله ما نفهم اسناداً اي ما اشتل على المسند والمُسند اليه.
واحترز بالمركبات عن نحو الضارب فانه قد اشتل على المسند
والمُسند اليه وهو الضمير المستتر فيه ولكنه لا يُعدُّ جملة. ويدخل
نحت المركبات ما كان تركيبه لفظاً كقام زيد او تقدير اكرمكم.
وهي تنحصر في المبتدا والخبر والفعل والفاعل. وما كان بمنزلة
احدهما نحو ما قائم اخواك وقُتل الخارج و كان زيد قائماً ونحو
ذلك. وقوله اعم من الكلام لانه يختص بالمنفرد افادة بحسن
السكوت عليها والجملة نعم غير المنفرد المذكور ايضاً كجملة الشرط
والجواب والصلة. فكل كلام جملة ولا يعكس

وقوله ولا عبرة بما دخل عليها الى اخره اي ان الحروف
لا تغير نسبة الجملة الى الاسم او الفعل فلا يقال جملة حرفية.
ولكن لا تزال جملة ان زيداً قائم اسمية وجملة هل قام زيد
فعلية. والمعتبر في ذلك انما هو اصل التركيب فاذا عرض
اختلاف في الترتيب لم يُعمل به. فيقال ان جملة زيداً ضمرت
فعلية. وجملة قام ابوه زيداً اسمية

وقوله ان احتملت الصدق والكذب اي باعتبارها في

خبرية
الانشائية

نفسها مع قطع النظر عن سمية المتكلم في الصدق أو الكذب
وقوله والأفهي انشائية إلى آخره أي وإن لم تخيل الصدق
والكذب فهي انشائية كجملة الأمر والنهي والاستنهام ونحو ذلك
وإنما ذكر هذه العبارة هنا وإن لم تكن من مباحث هذه الرسالة
لأن الجملة الخبرية قد ذكرت في باب الموصول والمبتدأ والمحال
والنعت فاراد أن يفسرها هنا لانتمام الفائدة

واعلم أن الجملة إما كبرى وهي الاسمية الواقع خبرها جملة.
وإما صغرى وهي الواقعة خبراً نحو زيد قام أبوه. فإن مجموع
العبارة جملة كبرى لوقوع الخبر فيها جملة. وقام أبوه جملة
صغرى لوقوعها خبراً. وقد تكون كبرى وصغرى معاً نحو زيد
أبوه غلامه منطلق. فإن جملة أبوه غلامه منطلق كبرى باعتبار
وقوع خبرها جملة وصغرى باعتبار وقوعها خبراً. فإن خرجت
عن ذلك نحو زيد قائم لم تكن كبرى ولا صغرى لأن خبرها
مفرد وهي لم تقع خبراً

الفصل الثاني

في محل الجملة من الأعراب

إذا وقعت الجملة خبراً نحو زيد يقوم. أو مفعولاً
به نحو قل الحمد لله على ما لا يخفى. أو

أَضِيفَ اليها نحو قمت حين قام زيدٌ . او أُجِيبَ بها
 شرطٌ جازمٌ مقترنةً بالفاء نحو ان حكمت فاعدل . او
 تَبِعَتْ مفرداً نحو مررت برجلٍ يصلي . او جملةً لها محلٌ
 من الاعراب نحو الله بحبي ويميت فهي في محل الاعراب
 الذي يقتضيه ذلك المقام . والا فلا محل لها من
 الاعراب

قوله اذا وقعت خبراً يشمل خبر المبتدأ كما مثل واخبار
 النواسخ . وهي في الاول في محل الرفع . وفي ما يليه تارة في محل
 الرفع ايضاً كخبر ان . ولا النافية للجنس نحو ان زيداً يقوم ولا
 غلام سفير يوجد . وتارة في محل النصب كخبر كان وكاد والاحرف
 المشبهة بليس نحو كان زيدٌ يزورنا وكادت الشمس تغيب وما
 عمرو ينظم الشعر . وهكذا في اخوانهم

وقوله او مفعولاً به يشمل حكاية القول كما مثل . والمفعول
 الثاني في باب ظن نحو وجدت العلم ينفع . او الثالث في باب
 اَرى نحو اَرَيْتُ زيداً اخاهُ بركض وهي في محل النصب كالحال
 وقوله اضيف اليها مجرء على الفعلية كما مثل والاسمية
 نحو قمت حين زيدٌ قائمٌ . وكتلها في محل المجرر . وقوله مقترنة
 بالفاء لانها لو كانت بدونها نحو ان قمت فمنا كان محل الجزم

للفعل وختم لا للجملة بأسرها

ولها التابعة للفرد فهي ما وقعت صفة للكبر كما رأيت . فإين
كان ما قبلها معرفة نحو مررت بزید يصلي في حال لا صفة .
وأما التابعة للجملة فهي ما كانت معطوفة على جملة كما رأيت . أو
بدلاً منها نحو زيد يقوم بذهب . وكل واحدة منها في محل
الاعراب الذي يقتضيه متبوعها

وما خرج عن ذلك من المجل فلا محل له من الاعراب .
وهو الجملة الابتدائية نحو قام زيد . وجملة الصلة نحو جاء الذي
نعرفه . والمعتضة بين مثلاًزمين نحو زيد أبوك الله شاعر .
والمفسرة نحو زيداً ضربه . والواقعة جواباً للقسم نحو والله لأفعلن .
والواقعة جواباً للشرط غير جازم نحو لو زارني زيد لأكرمه أو
لشرطه جازم بدون الفاء نحو ان قام زيد قمت . والتابعة للجملة
لا محل لها من الاعراب نحو جاء زيد وذهب غلامه . فكل
واحدة من الطائفتين سبع جعل كما ترى

واعلم ان جملة الجواب الاسمية قد ترتبط باذا النجاة خلفاً
عن الفاء نحو ان غزوت القوم اذا هم يهربون . وهي تلد جر في
الاستعمال ولذلك لم يتعرض المصنف لذكرها



الفصل الثالث

في احكام الظرف وشبهه

لا بد من تعلق الظرف وحرف الجر بالفعل وما
يجري مجراه. غير ان متعلقهما ان دلَّ على حصول
مطلق في صلة نحو رايت الذي عندك. او صفة نحو
مررت برجل من العرب. او خبر نحو الخطيب فوق
المنبر. او حال نحو جاء الامير في موكبهِ. وجب حذفه
مقدراً في الصلة بالفعل كحصل. وفي غيرها به او
بالصفة كحاصل. والا فلا بد من ذكره مطلقاً
واعلم ان حرف الجر انما يتعلق اذا ادى معنى
الفعل ونحوه الى مجروره. والا فلا متعلق له كالباء
الزائدة في نحو ليس زيد بقاتم. وقس عليه

قوله وما يجري مجراه يريد به اسم الفاعل نحو زيد جالس
فوق البساط وكانب بالقلم. واسم المفعول نحو زيد مطروح لدى
الامير ومضروب بالسباط. والصفة المشبهة نحو زيد جبان
وقت الحرب ولحم بالحاسة. وافعل التفضيل نحو زيد اكرم

عند الناس واحسن من اخيه. والمصدر نحو عجبت من جلوسك
وراء القبة وذهابك في الصحراء. واسم الفعل نحو هلم اليوم
وحذار من الاسد

وقوله غير ان متعلقها الى اخره اي ان ما يتعلق به الظرف
او الحرف ان دل على مجرد الحصول من غير اعتبار صورته
وجب حذفه. غير ان ذلك المحذوف ان كان صلة نحو رايت
الذي عندك وجب تقديره بالفعل اية رايت الذي حصل
عندك او استقر ونحو ذلك. وان كان صفة او خبرا او حالا
جاز تقديره بالفعل او بالصفة المشتقة من الفعل. فاذا قيل
الخطيب فوق المنبر جاز ان يكون التقدير حصل فوق المنبر
او حاصل فوقه. واما ان دل ما يتعلقان به على حصولي مقيد
باحدى الصور كالوقوف والجلوس وغيرها وجب ذكره. فيقال
زيد واقف تحت الخيمة وبكر جالس في الحجن

وقوله اذا أدى معنى الفعل الى اخره لان الحرف يستعمل
واسطة لا يصال معنى الفعل الى الاسم كاستعمال الباء لا يصال
المروور الى زيد في قولك مررت بزيد ولذلك يتعلق به. فان
لم يكن كذلك لم يكن له سبيل الى التعلق بالحرف الزائد في
نحو ليس زيد بقائم وهل اناك من احد. وحرف الاستثناء نحو
قام القوم حاشا زيد. فان الاول يصل معنى الفعل الى الاسم
بدونه والثاني يصرف معنى الفعل عن مجروره بخلاف الوضع

فلا متعلق لهما. وكلاهما يخرج بقوله اذا أدى معنى الفعل الى مجروره

الفصل الرابع في الوقف واحكامه

الوقف قطع الكلمة عما بعدها. فان كان الموقوف عليه مخنوماً بتاء التانيث المربوطة أبدلت هاء نحو جاءت فاطمه. والا فان كان منوناً بعد فتح أبدل تنوينه الفاً نحو رايت زيدا. والّا وقف عليه بالسكون في المشهور نحو جاء الرجل. والحمد لله رب العالمين.

انتهى

قوله قطع الكلمة عما بعدها اي الكلمة الواقعة في اخر الجملة حيث يقف المتكلم. وقد تاء التانيث بالمربوطة احترازاً عن المدودة في نحو جاءت المومنات فانه يوقف عليها بالتاء وقوله أبدل تنوينه الفاً يكون ذلك لفظاً وخطاً كما رايت. وقد يكون لفظاً لا خطاً كشربت ماء وفعلته خطأ وقوله والّا وقف عليه بالسكون اي وان لم يكن مخنوماً بالتاء المربوطة ولا منوناً بعد فتح وقف عليه بالسكون. وهو يشمل ما كان مخنوماً بالتاء المدودة كما مر. وما كان منوناً بعد

الفهم أو الكهر كجاء زيد ومررت بنزيله وجاءني قاضي . وما لا
تنوين فيه كرايت الرجل ولقيت احمد . فان كل ذلك يؤقف
عليه بالسكون

وقوله في المشهور اشارة الى ما ورد على خلاف ذلك من
نواذر الاستعمال كقبولهم هذا قاضي باثبات الهاء . والكبير المتعال
بجذها وغير ذلك مما يطول استيفاءه

قال الفقير اليه تعالى ناصيف بن عبد الله
اليازجي اللباني هذا ما اردت تعليقه في هذا الكتاب
من اصول هذه الصناعة . مقتصرًا على دانيات
القطوف من المهمات المطردة دون الدقائق
والشوارد . تقرّب الفهم ما يُقرأ منه وحفظ ما يُفهم . والله
المستعان بمنه وكرمه وهو اعلم بالصواب
وكان الفراغ من تبليغه بقلم مؤلفه في شهر اذار
سنة سبع واربعين وثمانماية والـف من التاريخ المسيحي
والحمد لله اولاً و آخرًا

طُبِعَ فِي بَيْرُوتِ سَنَةِ ١٨٥٤ مَسِيحِيَّة

[illegible]

893.74

Y21

Columbia University
in the City of New York

LIBRARY



